S/2023/578

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.: General
3 August 2023
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 3 آب/أغسطس 2023 موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بمالي المنشأ عملا بالقرار 2374 (2017)

بصفتي منسق فريق الخبراء المعني بمالي، المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن 2374 (2017)، والممدَّدة ولايته بموجب قرار المجلس 2649 (2022)، أتشرف بأن أحيل طيه، وفقا للفقرة 5 من القرار 2649 (2022)، التقرير النهائي عن أعمال الفريق.

وقد قُدّم التقرير المرفق إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2374 (2017) بشأن مالي في 18 تموز/يوليه 2023، ونظرت فيه اللجنة في 25 تموز/يوليه 2023.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على التقرير وإصداره باعتباره وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) روبرتو **سولاتزو**
منسق فريق الخبراء المعني بمالي المنشأ عملا بالقرار 2374 (2017)

(توقيع) سلمى **عرقة**
خبيرة

(توقيع) ألبير **بارومي**
خبير

(توقيع) فاطمة **صابر**
خبيرة

230823 170823 23-14061 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بمالي المنشـــأ عملا بقرار مجلس الأمن 2374 (2017)

موجز

خلال الفترة المشـمولة بالتقرير، تعثر تنفيذ اتفاق السـلام والمصـالحة بشـكل كبير، حيث ظلت الآليات البالغة الأهمية متوقفة عن العمل. وعلى الرغم من الجهود المبذولة للخروج من ذلك المأزق، استمرت مشاعر الارتياب بين الأطراف الموقعة على الاتفاق، الأمر الذي ساهم في استمرار حالة الجمود. وتفاقم هذا الوضـع بسبب التحليق المتكرر للطائرات المقاتلة التابعة للجيش المالي فوق كيدال وغيرها من المناطق التي تسـيطر عليها الجماعات المسـلحة الموقعة للاتفاق، مما أدى إلى تزايد مخاوف المجتمعات بشـأن وقوع هجمات. وتلقى فريق الخبراء معلومات متسقة تفيد بأن الجماعات المسلحة الموقعة عاكفة على تسليح نفسها لمواجهة التهديدات تشـكلها، في تصـورها، القوات المسـلحة المالية، مما قد يؤدي إلى حوادث أكثر خطورة يمكن أن توجه ضربة قاصمة للاتفاق.

وتتعرض الجماعات المسـلحة الموقِّعة لضـغوط متزايدة من جانب الجماعات المسـلحة الإرهابية ولم تعد قادرة على ضـمان الأمن لمجتمعاتها في عدة مواقع. وتسـتغل الجماعات المسلحة الإرهابية بحماس تعثر تنفيذ الاتفاق عن طريق ترسيخ سيطرتها على المجتمعات المحلية. فبعض المجتمعات تعتمد، بحثا عن الحماية من هجمات تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى (QDe.163)، على جماعة نصرة الإسلام والمسلمين (QDe.159) لتوفير الأمن.

واختلفت السلطات الانتقالية والجماعات المسلحة الموقِّعة بشأن مدى إمكانية استنساخ جميع أحكام الاتفاق في مشروع الدستور. فبالنسبة لحكومة مالي، ينبغي ألا تُستنسخ في مشروع الدستور سوى الأحكام الرئيسية للاتفاق، على أساس معالجة المسائل المتبقية بواسطة تدابير تشريعية وتنظيمية.

وتتنافس الجماعات المسلحة الموقِّعة والجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، وبعضـها ترأسـه شـخصـيات بارزة لديها صـلات بالأوسـاط السـياسـية المحلية والوطنية، لإحكام سيطرتها على طرق التجارة والتهريب التي تمر عبر منطقتي غاو وكيدال الشماليتين. وهذه الديناميات تغذي أعمال العنف، وتزيد من المخاطر التي تهدد السلام والأمن والاستقرار في مالي، وبالتالي تنفيذ الاتفاق.

ولا تزال الأطراف الموقَّعة متورطة في انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني، لا سيما في شكل ممارسة العنف ضد المدنيين. وتُرتكب هذه الانتهاكات في سياق المواجهات المسلحة بين الأطراف الموقِّعة وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين، لا سيما في مناطق ميناكا وغاو وموبتي.

ويستمر القلق بشأن أنماط العنف الجنسي المتصل بالنزاع في موبتي وميناكا، ولا سيما تلك التي تشارك فيها القوات المسلحة المالية وشركاؤها الأمنيون الأجانب. ويخشى فريق الخبراء أن يوحي تكرر مثل هذه الحوادث بأن هذه الأعمال منهجية ومخططة وتخدم أهدافا أمنية للشركاء الأمنيين الأجانب.

وبالنظر إلى أن تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى يحتل الجزء الأكبر من منطقة ميناكا، فإن الحالة الإنسانية في المنطقة وفي بلدة ميناكا آخذة في التدهور. واتسع نطاق التحركات السكانية لتصل إلى كيدال وكذلك إلى النيجر، وواصل بعضها الطريق إلى بوركينا فاسو. ويتزايد استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على المدنيين، بمن فيهم الأطفال. ولا تزال الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني مستهدفة وتتعرض للاختطاف والسرقة والتهديد.

وفي الوقت نفسه، تمكنت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والدول الأعضاء فيها، على المستوى الإقليمي، من تحقيق الاستقرار على صعيد الديناميات الإقليمية التي كانت متقلبة للغاية في الأشهر الأخيرة. وعلاوة على ذلك، تعمل هذه الجهات الفاعلة الإقليمية بنشاط على معالجة مسألة تولي زمام الأمور فيما يتعلق بالمبادرات الإقليمية الرامية إلى تعزيز تنفيذ الاتفاق. وفي الوقت نفسه، تسعى حكومة مالي جاهدة إلى إقامة أطر إقليمية جديدة تشاركها أولوياتها وسياساتها، من أجل كسر عزلتها وكسب الدعم.

ولا تزال الصورة مختلطة فيما يتعلق بتنفيذ تدابير الجزاءات. ومما له أهمية خاصة الشبكة المعقدة من الشركات التي ربما تعمل على تمكين محمد بن أحمد مهري(MLi.007)، الفرد الخاضع للجزاءات، من انتهاك تجميد الأصول وبغسل الأموال.

المحتويات

الصفحة

أولا – معلومات أساسية 5

ألف – مقدمة 5

باء – التعاون مع الجهات صاحبة المصلحة والمؤسسات 5

ثانيا – استعراض عام للتقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي 6

ألف – السياق السياسي والإقليمي لتنفيذ الاتفاق 6

باء – آخر المستجدات عن الجماعات المسلحة 18

ثالثا – معلومات تتعلق بإمكانية تضمين قائمة الجزاءات أسماء أفراد أو كيانات قد يكونون ضالعين في الأنشطة الموصوفة في الفقرة 8 من قرار مجلس الأمن 2374 (2017) 23

ألف – التصرف لصالح الأفراد أو الكيانات المحدّدين في الفقرتين الفرعيتين (أ) و (ب) من الفقرة 8 من القرار 2374 (2017) أو بالنيابة عنهم أو بتوجيهٍ منهم أو القيام بدعمهم أو تمويلهم بأي شكل آخر 23

باء – الضلوع في تخطيط أو توجيه أو رعاية أو تنفيذ هجمات ضد الكيانات المشار إليها في الفقرة الفرعية (د) من الفقرة 8 من القرار 2374 (2017) 30

جيم – انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وعرقلة إيصال المساعدات الإنسانية إلى مالي أو عرقلة الحصول على المساعدات الإنسانية أو توزيعها في مالي 31

رابعا – تنفيذ تدابير حظر السفر وتجميد الأصول 37

ألف – حظر السفر 37

باء – تجميد الأصول 38

جيم – معلومات محدّثة عن الأفراد المدرجة أسماؤهم في قائمة الجزاءات 40

دال – الإجراءات المتخذة من أجل التنفيذ الفعال لتدابير حظر السفر وتجميد الأصول 40

خامساً – توصيات 41

المرفقات* 42

* تُعمم باللغة التي قُدمت بها فقط، ودون تحرير رسمي.

أولا - معلومات أساسية

ألف - مقدمة

1 - يغطي هذا التقرير، المقدم إلى مجلس الأمن عملا بالفقرة 5 من القرار 2649 (2022)، الفترة الممتدة من 3 آب/أغسطس 2022، وهو تاريخ إحالة التقرير النهائي السابق لفريق الخبراء المعني بمالي (S/2022/595) إلى المجلس، إلى 23 حزيران/يونيه 2023[1]. وهو يتضمن آخر مستجدات التحقيقات الجارية التي وردت عنها تفاصيل في التقرير النهائي السابق. وقدم الفريق تقريره لمنتصف المدة (S/2023/138) في 22 شباط/فبراير 2023.

2 - وقرر مجلس الأمن، في قراره 2649 (2022)، أن يجدد التدابير المبينة في الفقرات 1 إلى 7 من قراره 2374 (2017) حتى 31 آب/أغسطس 2023. ويشمل نظام الجزاءات الذي أنشأه المجلس بموجب القرار 2374 (2017) حظر السفر وتجميد الأصول المنطبقين على الأفراد و/أو الكيانات الذين حددتهم لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2374 (2017) بشأن مالي باعتبارهم مسؤولين عن الإجراءات أو السياسات التي تهدد السلام أو الأمن أو الاستقرار في مالي، أو باعتبارهم متواطئين في تلك الإجراءات أو السياسات، أو مشاركين فيها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وفي قراره 2649 (2022)، طلب المجلس إلى الأمين العام إعادة تشكيل فريق الخبراء ومدد ولايته حتى 30 أيلول/سبتمبر 2023، على النحو المبين في الفقرات 11 إلى 15 من القرار 2374 (2017).

3 - وتقيد فريق الخبراء، في سياق إجراء تحقيقاته، بأفضل الممارسات والأساليب التي أوصى بها الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن والمعني بالمسائل العامة المتعلقة بالجزاءات (انظر S/2006/997). وحافظ فريق الخبراء على أعلى معيار للإثبات يمكن بلوغه، على الرغم من استحالة السفر إلى مالي بسبب رفض السلطات المالية الإذن له بالقيام بأي زيارات.

4 - واستند فريق الخبراء إلى أدلة مدعومة بالبراهين وتقيد بالمعايير التي وضعها فيما يتعلق بإتاحة فرصة الرد[2]. وحافظ الفريق على الشفافية والموضوعية والحياد والاستقلالية في تحقيقاته.

باء - التعاون مع الجهات صاحبة المصلحة والمؤسسات

5 - زار فريق الخبراء الأردن وألمانيا وإيطاليا وبلجيكا وبوركينا فاسو والسنغال وسويسرا وفرنسا وكوت ديفوار والمغرب والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وموريتانيا والنيجر ونيجيريا والولايات المتحدة الأمريكية. وزار الفريق أيضا الاتحاد الأوروبي في مقر الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية في بروكسل، كما زار لأول مرة منذ إنشائه لجنة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أبوجا، وكذلك الاتحاد الروسي والإمارات العربية المتحدة. وترد في المرفق 3 قائمة كاملة بالدول الأعضاء والمنظمات التي زارها الفريق أو أجرى مشاورات معها. وعقد الفريق أيضا جلسات منتظمة لتبادل الآراء مع أعضاء مجلس

(1) تم الاطلاع على جميع المواقع الشبكية في 19 حزيران/يونيه 2023، ما لم يُنص على خلاف ذلك.

(2) بسبب الحدود القصوى لعدد الكلمات المفروضة على تقارير آليات الرصد، يورد الفريق مزيدا من التفاصيل في المرفقات. وترد في المرفق 1 الاختصارات والمختصرات المستخدمة في هذا التقرير. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن المنهجية وفرصة الرد في المرفق 2.

الأمن والبلدان الأخرى ذات الصلة بولايته. ويعرب الفريق عن امتنانه لحكومات البلدان التي زارها لما قدمته من تعاون ودعم ممتازين.

6 - ويعرب الفريق عن امتنانه لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي لما قدمته من دعم وتعاون ملحوظين. ويود الفريق أيضا أن يعرب عن تقديره للبعثة المتكاملة لقيامها بتنظيم اجتماعات افتراضية منتظمة مع قيادتها وأقسامها التشغيلية ذات الصلة، وكذلك مع الممثل الخاص للأمين العام في مالي ورئيس البعثة المتكاملة، القاسم وان، في أبوجا في 19 أيار/مايو 2023. ويود الفريق أيضا أن يعرب عن تقديره لكيانات منظومة الأمم المتحدة الأخرى على دعمها لمهمة الفريق.

7 - وترد في المرفق 4 لهذا التقرير سجلات مراسلات الفريق. فمنذ بداية ولايته، وجه الفريق 89 رسالة رسمية إلى الدول الأعضاء والمؤسسات والمنظمات. وجرى عموما الرد على الرسائل الرسمية الموجهة إلى الدول الأعضاء، وإن كان ذلك بدرجات مختلفة من التعاون. وقد ورَدَت ردود على الرسائل الموجهة إلى الجماعات المسلحة الأطراف في اتفاق السلام والمصالحة في مالي (الجماعات المسلحة الموقِّعة). وقدمت تنسيقية الحركات الأزوادية ردودا شفوية على طلب الفريق الحصول على المعلومات. ولم يرد حتى الآن أي ردّ على أي من الرسائل الرسمية الموجهة إلى مالي، بما في ذلك الرسائل التي يُطلب فيها الإذن بالدخول إلى البلد.

8 - وظل الفريق على اتصال منتظم مع لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2374 (2017) بشأن مالي وأمانتها والدول الأعضاء والمحاورين الآخرين، بما يشمل أفرقة الخبراء الأخرى التابعة لمجلس الأمن وفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات.

ثانيا - استعراض عام للتقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي

ألف - السياق السياسي والإقليمي لتنفيذ الاتفاق

9 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واجه تنفيذ الاتفاق مأزقا كبيرا، حيث ظلت الآليات الرئيسية متوقفة عن العمل. واستمر انعدام الثقة بين الأطراف الموقِّعة، على الرغم من الخطوات التي اتخذها الجانبان في محاولة للتغلب على ذلك المأزق[3]. ولاحظ الفريق عدم إحراز تقدم بشأن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وعدم عقد أي اجتماعات للجنة متابعة الاتفاق، وكذلك عدم إحراز تقدم بشأن مشروع الدستور الذي اقترحته السلطات الانتقالية. واستمرت التوترات بين الأطراف الموقِّعة، مع وقوع حوادث مثيرة للقلق خلال الفترة المشمولة بالتقرير (انظر الفقرات 33 إلى 38 أدناه).

10 - واعتمدت حكومة مالي التدابير والقوانين التشريعية اللازمة، وأدرجت جميع المبادئ الواردة في الاتفاق في ديباجة الدستور الجديد. بيد أن الجماعة المسلحة الرئيسية الموقِّعة، وهي تنسيقية الحركات الأزوادية، أصرت على معارضة كل خطوة من خطوات العملية، مدعية أن الإجراءات التي تتخذها الحكومة إنما تقصد بها صرف الانتباه عن نواياها الفعلية. ولا يزال تخوف تنسيقية الحركات الأزوادية من احتمال التخلي عن الاتفاق يؤجج مقاومة هذه الجماعة، مما يشكل عقبة رئيسية أمام تنفيذه على نحو فعال.

(3) انظر S/2023/138، الفقرة 10.

11 - وفي ضوء الرسالة الرسمية التي تلقاها مجلس الأمن من حكومة مالي في 21 حزيران/يونيه 2023 والتي تدعو على وجه الاستعجال إلى انسحاب البعثة المتكاملة، قرر المجلس إنهاء ولاية البعثة اعتبارا من 30 حزيران/يونيه 2023، وفقا للأحكام المبينة في القرار 2690 (2023). وأعربت الجماعات المسلحة الموقِّعة عن قلقها إزاء احتمال حل الاتفاق في غياب وساطة الأمم المتحدة، مما يعرض المناطق الشمالية لخطر اندلاع اضطرابات أخرى. فانسحاب البعثة المتكاملة سيؤدي إلى زيادة تقويض اتفاق يعاني أصلا من الهشاشة، لا سيما بالنظر إلى الدور الحاسم الذي اضطلعت به البعثة المتكاملة في تيسير الحوار بين الأطراف، وكذلك في رصد تنفيذ الاتفاق والإبلاغ عنه. وأثار أيضا إنهاء الإشراف الدولي على النزاع مخاوف كبيرة، بالنظر إلى ما كان لدى البعثة المتكاملة من سلطة للتحقيق في الانتهاكات المزعومة.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

12 - تشكل عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بوصفها عنصرا أساسيا من عناصر الركيزة الثانية للاتفاق، مؤشرا رئيسيا على التقدم المحرز في تنفيذه. ويرتبط مؤشر نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تحديدا بجوانب الدفاع والأمن في الاتفاق (الفصلان 7 و 8).

13 - وأفاد الفريق أن آخر تقدم جوهري في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج سُجل في عام 2020، عندما أُدمج 448 عنصرا من عناصر الجماعات المسلحة (انظر S/2021/714، الفقرات 9 إلى 11 و S/2022/595، الفقرتين 12 و 13). ولم تجتمع بعد اللجنة المخصصة التي أنشئت لتقديم مقترحات بشأن إدارة طرائق عمل كبار الموظفين المدنيين والعسكريين، بما في ذلك التسلسل القيادي (انظر S/2023/138، الفقرة 12).

14 - وأعربت حكومة مالي عن خيبة أملها لأن تنسيقية الحركات الأزوادية لم تُفصح بعد عن قائمة المقاتلين في صفوفها، من أجل التعجيل بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ومن ناحية أخرى، شددت تنسيقية الحركات الأزوادية على ضرورة حل المسائل التي لم تحسم بعد فيما يتعلق بالتكامل على المستويات العليا والتسلسل القيادي قبل المضي قدما في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج[4]. وترى تنسيقية الحركات الأزوادية أن حكومة مالي لم تنفذ أي أحكام موضوعية رئيسية من الاتفاق فيما يتعلق بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (انظر الفقرة 61 أدناه).

15 - وفي تلك الأثناء، أصدرت حكومة مالي مرسوما بإنشاء اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج[5] في 14 نيسان/أبريل 2023، عملا بالمادة 19 من الاتفاق. وتجدر الإشارة إلى وجود لجنة تحمل الاسم نفسه وتعمل منذ عام 2015. ووفقا للمعلومات التي تلقاها فريق الخبراء، أنشئ الكيان الجديد خصيصا ليضم في عضويته الحركات التابعة لتنسيقية الحركات العاملة وفق مبدأ الشمولية[6]، إلى جانب حكومة

(4) انظر S/2022/595، الفقرة 12.

(5) المرسوم رقم 2023-0242/PT-RM المؤرخ 14 نيسان/أبريل 2023 (انظر المرفق 5).

(6) تأسست تنسيقية الحركات العاملة وفق مبدأ الشمولية في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2017 من جانب مجموعات منشقة من تنسيقية الحركات الأزوادية وائتلاف حركات 14 حزيران/يونيه 2014. وطالبت هذه الجماعات المنشقة بإشراكها في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. وتنسيقية الحركات العاملة وفق مبدأ الشمولية ليست طرفا موقّعا على الاتفاق.

مالي، وتنسيقية الحركات الأزوادية وائتلاف حركات 14 حزيران/يونيه 2014 بالجزائر العاصمة[7]. والواقع أن اللجنة ستضم، وفقا لنظامها الأساسي (انظر المرفق 5)، ثمانية ممثلين لتنسيقية الحركات العاملة وفق مبدأ الشمولية. وستضطلع اللجنة بنفس المهام التي اضطلع بها الكيان السابق، تحت سلطة وزير المصالحة الوطنية والسلام والتماسك الوطني، العقيد إسماعيل واغي، المسؤول عن الاتفاق والمكلف بوضع وتنفيذ البرنامج الوطني لنزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم[8].

16 - ولا يمكن للجنة أن تؤدي دورا فعالا في تنفيذ الاتفاق إلا إذا انخرطت جميع الأطراف الموقِّعة، التي تتحمل مسؤولية مشتركة عن عدم إحراز تقدم في تنفيذ الاتفاق، بحسن نية في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

استمرار انعدام الثقة بين الأطراف الموقِّعة يعرض آليات الاتفاق للخطر

17 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ركزت الوساطة الدولية جهودها على حث الأطراف الموقعة على استئناف الحوار، على حساب المهام الأخرى، بما في ذلك تنفيذ أحكام الاتفاق. ولئن كان الهدف من التركيز على استئناف الحوار هو تعزيز جو من التعاون والمصالحة بين الأطراف، فقد أتى على حساب التصدي بفعالية للتحديات المتعلقة بالتنفيذ وكفالة الامتثال للاتفاق. وأدى أيضا إلى تصلّب المواقف.

18 - وعقب قيام ائتلاف الإطار الاستراتيجي الدائم للسلام والأمن والتنمية بتعليق مشاركته في جميع الآليات المنصوص عليها في الاتفاق[9]، زار وفد من ائتلاف الإطار الاستراتيجي الدائم الجزائر في الفترة من 20 شباط/فبراير إلى 3 آذار/مارس 2023 بدعوة من السلطات الجزائرية. وترأس الوفد رئيس ائتلاف الإطار الاستراتيجي الدائم، الغابس أغ إنتالا.

19 - واجتمع الوفد مع رئيس الجزائر، عبد المجيد تبون، الذي أكد له أن شواغل الجماعات المسلحة فيما يتعلق بشروط تنفيذ الاتفاق سيُعترف بها على النحو الواجب، وأكد من جديد التزام الجزائر بتنفيذ الاتفاق. ولم تعلن أي تفاصيل إضافية تتعلق بالمواضيع التي نوقشت مع النظراء الجزائريين أو المقترحات المقدمة.

20 - وفي الوقت نفسه، تعتبر السلطات الانتقالية في مالي أن تنفيذ الاتفاق قد وصل إلى مأزق كبير. وهي ترى أنه على الرغم من الجهود التي تبذلها لتنفيذ الاتفاق، تواصل الجماعات المسلحة الموقِّعة انتهاكه، ولا سيما تنسيقية الحركات الأزوادية. وتعتقد حكومة مالي أن الانتهاكات تُرتكب نظرا لغياب أي رد فعل من جانب فريق الوساطة الدولي بقيادة الجزائر. وفي رسالة مؤرخة 24 شباط/فبراير 2023 وموجهة إلى وزير خارجية الجزائر (انظر المرفق 6)، أعربت السلطات المالية عن قلقها إزاء الانتهاكات[10] التي يُزعم ارتكابها من جانب الجماعات المسلحة الموقِّعة. وسلطت الرسالة الضوء على تحركات لقوات تنسيقية الحركات الأزوادية لوحظت في منطقتي ميناكا وغاو في الربع الأخير من عام 2022 (انظر S/2023/138، الفقرة 41)، وتضمنت

(7) فيما يلي تكوين اللجنة: 10 ممثلين للحكومة، و 7 ممثلين لتنسيقية الحركات الأزوادية، و 7 ممثلين عن ائتلاف حركات 14 حزيران/يونيه 2014، و 8 ممثلين عن تنسيقية الحركات العاملة وفق مبدأ الشمولية.

(8) ترد المسؤوليات والمهام الكاملة للجنة في المرفق 5.

(9) انظر S/2023/138، الفقرة 15.

(10) ترد في الرسالة قائمة بالانتهاكات التي أبلغت عنها حكومة مالي.

اتهامات لتنسيقية الحركات الأزوادية وائتلاف الإطار الاستراتيجي الدائم، من بين جهات أخرى، بإنشاء مقرات عسكرية جديدة، وإعادة فتح مراكز أمنية، وتسيير دوريات، وإصدار تراخيص بشكل غير قانوني للتنقل داخل مواقع تعدين الذهب. وجاء في الرسالة أيضا أن الحكومة "(...) سترفض تلقائيا أي اتهام من شأنه أن يحملها المسؤولية عن العواقب المحتملة للانتهاكات" المتعلقة بالاتفاق، وذلك على ما يُفترض في إطار تهيئة الرأي العام والمجتمع الدولي للإجراءات اللاحقة التي يحتمل أن تتخذها الحكومة.

21 - وفي تلك الأثناء، أثرت أجواء انعدام الثقة على عمل لجنة متابعة الاتفاق، التي لم تجتمع منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2022 على الرغم من أنها أهم آلية معنية بتنفيذ الاتفاق. والواقع أن لجنة متابعة الاتفاق قد تاهت في خضم الأخذ والرد والاتهامات والطلبات من جانب الأطراف في الاتفاق. وقوبل طلب ائتلاف الإطار الاستراتيجي الدائم عقد اجتماع على "أسس محايدة" بتحفظات أبدتها حكومة مالي، التي شددت على أهمية إجراء مناقشات ومفاوضات داخل الأراضي الخاضعة لسيادة البلد. ويشكل عدم التوصل إلى اتفاق بشأن مكان انعقاد الاجتماع مثالا على إخفاق المساعي والمواقف المتشددة من جانب جميع الأطراف، وهو ما يشكل تحديا فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاق.

22 - ومن أجل استعادة الزخم المرتبط باجتماعات ائتلاف الإطار الاستراتيجي الدائم، يجب بذل جهود متضافرة من أجل التصدي للتحديات والعقبات السائدة التي تعوق التنفيذ الفعال للاتفاق.

الإصلاح الدستوري والتشريعي في سياق تنفيذ الاتفاق

23 - اتخذت السلطات المالية خطوات (على النحو المبين بمزيد من التفصيل أدناه) امتثالا لأحكام المادة 3 من الاتفاق[11]، عن طريق اعتماد التدابير التشريعية والتنظيمية اللازمة لتنفيذه على نحو فعال. وعلى الرغم من هذه الجهود، ظلت الجماعات المسلحة الموقِّعة - ولا سيما تنسيقية الحركات الأزوادية - متشككة بشأن رغبة السلطات المالية في تنفيذ هذه الأحكام، وطرائق تنفيذها، عن طريق اتخاذ إجراءات ملموسة من شأنها تلبية احتياجات المجتمعات التي تخدمها[12]. وأعربت عن شواغل محددة بشأن مشروع الدستور والتشريع الوارد وصفه في الفقرة 24 أدناه[13].

التدابير التشريعية الرامية إلى تنفيذ الاتفاق

24 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اعتُمدت جميع هذه القوانين وهي القانون رقم 001-2023 المؤرخ 13 آذار/مارس المعدل للقانون رقم 019-2022 المؤرخ 24 حزيران/يونيه (قانون الانتخابات)، والقانون رقم 003-2023 المؤرخ 13 آذار/مارس المعدل للقانون رقم 006-2012 الذي يحدد المبادئ الأساسية للتنظيم الإداري للإقليم، والقانون رقم 003-2023 المؤرخ 13 آذار/مارس المعدل للقانون رقم 052-2017 المؤرخ 2 تشرين الأول/أكتوبر 2017 الذي يحدد شروط الإدارة الحرة للدوائر الانتخابية المحلية (انظر المرفق 7 (أ)-7 (ج)). وتشمل هذه القوانين الأحكام المبينة أدناه:

(11) تنص المادة 3 على ما يلي: "تتخذ مؤسسات دولة مالي الإجراءات الضرورية، بالتشاور الوثيق مع الأطراف وبدعم من لجنة المتابعة المنصوص عليها في هذا الاتفاق، من أجل كفالة اعتماد أي تدابير تنظيمية وتشريعية ودستورية لازمة لتنفيذ هذا الاتفاق".

(12) مصدر سري.

(13) أعرب ائتلاف الإطار الاستراتيجي الدائم على وجه التحديد عن أسفه لعدم إدراج أحكام الاتفاق حرفيا في نص الدستور، مما يشير إلى عدم استعداد السلطات الانتقالية لتنفيذها تماما كما ترد في الاتفاق.

(أ) تعهد إلى المناطق والجماعات الإقليمية الأخرى بشخصية قانونية واستقلال مالي. وهذا الإجراء يتماشى مع مبدأ اللامركزية المبين في جميع أجزاء الاتفاق، والذي يهدف إلى منح السلطة للمجتمعات المحلية وتمكينها من التحكم بشكل أكبر في المسائل المحلية؛

(ب) تحدد مبادئ الإدارة الحرة للدوائر الانتخابية الإقليمية من قبل المجالس المنتخبة، التي يتم انتخاب رؤسائها بالاقتراع العام المباشر، وتبين أدوار ومسؤوليات الهيئات التنفيذية. وتتماشى هذه الأحكام مع المادة 6 من الاتفاق؛

(ج) تدعو المادة 7 من الاتفاق إلى نقل الصلاحيات والموارد إلى السلطات المحلية لتعزيز الحكم الشامل للجميع ومعالجة المظالم الكامنة وراء النزاع، على النحو المبين في القانون رقم 002-2023 بشأن المبادئ الأساسية للتنظيم الإداري للإقليم. ويجب أن يقترن أي نقل للمسؤوليات من الدولة إلى الجماعات الإقليمية بنقل الموارد والوسائل اللازمة للتمكين من الممارسة الفعلية لتلك المسؤوليات؛

(د) تعكس القوانين الجديدة هدف المادة 8 من الاتفاق المتمثل في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في شمال مالي وضمان حصول جميع شرائح السكان على فوائد التنمية. وتُسند إلى المناطق مهمة صوغ الإجراءات الإقليمية وبرمجتها وتنفيذها ورصدها وتقييمها؛

(هـ) يستحدث القانون رقم 003-2023 المتعلق بشروط الإدارة الحرة للجماعات الإقليمية آلية لتقييم أداء الجماعات الإقليمية وربط تخصيص موارد إضافية بأدائها. وتُبرم العقود المتعلقة بالأداء بين ممثل الدولة والجماعات الإقليمية بهدف تعزيز المساءلة والشفافية والفعالية في تنفيذ برامج التنمية. ويتماشى هذا البند مع التركيز في الاتفاق على الحكم الرشيد والمساءلة في إدارة الموارد العامة؛

(و) تُرجمت المادة 47 من الاتفاق إلى القانون رقم 041-2022 الصادر في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، الذي ينص على القواعد العامة المتعلقة بالتعويض عن الأضرار الناجمة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وعملا بهذا القانون، أنشأت الحكومة هيئة إدارة التعويضات لضحايا الأزمات[14]، وهي آلية للعدالة الانتقالية مسؤولة عن إدارة التعويضات عن انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في مالي منذ عام 1960. وتشمل مهام الهيئة وضع تدابير تعويضية، وتحديد هوية الضحايا، وتقييم الأضرار، وتقديم التعويضات، وإدارة الأموال، واقتراح ما يلزم اتخاذه من تدابير.

25 - وعلى الرغم من احتمال أن تنشئ القوانين المذكورة أعلاه إطارا قانونيا لدعم تنفيذ الاتفاق، لا تزال بعض الشواغل الرئيسية التي أثارتها الجماعات المسلحة الموقِّعة دون حل، بما في ذلك عدم تفويض أي سلطة حقيقية إلى المجالس الإقليمية ورؤسائها. ومن الأمور ذات الأهمية الخاصة كيفية تقاسم السلطة بين الحكومة المركزية والسلطات في المناطق. فالحكومة تفضل نظام الرقابة المسبقة، وهو نظام ينطوي على وجود حاكم يمثل الحكومة المركزية ويوافق على القرارات التي تتخذها هيئات صنع القرار على المستوى الإقليمي. غير أن الجماعات المسلحة الموقِّعة حريصة على الأخذ بنظام الرقابة اللاحقة بشكله البسيط، على النحو المبين في مبدأ تفريع السلطة اللامركزية المنصوص عليه في الاتفاق. ففي هذه الحالة، لا تحتاج القرارات التي تتخذها الهيئات الإقليمية إلى موافقة الحاكم. وتعتبر الجماعات المسلحة الموقِّعة مبدأ تفريع السلطة اللامركزية أساسيا وشرطا مسبقا لاعتبار أحكام الاتفاق المتعلقة بالحكم المحلي أحكاما منفذة.

(14) المرسوم رقم 2023-016/PM-RM المؤرخ 28 آذار/مارس 2023 المتعلق بإنشاء هيئة إدارة التعويضات لضحايا الأزمات.

معارضة الجماعات المسلحة الموقِّعة للإصلاح الدستوري

26 - شاركت بعض الجماعات المسلحة الموقِّعة وغير الموقِّعة في صياغة الدستور، في حين اختارت جماعات أخرى مقاطعة العملية برمّتها من أجل النأي بنفسها تماما عن السلطات الانتقالية في مالي. وشارك كل من ائتلاف حركات 14 حزيران/يونيه 2014 وتنسيقية الحركات العاملة وفق مبدأ الشمولية (مجموعة غير موقِّعة) في صياغة مشروع الدستور وفي حفل تقديمه رسميا إلى رئيس المرحلة الانتقالية، عاصمي غويتا (انظر المرفق 8).

27 - واختارت تنسيقية الحركات الأزوادية عدم المشاركة في صياغة الدستور، على الرغم من أن حكومة مالي دعتها إلى القيام بذلك[15]، وعارضت النص صراحة. واعتبرت تنسيقية الحركات الأزوادية أن الدستور الجديد لا ينص على أدوات اللامركزية اللازمة للتمكين من تحقيق الهيكلة الإقليمية لمالي، كما أنه لا يحسم مسألة صلاحيات رئيس المجلس الإقليمي[16].

28 - واختلفت السلطات الانتقالية والجماعات المسلحة الموقِّعة بشأن مدى إمكانية إدراج جميع أحكام الاتفاق في مشروع الدستور. فبالنسبة للحكومة، ينبغي ألا تُدرج في مشروع الدستور سوى الأحكام الرئيسية للاتفاق، على أساس أن الأحكام المتبقية ستعالج بتدابير تشريعية وتنظيمية[17]. ومن جهة أخرى، أصدر ائتلاف الإطار الاستراتيجي الدائم بلاغا بتاريخ 28 آذار/مارس 2023 تناول فيه مظالمه تجاه مشروع الدستور. وأعرب عن أسفه لأن مشروع الدستور "(...) لا يظهر أي تطور محدد مقارنة بدستور 25 شباط/فبراير 1992، فيما يتعلق بالأحكام الأساسية اللازمة لتنفيذ التدابير التشريعية والتنظيمية المتصلة بالالتزامات السياسية والمؤسسية للاتفاق" (انظر المرفق 9 (أ)).

29 - ولذلك، أوصى ائتلاف الإطار الاستراتيجي الدائم، خلال اجتماع استثنائي عُقد في الفترة من 3 إلى 5 حزيران/يونيه في كيدال، بتأجيل الاستفتاء[18] لتهيئة الظروف التي من شأنها أن تؤدي إلى وضع نص تشاركي بالقدر الكافي. وفي 6 حزيران/يونيه 2023، اجتمعت الوساطة الدولية مع ائتلاف الإطار الاستراتيجي الدائم، الذي أصر على تلقي ضمانات رسمية من الحكومة بأن إقرار الدستور لن يجبّ الاتفاق. ولم تتحقق هذه الضمانات، مما أدى إلى رفض تنسيقية الحركات الأزوادية إجراء الاستفتاء في كيدال (انظر المرفق 9 (ج)).

30 - وفي غاو، تم حشد الناخبين للمشاركة في الاستفتاء الدستوري في 18 حزيران/يونيه 2023. وشُجع أيضا الأشخاص المشردون داخليا على المشاركة. وأمكن ملاحظة بعض الحماس بين هؤلاء السكان، الذين يعتقدون أن إجراء الاستفتاء الدستوري مؤشر إيجابي بشأن انتخابات عام 2024[19].

---

(15) انظر S/2023/138، الفقرتين 21 و 22.

(16) مصدر سري.

(17) مصدر سري للأمم المتحدة.

(18) بيان صادر عن المتحدث باسم ائتلاف الإطار الاستراتيجي الدائم، محمد المولود رمضان، يعرب فيه عن رأي مفاده أن الجماعات المسلحة الموقِّعة لا يمكنها دعم الاستفتاء الدستوري إلا عندما تُستأنف عملية السلام. انظر أيضا البلاغ الصادر عن ائتلاف الإطار الاستراتيجي الدائم في 5 حزيران/يونيه 2023 (انظر المرفق 9 (ب)).

(19) أبلغت مصادر محلية الفريق بأن ثمة آمالا كبيرة معلّقة على الانتخابات وأن الاستفتاء الدستوري يمثل الخطوة الأولى نحو استعادة السلام.

نتائج الاستفتاء الدستوري

31 - وفقا للهيئة المستقلة لإدارة الانتخابات، وافق الماليون على الدستور الجديد الذي قدمته السلطات الانتقالية، بنسبة 97 في المائة من الأصوات. بيد أن نسبة إقبال الناخبين على التصويت لا تتجاوز 39,40 في المائة. وأعيقت عملية التصويت في العديد من المواقع في المناطق الشمالية، إما بسبب الخوف من الهجمات الجهادية أو بسبب الخلافات السياسية (انظر الفقرة 34 أدناه).

32 - وتقترن الموافقة على الدستور الجديد بتوقع تنفيذ عدة تغييرات رئيسية بما يتماشى مع الاتفاق. وتشمل هذه التغييرات إنشاء برلمان مؤلف من مجلسين، مما سيعزز التمثيل الإقليمي لشمال مالي في المؤسسات الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، ستحظى السلطات التقليدية باعتراف أكبر، لا سيما داخل المجلس الثاني. ويتضمن الدستور الجديد أيضا أحكاما شاملة للجميع فيما يتعلق بالاعتراف باللغات الوطنية وتعزيزها. والسؤال الرئيسي المطروح هو ما إذا كان يمكن أن تنفذ الأحكام الدستورية المرتبطة بالاتفاق دون مشاركة فعلية من جانب الجماعات المسلحة الرئيسية الموقّعة.

تصاعد التوترات بين أطراف الاتفاق

33 - إلى جانب استمرار انعدام الثقة والمأزق السياسي المذكورين أعلاه بين حكومة مالي والجماعات المسلحة الموقِّعة، لاحظ الفريق أن التوترات قد احتدمت في الميدان.

تحليق الطائرات المقاتلة التابعة لحكومة مالي فوق كيدال وبلدات أخرى

34 - في 5 نيسان/أبريل 2023، حلقت طائرة مقاتلة مالية، على علو منخفض حسبما يُدّعى، فوق كيدال وبير والنفيس وأماسين، وكلها مناطق خاضعة لسيطرة تنسيقية الحركات الأزوادية. وتزامن هذا التصعيد مع اقتراب الذكرى السنوية لـ "إعلان استقلال أزواد من جانب واحد" في 6 نيسان/أبريل 2012، الذي يمكن أن يُعتبر الاحتفال بها انتهاكا للمادة 1 (أ) من الاتفاق[20]. وزاد هذا الحادث من تفاقم التوترات بين حكومة مالي والجماعات المسلحة الموقِّعة. وتفيد التقارير أن الطائرة المقاتلة أقلعت من القاعدة العسكرية المالية في غاو، وأنها لم تطلق النار. وردت عناصر تنسيقية الحركات الأزوادية في كيدال على الفور بإطلاق النار صوب الطائرة (انظر المرفق 10 (أ)، مقطع فيديو). واحتجت تنسيقية الحركات الأزوادية على التحليق، ووصفته بأنه انتهاك لوقف إطلاق النار بموجب الاتفاق (انظر المرفق 10 (ب)).

35 - وكان فريق الخبراء قد أشار في تقاريره السابقة (S/2022/595، الفقرة 14) إلى أن الأطراف الموقِّعة تتصرف كما لو كانت تستعد لمواجهة بعضها بعضا. وقد استمر الحال على هذا المنوال، كما يتضح من حادث التحليق. ويشير الفريق كذلك إلى أن التحليق حدث في سياق أحداث متتالية ذات دلالات عسكرية زادت من حدة التوتر بين الأطراف منذ كانون الثاني/يناير 2023:

(20) ما فتئت الاحتفالات المنتظمة بمناسبة ذكرى 6 نيسان/أبريل 2012 في كيدال تؤدي إلى تصاعد التوترات بين الحكومة والجماعات المسلحة الموقِّعة. فهذه الاحتفالات لا تتماشى مع بند الاتفاق المتعلق باحترام الوحدة الوطنية لدولة مالي وسلامتها الإقليمية وسيادتها، وهي أمور تتطلب من جميع الأطراف التصرف بحسن نية وتعزيز الثقة.

(أ) في الفترة من 15 إلى 20 كانون الثاني/يناير، اجتمع رؤساء أركان الجيش في ائتلاف الإطار الاستراتيجي الدائم، الذي سبق أن أبلغ الفريق عنه (انظر S/2022/595، الفقرات 40 إلى 46)، في النفيس، كيدال، لمناقشة هيكل قيادي واحد للعمليات العسكرية في جميع المناطق الخاضعة لسيطرتهم؛

(ب) في 8 شباط/فبراير، أعلن المجلس الأعلى لوحدة أزواد والحركة الوطنية لتحرير أزواد والحركة العربية الأزوادية قرار الاندماج في حركة سياسية عسكرية واحدة. وفي 10 شباط/فبراير، نشر عضو في مكتب المجلس الانتقالي الوطني، أمادو ألبير مايغا، مقطع فيديو يشير فيه إلى هجوم عسكري محتمل على كيدال بقوله "... لدينا رئيس لأركان القوات المسلحة لديه القدرة على إخبار رئيس المرحلة الانتقالية بأن الحالة فيما يتعلق بتحرير كيدال مسألة مطروحة على الطاولة" (انظر المرفق 11، مقطع فيديو)؛

(ج) في 20 شباط/فبراير، اجتمع رؤساء أركان الجيش في ائتلاف الإطار الاستراتيجي الدائم للمرة الثانية في النفيس وأعلنوا عن عملية عسكرية كبيرة مشتركة، قوامها 380 مركبة و 500 2 مقاتل، لحماية السكان المدنيين من هجمات تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى؛

(د) على الرغم من بوادر التحسن التي شهدتها الحالة بعد الزيارة التي قام بها وزير المصالحة الوطنية والسلام والتماسك الوطني إلى كيدال في 13 أيار/مايو، وقع حادث تحليق مماثل آخر لطائرة مقاتلة تابعة للجيش المالي في 18 حزيران/يونيه في كيدال، يوم الاستفتاء الدستوري. وفي ظل أجواء مشحونة برفض تنسيقية الحركات الأزوادية السماح بإجراء الاستفتاء الدستوري في منطقة كيدال[21]، فإن وقوع مثل هذا الحادث بصورة متكررة يثير القلق بشأن هشاشة الظروف السياسية التي يجري فيها تنفيذ الاتفاق.

36 - ويرى الفريق أن تحليق الطائرات المقاتلة المالية فوق كيدال وغيرها من المناطق التي تسيطر عليها تنسيقية الحركات الأزوادية عمل يزيد من إضعاف الثقة بين الأطراف في الاتفاق. ويرى الفريق كذلك أن عمليات التحليق هذه هي ثاني حادث ينطوي على دلالات عسكرية بين الجماعات المسلحة الموقّعة والحكومة في أقل من عام، بعد الحادث الذي وقع عند نقطة تفتيش أماسراكاد - غورما في 28 أيلول/سبتمبر 2022، والذي أبلغ عنه فريق الخبراء (انظر S/2023/138، الفقرة 27).

37 - وبخلاف الحادث الأول الذي وقع في أماسراكاد - غورما، لم يؤد التحليق إلى تبادل لإطلاق النيران بين الطرفين، ولكن كان من الممكن أن يتدهور الوضع بسرعة. ولم يتمكن الفريق من التحقق من صحة صور الأسلحة التي عرضتها تنسيقية الحركات الأزوادية في كيدال، بما في ذلك الأسلحة التي يزعم أنها ذات قدرات مضادة للطائرات. بيد أن الفريق تلقى تقارير متسقة عن قيام تنسيقية الحركات الأزوادية بعملية مكثفة لإعادة التسلح وعن تصميمها على اقتناء منظومات أسلحة مضادة للطائرات من أجل الدفاع عن نفسها في حالة تعرضها لهجمات جوية، بما في ذلك هجمات من القوات المسلحة المالية. وأبلغ ممثلو تنسيقية الحركات الأزوادية الفريق بأنه تم اتخاذ الترتيبات اللازمة لكي تتمكن من الرد على هذه الاستفزازات في المستقبل.

38 - وتبرز التطورات في كيدال أهمية التصدي للتحديات الأساسية التي تعوق التنفيذ الفعلي للاتفاق. كما أبرزت الحوادث ضرورة إدارة العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى تصعيد التوترات في المنطقة، وبالتالي منع مزيد من التدهور في الحالة الأمنية.

(21) انظر المرفق 9.

السياق الإقليمي لتنفيذ الاتفاق وتجدد التضامن الإقليمي

39 - لا تزال الديناميات الإقليمية المحيطة بالنزاع في مالي معقدة. فما زالت البلدان المجاورة، مثل بوركينا فاسو وموريتانيا والنيجر، تواجه تحديات أمنية بسبب ما تتعرض له من آثار غير مباشرة، لا سيما التهديدات الإرهابية.

الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

40 - لا تقتصر التحديات التي تواجهها مالي على حدودها، بل لها آثار أوسع نطاقا على المنطقة بأسرها. وفي هذا السياق، شهد فريق الخبراء تجدد التضامن الإقليمي الذي شجعته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا خلال الأشهر الأخيرة. فقد أبدت المنظمة دون الإقليمية روحا قيادية بتيسير الاتصالات الدبلوماسية وتشجيع الحوار وحث الدول الأعضاء فيها على تطبيع علاقاتها مع حكومة مالي. وتهدف هذه التدابير كلها إلى دعم العملية الانتقالية وإجراء الانتخابات وفقا للجدول الزمني الذي قدمته حكومة مالي في حزيران/يونيه 2022. وتشكل هذه الدينامية الجديدة تطورا واعدا يعزز الالتزام الجماعي بالسلام.

41 - وإن كانت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ترى أنه تم إحراز بعض التقدم في تنفيذ الاتفاق، فإنها توافق على أن هذا التقدم متوقف حاليا. ولا تزال مساندة مالي في جميع مراحل الفترة الانتقالية والعودة إلى الحكم المدني والنظام الدستوري أولوية بالنسبة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. غير أن الانسحاب من الاتفاق ليس خيارا بالنسبة للمنظمة، لأنه لن يؤدي إلا إلى مزيد من الصعوبات. ولا يمكن أن تتكلل العملية الانتقالية بالنجاح إذا كان احتمال استئناف المواجهات المسلحة بين الأطراف الموقَّعة كبيرا[22].

كوت ديفوار

42 - أعربت السلطات الإيفوارية عن قلقها إزاء تحركات السكان القادمين من شمال مالي في ظل استمرار تدهور الحالة الأمنية. وكتدبير للتخفيف منها، تعتزم الاستثمار في تنمية المناطق الحدودية مع مالي، بسبل منها إيجاد فرص للمجتمعات المحلية، لا سيما للشباب، من أجل الحيلولة دون تجنيدهم في صفوف الجماعات الإرهابية.

43 - وتشكل المسائل الأمنية مصدر قلق بالغ للسلطات الإيفوارية، خاصة وأن البلد قد عانى من ثلاث هجمات إرهابية على أراضيه. وكانت تلك الحوادث مرتبطة بالحالة في مالي في السنوات الأخيرة، لا سيما حادث إطلاق النار في منتجع غران - باسام في عام 2016. وإلى جانب التهديدات الإرهابية، تواجه المنطقة الحدودية أيضا تحديات أمنية أخرى، منها تهريب الأشخاص والسلع والاتجار بالمخدرات. وبالنسبة لكوت ديفوار، يكتسي التعاون مع مالي في المنطقة الحدودية أهمية بالغة في التصدي للتحديات المشتركة وتعزيز السلام والأمن. وترى كوت ديفوار أن تأمين الحدود يتطلب تشجيع تبادل المعلومات الاستخبارية لضمان مستوى مماثل من المعلومات لدى الجهات الفاعلة وتنفيذ عمليات مشتركة، لا سيما في

(22) لقاءات مع مسؤولي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومصادر تابعة للأمم المتحدة.

إطار مبادرة أكرا[23]. غير أن السلطات شددت على أن التعاون لن يُستأنف بشكل كامل إلا بعد عودة الحكم المدني في مالي.

44 - والأولوية العليا بالنسبة لكوت ديفوار هي تحقيق الاستقرار السياسي في المنطقة، ويبدأ ذلك بتشجيع ودعم عملية انتقالية ناجحة في مالي. وكوت ديفوار مستعدة لمساعدة مالي طوال العملية الانتقالية وتذكر بأن هناك اتصالات مستمرة بين النظراء في كلا البلدين. والواقع أن لجنة التعاون المشتركة بين مالي وكوت ديفوار اجتمعت في باماكو في الفترة من 22 إلى 24 آذار/مارس 2023، على المستوى الفني، بعد أزمة دبلوماسية دامت عدة أشهر.

45 - وتشير السلطات الإيفوارية إلى أنها لا تنوي التدخل في الشؤون الداخلية لمالي. وتدعو كوت ديفوار إلى استعادة السلام والأمن والاستقرار في مالي بالوسائل الديمقراطية، في إطار الاتفاق.

السنغال

46 - ويستمر تطور العلاقات الثنائية بين السنغال ومالي نحو إعادة التوازن السلمي والإقليمي، علما أن السنغال قد حافظت باستمرار على علاقات جيدة مع مالي. وتعتبر السنغال أنها تتبع نهجا واقعيا فيما يتعلق بمالي، وتشدد على أهمية نجاح العملية الانتقالية. ونظرا للحالة الأمنية المحفوفة بالتحديات في المنطقة، تتبنى السلطات السنغالية نفس الأولوية التي حددتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا فيما يتعلق بمنع أثر التداعي وانتشار الانقلابات، وهما عاملان يقوضان الجهود الرامية إلى مكافحة انتشار الإرهاب.

47 - وتسلم السنغال بضرورة استمرار التعاون الإقليمي لتنفيذ الاتفاق تنفيذا كاملا من أجل التصدي للتحديات المعقدة التي تواجهها مالي ومنطقة الساحل ككل.

موريتانيا

48 - تكتسي إدارة الحدود أهمية بالغة بالنسبة للسلطات الموريتانية، التي قررت إنشاء منطقة حظر عسكري على طول الحدود المالية[24]. ويُحظر وجود المدنيين والأنشطة المدنية بأي شكل من الأشكال في هذه المناطق. وقد ثبَتت فعالية هذا التدبير في تعزيز مراقبة الحدود. فتكثيف الوجود العسكري والمراقبة العسكرية يردع الأنشطة غير المشروعة مثل تهريب الأشخاص والسلع والاتجار بهم وتحركاتهم غير المأذون بها. وتهدف زيادة التدابير الأمنية إلى الحفاظ على السلامة الإقليمية، ومنع التهديدات العابرة للحدود، وتعزيز الاستقرار في المنطقة.

(23) مبادرة أكرا آلية للتعاون والتآزر في مجال الأمن أُطلقت عام 2017 في غانا، بمشاركة سبعة بلدان في غرب أفريقيا (بنن، وبوركينا فاسو، وتوغو، وغانا، وكوت ديفوار، كدول أعضاء، ومالي والنيجر كعضوين مراقبين)، نظرا لما تواجهه هذه البلدان من تهديدات وهجمات متزايدة من الجماعات المسلحة الإرهابية.

(24) ثمة أربع ولايات (مناطق) في موريتانيا لها حدود مشتركة مع مالي وهي: ولايات الحوض الشرقي والحوض الغربي والعصابة وكيدي ماغا. وتشكل هذه المناطق محاور هامة للأنشطة التي تتم عبر الحدود، والتي تنطوي في المقام الأول على الاتجار غير المشروع بالوقود والسجائر والقنب والأدوية والمركبات المسروقة. وتجري عمليات التبادل هذه في أسواق مفتوحة ويشارك فيها غالبا سكان من شمال مالي. وقد لاحظت السلطات الموريتانية أن إعادة نشر الجيش المالي على طول الحدود قد أدى إلى انخفاض كبير في الاتجار بالمركبات.

49 - وترى السلطات الموريتانية أنه يمكن زيادة تحسين فعالية هذا النهج من خلال تعزيز التعاون مع مالي، خاصة فيما يتعلق بتبادل المعلومات الاستخبارية. ومن شأن هذا التعاون أن يسهم في الجهود الأمنية الإقليمية ويعزز الاستقرار في كلا البلدين. وفي إطار الاتفاقات الثنائية مع مالي، أنشأت موريتانيا هيكلا مخصصا في ميناء نواكشوط. ويعمل هذا الهيكل بوصفه منطقة حبيسة تقع خارج الحدود الإقليمية وتضم مستودعات تُخزن فيها السلع المخصصة للمتعهّدين الماليين الرسميين، قبل نقلها إلى مالي. وجدير بالذكر أن فرق حراسة جمركية ترافق شحنات الحاويات. وتتيح هذه التدابير المراقبة الفعلية لتدفق البضائع من ميناء نواكشوط إلى مالي.

50 - ونظرا لأهمية التصدي لمشكلة الاتجار غير المشروع بالمهاجرين، سنت موريتانيا في عام 2020 القانون رقم 017-2020 بشأن منع وقمع الاتجار بالأشخاص وحماية الضحايا، وهو قانون يهدف تحديدا إلى مكافحة هذه الظاهرة. ويتضمن القانون تدابير وعقوبات صارمة تستهدف الأفراد المتورطين في الاتجار بالمهاجرين، مع التركيز بشكل خاص على المهربين والميسرين.

51 - وتعتبر موريتانيا حماية اللاجئين الماليين في مخيم مبيرا للاجئين، الواقع بالقرب من بلدة باسيكونو، أولوية من الأولويات. وأجرت السلطات تعدادا للاجئين الذين يقدر عددهم بحوالي 000 108 فرد في عام 2023.

52 - ولم تنته اللجنة المشتركة التي أنشئت للتحقق من الأحداث التي وقعت في روبينيه العطاي من تحقيقاتها بعد[25]. وأجرت زيارتين في الموقع لجمع المعلومات. وتقدر السلطات الموريتانية الجهود الكبيرة التي تبذلها اللجنة لتحديد أسباب وفاة الضحايا. ويتجه كلا البلدين الآن نحو الأخذ بنهج ثنائي لمعالجة هذه المسألة عبر القنوات القضائية.

بوركينا فاسو

53 - تواجه بوركينا فاسو تهديدا إرهابيا، وهو تهديد ملموس بشكل خاص في المناطق الشمالية والشرقية ولكن تداعياته واضحة في الغرب أيضا. وأبلغت السلطات الوطنية فريق الخبراء بأن روابط البلد مع مالي قد تعززت لأن كلاهما يواجه نفس التهديدات[26] وكذلك بسبب الجزاءات التي فرضتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على كلا البلدين. وتمخضت هذه الروابط عن اقتراح إقامة اتحاد مع مالي، وفي البداية مع غينيا (انظر الفقرات 55 إلى 57 أدناه). وعلاوة على ذلك، أوضحت السلطات الوطنية للفريق أن الصعوبات المالية تحول دون تمكنها من الاستعانة بشركات الأمن الأجنبية الخاصة لدعم عملياتها.

54 - ورحبت السلطات الوطنية بزيارة الفريق في تعبير عن التزام الحكومة الراسخ بالواجبات الدولية لبوركينا فاسو كدولة عضو في الأمم المتحدة. وفي السياق نفسه، أشارت إلى مساهمتها المستمرة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، على الرغم من التحديات الأمنية التي تواجهها على الصعيد المحلي. وسلطت الضوء أيضا على تعاونها المستمر مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لإيجاد آليات مناسبة لضمان السلام والاستقرار في المنطقة، وتحقيقا لهذه الغاية، أعربت السلطات عن تطلعها إلى التنسيق مع المبعوث الخاص للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى بوركينا فاسو، الرئيس السابق للنيجر، محمدو إيسوفو.

(25) انظر S/2022/595، الفقرة 99.

(26) وقت كتابة هذا التقرير، كانت بوركينا فاسو تستضيف 000 36 لاجئ مسجل من مالي.

كما شارك البلد في عمليتين عسكريتين مشتركتين، وهما عملية كابيدوغو مع مالي، في نيسان/أبريل 2023، وعملية تانلي مع النيجر، في عام 2022. وأعربت سلطات بوركينا فاسو عن حاجتها إلى المعدات العسكرية والتدريب للتغلب على الأخطار الحالية التي تهدد أمنها من جراء أعمال الجماعات الإرهابية، وإلى تزويد وحدة استخباراتها المالية بالمساعدة التقنية من أجل الامتثال بشكل أفضل لنظم جزاءات الأمم المتحدة، بما في ذلك الجزاءات المفروضة عملا بالقرار 2374 (2017).

السلطات الانتقالية تسعى إلى إنشاء أطر بديلة للتعاون الإقليمي

55 - في عام 2023، لاحظ الفريق جهود السلطات الانتقالية لإنشاء أطر إقليمية تتشاطر أولوياتها وسياساتها والانضمام إليها، من أجل كسر عزلتها وحشد الدعم. وبمبادرة من توغو، أطلق محفل سياسي غير رسمي يسمى "التحالف السياسي الأفريقي" في لومي يوم 3 أيار/مايو 2023. وتشارك مالي بنشاط في أعمال هذا التحالف، حيث اختيرت عضوا في اللجنة الرفيعة المستوى المسؤولة عن إعداد الصيغة النهائية لوثائق التحالف التأسيسية.

56 - ودارت مناقشات التحالف في المقام الأول حول الحالة الأمنية المتدهورة في المنطقة. وأعرب المشاركون[27]، على المستوى الوزاري، عن تزايد استعداد البلدان الأفريقية لتحمل المسؤولية عن التحديات التي تواجهها، وشجبوا التدخل الخارجي باعتباره السبب الكامن وراء النزاعات المطوّلة.

57 - وفي 9 شباط/فبراير 2023، أعلن وزراء خارجية مالي وبوركينا فاسو وغينيا في واغادوغو عزمهم على إنشاء اتحاد كونفدرالي بين البلدان الثلاثة. وتهدف هذه المبادرة إلى إنشاء إطار دائم للتبادلات السياسية والأمنية على أعلى المستويات وترسيخه مؤسسيا. وعلى حدّ فهم الفريق، لم تُتخذ بعد أي تدابير لتنفيذ هذه الرؤية. وبالنسبة لبوركينا فاسو، تعكس هذه المبادرة عزم الدول الثلاث على تعزيز الروابط وتوطيد الجهود الأمنية، ولا يُتوخى منها إنشاء هيكل جديد أو إضعاف الأطر الإقليمية القائمة.

بناء القدرات من أجل تحسين مشاركة الأطراف المعنية على الصعيد الإقليمي في تنفيذ الاتفاق

58 - أعربت الأطراف المعنية على الصعيد الإقليمي لفريق الخبراء عن احتياجاتها المحددة فيما يتعلق ببناء القدرات من أجل تقديم الدعم على نحو فعال لتنفيذ الاتفاق في مالي، مع التركيز بوجه خاص على مكافحة الإرهاب. ولا تزال ضرورة تحسين قدرة فرادى الدول على إدارة حدودها تشكل أولوية بالنسبة لها. فمن الأهمية بمكان تعزيز القدرات في مجال إدارة الحدود بتنفيذ سياسة فعالة للهجرة ونظم للحوكمة من أجل منع تسلل الإرهابيين والأسلحة غير المشروعة والتصدي للاتجار.

59 - وثمة أيضا دعوة قوية إلى تحسين الأطر القائمة بشأن التعاون في مجالي القضاء والتحقيق من أجل ملاحقة مرتكبي أعمال الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وتجميد الأصول، ومكافحة تمويل الإرهاب، وتبادل المعلومات الاستخبارية المتعلقة بأنشطة الجماعات الإرهابية. وأعربت بلدان المنطقة عن الحاجة إلى تعزيز التعاون العملياتي ووضع إطار لتطوير العمليات الثنائية والمتعددة الأطراف مع مالي.

(27) شارك في الاجتماع التأسيسي للتحالف وزراء خارجية ورؤساء وفود أنغولا، وبوركينا فاسو، وتوغو، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وغابون، وغينيا، وليبيا، ومالي، وناميبيا.

باء - آخر المستجدات عن الجماعات المسلحة

عدم تنفيذ الاتفاق يُضعف الجماعات المسلحة الموقِّعة ويتيح للجماعات الإرهابية فرصة لتكرار سيناريو عام 2012

60 - ينيط الاتفاق بالجماعات المسلحة الموقَّعة دورين رئيسيين. فهي جهات توفر الأمن وتدافع عن الرفاه الاجتماعي والاقتصادي لمجتمعاتها المحلية ومقاتليها. وقد أدى توقف تنفيذ الاتفاق لمدة طويلة واستمرار الهجمات الإرهابية على المجتمعات المحلية إلى تقويض علّة وجود الجماعات المسلحة الموقِّعة. كما أضعفت هذه التطورات شرعية هذه الجماعات المسلحة، مما أتاح للجماعات الإرهابية فرصة لتكرار سيناريو عام 2012. وبالتالي فإن المأزق الذي يوجد فيه الاتفاق يمكن جماعة نصرة الإسلام والمسلمين من التنافس على القيادة في شمال مالي.

61 - وتوقف عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في سياق الاتفاق يحول دون تمكّن الجماعات المسلحة الموقِّعة من تقديم حوافز لمقاتليها في شكل مصادر بديلة مجدية للدخل وسبل كسب العيش، بما في ذلك الانضمام إلى قطاع الخدمات العمومية في مالي. ونتيجة لذلك، أصبح هؤلاء المقاتلون أكثر عرضة للتجنيد في صفوف الجماعات الإرهابية. وقد شهد العديد من الجماعات المسلحة تحوّل ولاء مقاتليها للانضمام إلى الجماعات المسلحة الإرهابية أو شبكات الاتجار. وأكدت مصادر محلية متعددة ميل المقاتلين إلى الانتماء إلى الجماعات المسلحة الموقِّعة والجماعات المسلحة الإرهابية في نفس الوقت، وإلى الانخراط بشكل انتهازي في أنشطة إجرامية.

62 - ونتيجة لاستمرار أعمال العنف والهجمات ضد المدنيين، ومعظمها يرتكبه تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى ضد المجتمعات المحلية، أصبحت الجماعات المسلحة الموقِّعة تبدو ضعيفة ولا يمكن الاعتماد عليها لتوفير الأمن لهذه المجتمعات. واضطر العديد من هذه المجتمعات والمجموعات السكانية إلى التماس الحماية في أماكن أخرى. وفقدت عدة جماعات مسلحة موقِّعة مثل جناح قبيلة دوساحق في حركة إنقاذ أزواد العديد من المقاتلين في معارك ضد تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى. وهناك أيضا جماعات مسلحة موقِّعة تخلّت عن التزاماتها بكل بساطة إذ أعلنت على الملأ أنها لم تعد قادرة على حماية مجتمعاتها (انظر S/2023/138، الفقرة 45). وتخلت جماعات أخرى، مثل تنسيقية الحركات الأزوادية، عن مواقع معينة للتركيز على المناطق الجغرافية الاستراتيجية الرئيسية بالنظر إلى الأعداد المحدودة المتبقية لديها من المقاتلين الموالين لها.

63 - وقد تفطّنت الجماعات الإرهابية لوجود هذه الفرصة وهي تحاول الاستفادة منها في أسرع وقت ممكن. ففي أقل من عام، ضاعف تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى تقريبا المناطق الخاضعة لسيطرته في مالي. وهو يبسط الآن سيطرته على جميع الدوائر الريفية في ميناكا (أندريرامبوكان وإينيكار وتيدرمين). وفي إقليم غاو، يسيطر على أجزاء كبيرة من دائرة أنسونغو، لا سيما قرية تلاتاي، حيث يمارس ضغوطا على تيلمسي وأجزاء أخرى من غاو. وتشير المعلومات التي جمعها فريق الخبراء إلى أن تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى قام أيضا بتجديد طرق إمداده من نيجيريا عبر النيجر وليبيا، كجزء من حملته الهجومية الحالية[28].

(28) مصادر سرية.

64 - ويبدو أن جماعة نصرة الإسلام والمسلمين تعتمد استراتيجية مختلفة. فهي تستغل في المقام الأول ضعف الجماعات المسلحة الموقِّعة وتفرض نفسها الآن على أنها الجهة الفاعلة الوحيدة القادرة على حماية السكان من تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى. وأبلغت مصادر متعددة فريق الخبراء بأن عدة مجتمعات في الشمال أعلنت ولاءها لجماعة نصرة الإسلام والمسلمين في الأشهر الأخيرة. ويبدو الآن أن الجماعات المسلحة الموقِّعة تعتمد على جماعة نصرة الإسلام والمسلمين من أجل إثبات جدواها وليس العكس. وفي الواقع، يبدو أن بعض ضباط الجماعات المسلحة الموقعة يعتقدون أن ظهورهم في صور مع جماعة نصرة الإسلام والمسلمين يمنحهم مصداقية لدى مجتمعاتهم. ويبين هذا التطور جزئيا سبب موافقة جلّ قادة الجماعات المسلحة الموقِّعة، في مرحلة ما خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على الاجتماع مع زعيم جماعة نصرة الإسلام والمسلمين، إياد آغ غالي (QDi.316).

65 - والواقع أن معلومات متسقة جمعها فريق الخبراء تشير إلى أن رئيس تنسيقية الحركات الأزوادية، العباس آغ إنتلا، قد التقى بزعيم جماعة نصرة الإسلام والمسلمين، إياد أغ غالي، الفرد الخاضع للجزاءات (QDi.316)، في مكان سري. وأبلغت عدة مصادر الفريق بأن الاجتماع عُقد بناء على طلب إياد آغ غالي، الذي عرض تعاونا رسميا بين تنسيقية الحركات الأزوادية وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين، لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى. وتفيد التقارير بأن قيادة تنسيقية الحركات الأزوادية رفضت عرض التعاون الرسمي. وأبلغ ممثلو تنسيقية الحركات الأزوادية الفريق أنه لم ينعقد اجتماع رسمي، على حد علمهم، بين قيادة تنسيقية الحركات الأزوادية وإياد آغ غالي.

66 - بيد أن فريق الخبراء تلقى معلومات تفيد بأن ممثلي المجتمعات والزعماء المحليين في المناطق التي تسيطر عليها تنسيقية الحركات الأزوادية يواصلون تقديم الدعم، بما في ذلك المقاتلون، إلى جماعة نصرة الإسلام والمسلمين من أجل محاربة تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى. واجتمعت قيادة ائتلاف حركات 14 حزيران/يونيه 2014 وزعماء محليون آخرون مع إياد آغ غالي في مواقع لم يتمكن الفريق من تحديدها، وإن كان الفريق قد أُبلغ أيضا بأن العديد من مقاتلي ائتلاف حركات 14 حزيران/يونيه 2014 انضموا إلى جماعة نصرة الإسلام والمسلمين لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى. ويبدو أن الجماعات المسلحة الموقِّعة مترددة في التخلي عن الاتفاق والانضمام علنا إلى جماعة نصرة الإسلام والمسلمين لمواجهة تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى؛ ومع ذلك، فإنها لا تمنع مقاتليها من الانضمام إلى عمليات جماعة نصرة الإسلام والمسلمين.

67 - ويتيح الوضع الراهن لإياد آغ غالي فرصة سانحة لتحقيق طموحه في أن يصبح زعيما لا غنى عنه لشمال مالي. وبما أنه ليس طرفا في إطار الاتفاق وهو فرد مدرج في قائمة الجزاءات المنشأة عملا بالقرار 1267 (1999)، فإنه لم يتمكن من القيام بهذا الدور. وتحرص المجتمعات في شمال مالي على أن يمثلها أفراد يتمتعون بالمصداقية ويحظون بالاعتراف على كل من الصعيد المحلي والوطني والدولي. ويريد إياد آغ غالي أيضا أن يبدو كشخصية موحِّدة في شمال مالي، مما دفعه إلى محاولة تسوية المنازعات التي تنشب بين المجتمعات. وقيل إن اجتماعه مع قادة المجتمعات من ميناكا قد ركز على المنازعة بين قبيلتي دوسحاق وفولاني وجماعات الطوارق الأخرى.

68 - وكان جناح قبيلة دوسحاق في حركة إنقاذ أزواد الجماعة المسلحة الموقِّعة الأكثر تضررا من هجمات تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى. وفقد أعدادا كبيرة من مقاتليه في دائرتي أنديرامبوكان وإينيكار. وتلقى فريق الخبراء تقارير تفيد بأن جناح قبيلة دوسحاق في حركة إنقاذ أزواد يسعى إلى التغلب

على خلافاته التاريخية مع جماعة نصرة الإسلام والمسلمين كوسيلة لمكافحة تهديدات تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى.

69 - وأبلغت مصادر متعددة فريق الخبراء بأن جماعة نصرة الإسلام والمسلمين بصدد تنظيم جمع الأموال والموارد الأخرى من جل المجتمعات تقريبا في شمال مالي وفي أماكن أخرى. وسعيا إلى حشد الدعم لأغراض تعبئة الموارد والتماس التبرعات، غيرت الجماعة خطابها فاستعاضت عن الزكاة بالتبرعات التي ترمي إلى دعم جهود الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى وحماية السكان. وتفيد المعلومات الواردة بأن التبرعات تتوقف على قدرة كل مجتمع وحجمه ووزنه الاقتصادي. وزعيم جماعة نصرة الإسلام والمسلمين في منطقة تمبكتو، سالم ولد بريهمات، المعروف أيضا باسم أبو حمزة الشنقيطي أو حمزة الموريتاني، هو الوحيد الذي أصدر نداءات خطية لتقديم تبرعات (انظر المرفق 12). وفي أماكن أخرى، يتم جمع الأموال بطُرق أقل شفافية، ولكن على نحو منهجي. وتعهد الجماعات الإرهابية إلى الزعماء المحليين بمسؤولية ضمان جمع الأموال في قراهم، ويُعتبرون مسؤولين شخصيا في حالة فشلهم في القيام بذلك. وقد اضطر بعض الزعماء المحليين الذين لم يكونوا مستعدين لأداء هذا الدور إلى الفرار من قُراهم. وتقول الحركات الموقِّعة إنها لا تشارك في هذه الأنشطة، لكنها لا تعارضها أيضا.

70 - وتراقب حكومة مالي عن بُعد المواجهات بين تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين. ووفقا لمصادر التقى بها فريق الخبراء، يبدو أن الحكومة تعتقد أن المواجهة بين تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين في الشمال ستعود بالفائدة على السلطات المالية بمرور الوقت. وأبلغت مصادر أخرى الفريق أن الوقت ليس في صالح الحكومة ولا في صالح الجماعات المسلحة الموقِّعة. ويبدو أن مرور الوقت يصب في صالح الجماعتين الإرهابيتين، أي جماعة نصرة الإسلام والمسلمين وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى، اللتين تتزايد قدراتهما العسكرية واختراقهما للمجتمعات كل يوم. وإذا لم يتم تنشيط تنفيذ الاتفاق، يمكن أن يتكرر سيناريو عام 2012 وتعود الجماعات الإرهابية إلى احتلال المدن الرئيسية في مالي.

في منطقة ميناكا، أعطت الأطراف الموقِّعة الأولوية لمخططاتها الخاصة على حساب الدفاع عن السكان المدنيين ضد هجمات تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى

71 - لاحظ فريق الخبراء أنه في منطقة ميناكا، بدت القوات الحكومية وتنسيقية الحركات الأزوادية مهتمة بالحفاظ على مناطق نفوذها أكثر من اهتمامها بمنع الهجمات التي يشنها تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى على المدنيين. وقد ساهم ذلك في سيطرة هذه الجماعة الإرهابية سيطرة تكاد تكون كاملة على منطقة ميناكا.

72 - وانتشرت القوات المسلحة المالية في ميناكا منذ حزيران/يونيه 2022. وتشتهر الوحدة، التي توجد في القاعدة العسكرية الفرنسية السابقة في ميناكا، بأنها مجهزة تجهيزا جيدا، بما في ذلك بطائرات هليكوبتر وعدة عربات مصفحة عسكرية. وتتلقى الوحدة المساعدة من عناصر تابعة لشريك أمني أجنبي، يُفترض أنه مجموعة فاغنر[29]، وهي عناصر لم يتمكن الفريق من التحقق من عددها.

(29) في حين يُفترض أن العناصر التي تدعم القوات المسلحة المالية في عملياتها هي عناصر تابعة لمجموعة فاغنر، نظرا لوجود هذه المجموعة في مالي، لم يتلق فريق الخبراء أي دليل على هويتها أو قيادتها أو انتمائها. وأكد مسؤولون روس للفريق، خلال زيارته إلى موسكو في 30 آذار/مارس 2023، وجود عناصر من مجموعة فاغنر في مالي بصفة متعاقدين من القطاع الخاص. كما أكد هؤلاء

73 - ومن الناحية العملياتية، لاحظ فريق الخبراء أن نشاط القوات المسلحة المالية وشركائها في ميناكا ينحصر عموما داخل معسكرهم حيث يقومون في الغالب بدوريات قصيرة المدى في بلدية ميناكا. وتشير المعلومات التي جمعها الفريق إلى أن وحدة الجيش المالي في ميناكا قامت أيضا بدوريات مشتركة مع البعثة المتكاملة في بلدة ميناكا.

74 - وعلى حد علم الفريق، لم تقم القوات المسلحة المالية بحماية المدنيين من هجمات تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى خارج بلدة ميناكا منذ حزيران/يونيه 2022. وذلك على الرغم من النداءات المتعددة التي وجهها ائتلاف حركات 14 حزيران/يونيه 2014 طلبا للمساعدة، في محاولة لضمان حماية المدنيين عندما قصّرت القوات المسلحة المالية في الوفاء بالتزاماتها (انظر المرفق 13). ومنذ ذلك الحين، ما زالت المنطقة تشهد زيادة حادة في عدد الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة الإرهابية على المدنيين. وحتى القرى القريبة من موقع وحدة القوات المسلحة المالية، داخل بلدية ميناكا، لم تسلَم من الهجوم (انظر الفقرات 113 إلى 116 أدناه).

75 - وما انفكت الحركات المسلحة الموقِّعة تنتقد القوات المالية لعدم اتخاذها إجراءات لمنع الهجمات أو التدخل فوراً عندما تشن الجماعات الإرهابية في منطقة ميناكا هجمات على القرى. وتحدَّث أحد الزعماء المحليين إلى الفريق قائلا "إن أفراد شعبنا يموتون عزَّلا وقد حرمتهم الحكومة من حقوقهم المشروعة، كما لو أنهم ليسوا ماليين". وفي 12 أيار/مايو 2023، ذكَّرت الجماعات المسلحة الموقِّعة الوزيرَ واغي، في كيدال، بواجب الحكومة في حماية سكانها من هجمات الجماعات الإرهابية[30].

76 - وفي الوقت نفسه، يشير الفريق إلى أن الحركات الموقِّعة لم تتمكن أيضا من تشكيل جبهة مشتركة ضد تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى. وعلى الرغم من الإعلان الذي أصدره ائتلاف الإطار الاستراتيجي الدائم في كانون الثاني/يناير 2023، تُرِك جناح قبيلة دوساحق في حركة إنقاذ أزواد وجماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفائهم لخوض القتال بمفردهما وتكبدا خسائر فادحة (انظر المرفق 13)[31].

77 - ولم تُبد تنسيقية الحركات الأزوادية أيضا اهتماما يُذكر باستخدام وجودها العسكري القوي في منطقة ميناكا لحماية المدنيين. فقد بدت أكثر اهتماما بتجديد قاعدتها العسكرية القديمة في تينفاديماتا[32]، وبالحفاظ على وجودها في دائرة تيدرمين ويمراقبة وحدة القوات المالية المنتشرة في ميناكا عن كثب. ووفقا للمعلومات التي جمعها فريق الخبراء، نقلت تنسيقية الحركات الأزوادية، في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر 2022 إلى كانون الثاني/يناير 2023، أكثر من 900 1 مقاتل و 700 مركبة وأسلحة من كيدال إلى غاو وميناكا لتعود

المسؤولون الروس للفريق وجود مدربين عسكريين روس في مالي، يتمركزون في مطار باماكو، وإن كان بأعداد صغيرة، ولا يشاركون في العمليات. وعادة ما يشار إلى عناصر الشركاء الأمنيين الأجانب في المقابلات التي تُجرى مع الناجين من عملياتهم باسم "البيض" ("The Whites/*Les Blancs*").

(30) مصدر سري، أيار/مايو 2023.

(31) قرر رؤساء أركان مختلف الجماعات المكونة لائتلاف لإطار الاستراتيجي الدائم، الذين اجتمعوا في النفيس/كيدال في الفترة من 17 إلى 20 كانون الثاني/يناير 2023، القيام بعملية مشتركة واسعة النطاق ضد تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى، تضم أكثر من 300 مركبة و 500 2 مقاتل، لكن هذه العملية لم تنفَّذ، بسبب خلافات داخل ائتلاف الإطار الاستراتيجي الدائم.

(32) طالما أرادت تنسيقية الحركات الأزوادية توسيع نفوذها في ميناكا، على نحو ما ذكر الفريق سابقا (انظر S/2019/636، الفقرات 96 إلى 99).

وتنقل كل ذلك إلى خارج ميناكا وغاو. وفي الواقع، وعلى نحو ما أفاد به الفريق[33]، قامت تنسيقية الحركات الأزوادية، في إطار عملية تارتيت، بنشر مقاتلين ومعدات في ميناكا وغاو حتى كانون الثاني/يناير 2023. وقد رحب حاكم ميناكا، العقيد عيسى تمبيني، بوجود الجماعة، مفترضا أن نشر قوات تنسيقية الحركات الأزوادية يوفر دعما أمنيا إضافيا في المنطقة[34].

78 - وتلقى فريق الخبراء تأكيدا بأن قوات تنسيقية الحركات الأزوادية ظلت قابعة في قاعدة تينفاديماتا، وبأعداد صغيرة، أثناء الهجمات التي شُنت على المدنيين في بلدة ميناكا. وظلت تنسيقية الحركات الأزوادية تحاجج بأن الجماعات المسلحة الموقِّعة ليست لها ولاية تخوّلها محاربة الجماعات الإرهابية[35] وأنه ينبغي تنفيذ عمليات مكافحة الإرهاب في إطار الاتفاق. وأكد ممثلو تنسيقية الحركات الأزوادية للفريق أن الحركة لم تدعم بشكل مباشر جماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفائهم وجناح قبيلة دوسحاق في حركة إنقاذ أزواد في مواجهتهما ضد تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى وليس لديها مزيد من القوات في تينفاديماتا.

79 - ووفقا للمعلومات التي جمعها الفريق، هاجم تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى قرية تيدرمين واحتلّها، في 10 نيسان/أبريل 2023، دون أن يواجه أي مقاومة. واختارت تنسيقية الحركات الأزوادية سحب قواتها المنتشرة في تيدرمين إلى كيدال قبل الهجوم. ولم تتدخل القوات المسلحة المالية.

80 - وفي 23 نيسان/أبريل 2023، بعد مرور أكثر من 10 أيام على الهجوم، قامت وحدة القوات المالية المتمركزة في ميناكا، برفقة عناصر تابعة لشريك أمني أجنبي، بواحدة من أولى دورياتها البعيدة المدى خارج البلدة، إلى قرية تيدرمين. وألقوا القبض هناك على 12 شخصا يشتبه في انتمائهم إلى جماعة إرهابية. وفي 27 نيسان/أبريل 2023، أصدرت تنسيقية الحركات الأزوادية بلاغا اتهمت فيه الحكومة بالاستفزاز لقيامها باعتقال 10 من عناصرها (انظر المرفق 15). وادّعت أن تلك العناصر كانت في بعثة مأذون بها حسب الأصول. وتلقى الفريق من تنسيقية الحركات الأزوادية نسخة من أمر التكليف بالبعثة المزعومة للأفراد العشرة الذين يُزعم أنهم كانوا يحضرون تجمعا أسريا بعد شهر رمضان (انظر المرفق 16 (أ)). غير أن الفريق لم يتمكن من التحقق من صحة الوثيقة وانتماءات المعتقلين وسبب وجودهم في مكان الاعتقال.

81 - وعلِم فريق الخبراء من عدة مصادر وزعماء محليين أنهم يتساءلون عن سبب تأخر وصول القوات المسلحة المالية إلى مكان الحادث ووجود عناصر من تنسيقية الحركات الأزوادية في منطقة خاضعة لسيطرة جماعة إرهابية. هذا مع الأخذ في الاعتبار أن تيدرمين قد أُخليت من سكانها المدنيين، من أجل تيسير العمليات العسكرية.

(33) انظر S/2023/138، الفقرة 43.

(34) مصادر سرية، نيسان/أبريل وأيار/مايو 2023. وتفيد التقارير أن حاكم ميناكا عقد اجتماعا في مكتبه، ضم ممثلين عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، ورحب خلاله صراحة بوجود تنسيقية الحركات الأزوادية في المنطقة باعتبارها توفر دعما أمنيا ضروريا.

(35) جدير بالإشارة أن جماعة نصرة الإسلام والمسلمين قامت بحملة ضخمة للتجنيد وجمع الأموال من السكان في ميناكا وغاو وتمبكتو في الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2023. وانطلقت الحملة تحت شعار حشد الموارد لحماية السكان المدنيين في ميناكا. ومع ذلك، استمرت الهجمات ضد المدنيين بلا هوادة، مما أثار تساؤلات عن الكيفية التي ستُستخدم بها هذه الموارد أو الأغرض التي استُخدمت من أجلها.

مشروع دمج المجلس الأعلى لوحدة أزواد والحركة الوطنية لتحرير أزواد والحركة العربية الأزوادية

82 - واصلت الجماعات المسلحة الموقِّعة البحث عن سبل لتوحيد القوى السياسية والعسكرية. ففي 8 شباط/فبراير 2023 بملعب "مانو داياك" في كيدال، أعلن ممثلو المجلس الأعلى لوحدة أزواد والحركة الوطنية لتحرير أزواد والحركة العربية الأزوادية عن مشروع لدمج جماعاتهم المسلحة الثلاث في كيان سياسي وعسكري واحد. وأفاد إعلان الاندماج (انظر المرفق 16 (ب)) أيضا بإنشاء لجنة مكلفة بتقديم مقترحات بشأن اسم الكيان الجديد وعلمه وهيكله التنظيمي. ووضعت اللجنة تحت قيادة العقيد حسن آغ فاغاغا، أحد الزعماء الرئيسيين لتمرد الطوارق في عام 2012، الذي اندمج لاحقا في القوات المسلحة المالية، واستقال منها رسميا في عام 2021 (انظر المرفق 17).

83 - ويلاحظ الفريق أن مشروع الاندماج لم يتقدم كما كان متوقعا. وكان من المتوقع أن تقدم اللجنة الفنية التي يرأسها العقيد فاغاغا تقريرها في الشهر التالي، لكنها لم تفعل ذلك بعد. وكان تقرير اللجنة سيتيح عقد مؤتمر تأسيسي. وأبلغت عدة مصادر الفريق بوجود خلافات كبيرة بين الحركات الثلاث. ويبدو أن بعضها، لا سيما الحركة الوطنية لتحرير أزواد، تخشى أن تختفي كليا وما قد يترتب على ذلك من تفوّق المجلس الأعلى لوحدة أزواد. فقد باتت الحركة الوطنية لتحرير أزواد ضعيفة جدا، لأسباب في مقدمتها انشقاق مقاتلين يقال إنهم انضموا إلى جماعات مسلحة أخرى، بما في ذلك المجلس الأعلى لوحدة أزواد.

84 - وتفيد المعلومات التي تلقاها فريق الخبراء بأن مسألة اختيار العلم تثير أيضا خلافات. وجاء في التقارير أن الحركة الوطنية لتحرير أزواد تفضل أن يمثل علمها الكيان الجديد، نظرا لتاريخها في حركة الطوارق. وأُبلغ الفريق أيضا بأن الأطراف المعنية الأخرى تخشى أن يكون الاندماج وسيلة لزعيم جماعة نصرة الإسلام والمسلمين، إياد آغ غالي، لتعزيز سيادته على شمال مالي والحلول محل الجماعات المسلحة الموقِّعة. ويبدو أن الروابط التاريخية والعشائرية بين المجلس الأعلى لوحدة أزواد وزعيم جماعة نصرة الإسلام والمسلمين قد دفعت الأطراف الأخرى إلى التخوّف من المشروع.

ثالثا - معلومات تتعلق بإمكانية تضمين قائمة الجزاءات أسماء أفراد أو كيانات قد يكونون ضالعين في الأنشطة الموصوفة في الفقرة 8 من قرار مجلس الأمن 2374 (2017)

ألف - التصرف لصالح الأفراد أو الكيانات المحدّدين في الفقرتين الفرعيتين (أ) و (ب) من الفقرة 8 من القرار 2374 (2017) أو بالنيابة عنهم أو بتوجيهٍ منهم أو القيام بدعمهم أو تمويلهم بأي شكل آخر

عائدات الجريمة المنظمة، بما في ذلك إنتاج المخدرات والاتجار بها وبسلائفها انطلاقا من مالي أو عبرها

الجريمة المنظمة

85 - يتناول هذا الفرع الجهاتِ الفاعلة والأنشطة في ضوء ما جاء في الفقرة 8 من القرار 2374 (2017). وترد أدناه تفاصيل الأنماط العامة. تقع مناطق غاو وتمبُكتو وكيدال عند نقطة التقاء ثلاثة دروب للجريمة المنظمة عبر الوطنية (انظر المرفق 18)، وهي:

(أ) الاتجار من وإلى المنطقة التي تضم موانئ داكار (السنغال) وكوناكري (غينيا) وفريتاون (سيراليون) عبر باماكو؛

(ب) الاتجار من وإلى شمال أفريقيا عبر وادي تيلمسي وتيساليت وبرج باجي مختار (الجزائر) وعبر نيامي وأغاديز (النيجر) إلى ليبيا (عبر ديركو، النيجر) والجزائر (عبر أراليت، النيجر)؛

(ج) الاتجار من وإلى البلدان الساحلية في خليج غينيا عبر نيامي والمنطقة التي تضم موانئ تيما (غانا) ولومي (توغو) وكوتونو (بنن) ولاغوس (نيجيريا).

86 - ويتنافس الأفراد المرتبطون بالجماعات المسلحة الموقِّعة والجماعات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة عبر الوطنية المتغلغلة في ديناميات السلطة وشبكات المصالح على الصعيد المحلي، طمعاً في السيطرة على هذه التجارة وطرق الاتجار. وتغذي هذه الحالة العنفَ، مما يزيد من المخاطر التي تتهدد السلام والأمن والاستقرار في مالي ومن ثم تنفيذ الاتفاق.

87 - وقد ركّز فريق الخبراء تحقيقاته على الأفراد والكيانات التي تندرج تحت الفقرة 8 (ج) من القرار 2374 (2017)، ولا سيما الجماعات المسلحة الموقِّعة، آخذا في الاعتبار أن العديد من شحنات المخدرات والذهب ومنتجات الوقود التي أُبلِغ بها الفريق انطلقت من شمال مالي أو مرت عبر تلك المنطقة.

الاتجاهات والاستراتيجيات الجديدة في أنشطة الاتجار بالمخدرات

88 - لا تزال مالي بؤرةً ساخنة من بؤر الاتجار بالمخدرات في غرب أفريقيا، والاتجار بها بين البلدان الساحلية في خليج غينيا وبلدان شمال أفريقيا في كلا الاتجاهين. وتفيد التقارير بأن العديد من تجار المخدرات الرئيسيين يتخذون من باماكو مقراً لهم[36]. وقد لاحظ الفريق، خلال فترة الولاية الحالية، نشأة اتجاهات جديدة لدى تجار المخدرات الذين ينقلون المخدرات من مالي وإليها، بما في ذلك انطلاق شحنات من شمال مالي يمكن أن تكون مرتبطة بأفراد أو مشاريع تجارية ينتهكون الفقرة 8 (ج) من القرار 2374 (2017).

89 - ولاحظ الفريق تزايد استخدام خدمات الطرود في شحن كميات أقل من المخدرات إلى بلدان خارج غرب أفريقيا، وعادة ما تحتوي تلك الطرود على مخدرات صلبة واصطناعية ذات سعر مرتفع قياساً إلى وزنها. وعلم الفريقُ من مصادر متعددة أن ذلك جزء من استراتيجية استحدثها المتجرون بالمخدرات عبر الحدود الوطنية، بمن فيهم أولئك الذين يمارسون نشاطهم في المنطقة الواقعة حول غاو وكيدال، من أجل الحد من الخسائر في حالة اكتشافهم. وتكون أرقام هواتف المتجرين بالمخدرات في مالي على نطاق أوسع معروفةً لصغار التجار الذين يتصلون بهم - عادة من خلال تطبيقات مشفَّرة مثل واتساب أو سيجنال أو تلغرام - لترتيب نقل شحنات عبارة عن طرود صغيرة من المخدرات. ثم يقوم هؤلاء بشحن المخدرات إلى بلدان المقصد النهائي من خلال خدمات الطرود. وترد أدناه أمثلةٌ مفصلة لهذا الاتجاه الجديد جرى تبيّنها من ضبطيات تمت في كوت ديفوار وموريتانيا. أما بالنسبة لشحنات الكوكايين المضبوطة في النيجر، فهي تتبع

(36) تقارير ومقابلات سرية. في تقرير ورد إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، حدَّدت مالي كلا من نيجيريا وغينيا باعتبارهما بلدي المنشأ الأول والثاني لشحنات الكوكايين التي دخلت مالي في عام 2021. ويمر الطريق البري لشحنات الكوكايين القادمة من غينيا عبر باماكو. أما الشحنات القادمة من نيجيريا، فهي تمر إما عبر بوركينا فاسو لتدخل مالي من منطقة موبتي وإما عبر منطقتي تيلابيري وتاهوا في النيجر لتدخل مالي من منطقة غاو.

مســـاراً اعتيادياً بدرجة أكبر حيث يُتَّجر بكميات كبيرة من الكوكايين تُنقل براً من غرب أفريقيا إلى شـــمال أفريقيا ومنها إلى أوروبا في نهاية المطاف.

الاتجار بالكوكايين انطلاقا من كيدال إلى فرنسا، عبر كوت ديفوار

90 - خلال فترة الولاية الحالية، أُبلِغ فريق الخبراء بحالات اتجار بالكوكايين انطلاقاً من كيدال إلى فرنسا، عن طريق وكالات للشحن في أبيدجان بكوت ديفوار. ولاحظ الفريق ضبط السلطات الإيفوارية شحنةً من الكوكايين تزن 21 كيلوغراماً في إحدى وكالات الشـــحن بأبيدجان، وقد كانت مخبأة في أكياس مملوءة بالأتيبكي (المنيهوت المطحون والمخمّر). وتجســـد هذه الحالة اتجاهاً جديداً تتخذ فيه مســـالك الاتجار بالمخدرات مساراً عكسياً، بحيث تقصد البلدان الساحلية قبل أن تتجه شمالا. وقد كشف الأفراد الذين اعتقلوا على خلفية تلك الحالة أنهم نجحوا في إرســال شــحنتين مشــابهتين أخريين، باســتخدام نفس الطرائق[37]. كما أقروا بأنهم تلقوا الكوكايين من كيدال.

91 - وكان الأفراد الذين اعتقلوا على خلفية هذه الحالة ممن يحملون الجنسـية المالية أو جنسـيةً مزدوجة فرنسية ومالية. وقد أرسل الفريقُ إلى كل من مالي وفرنسا طلبات للحصول على معلومات عن هؤلاء الأفراد. وردت فرنســا بأن القضــاء الفرنســي لا علم له بأي منهم، في حين لم يرد ردٌ من مالي. وعلاوة على ذلك، كانت الشحنة المضبوطة تحتوي على جهاز تعقب مشفَّر (انظر المرفق 19). وقد كتب الفريق إلى المصنِّع يطلب تفاصـــيل عن المواقع التي ســـجلها جهاز التعقب، ولكنه لم يتلق رداً حتى وقت كتابة هذا التقرير. ويمكن أن توضـح هذه المعلومات المناطق ونقاط المنشأ الكائنة في شمال مالي ذات الصـلة بالفقرة 8 (ج) من القرار. ومن شأنها أيضا أن تكشف بدقة عن مسارات الاتجار داخل مالي.

معلومات محدثة عن الاتجار بالكوكايين انطلاقاً من غاو إلى ليبيا، عبر النيجر

92 - أُبلِغ الفريق في عام 2022 عن عملية للاتجار بما قدره 214 كيلوغراما من الكوكايين انطلاقاً من غاو إلى النيجر (S/2022/595، الفقرة 68). وقد قدّرت السـلطات في النيجر القيمةَ السـوقية للكوكايين بمبلغ 000 800 16 يورو (870 260 18 دولارا)[38]. وكانت هذه أكبر ضبطية من الكوكايين سُجّلت في النيجر.

93 - وخلصت التحقيقات التي أجراها النيجر إلى أن غاو كانت منشأ الكوكايين الذي كان في طريقه إلى ليبيا، مروراً بالنيجر، ليصـل في نهاية المطاف إلى أسـواق المقصـد في أوروبا. وقد نُقِلت شـحنات الكوكايين على الطرق الرئيســـية بين غاو ونيامي وبين نيامي وأغاديز في 199 طردا غُلفت في ثمانية أكياس يحتوي كل منها على 25 عبوة، وخُبئت في حاوية تبريد. وفي أغاديز، أعيدت معالجة الكوكايين تمهيداً لتحميله في سيارة مملوكة لعمدة واحة فاشي (مقاطعة بيلما، منطقة أغاديز) وإرساله إلى ديركو بمرافقة حراسة عسكرية للقافلة. ونقَل شـخصٌ من رعايا النيجر الكوكايين من غاو إلى أغاديز وأشـرف آخر من رعايا النيجر أيضـاً على نقله من أغاديز إلى ديركو.

(37) تلقى الفريق أيضا معلومات تفيد برصد نمط مماثل في موريتانيا، حيث ضبطت السلطات 516 غراما من الميثامفيتامين، المعروف باسـم "كريسـتال ميث"، كانت جزءا من شـحنة متوجهة إلى أسـتراليا، عُثر عليها في وكالة لشـحن الطرود بنواكشـوط. وخلصـت التحقيقات إلى أن المخدر منشـؤه نيجيريا وإلى أنه وصـل إلى موريتانيا عن طريق تجار يتخذون مالي مقرا لهم وهم حالياً مسـجونون في موريتانيا.

(38) في 23 حزيران/يونيه 2023، كان دولار الولايات المتحدة يعادل 600,50 من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية و 0,92 يورو.

94 - وحصل الفريق على أسماء الأفراد المتورطين في أنشطة الاتجار هذه وعلى أرقام هواتفهم، وهو يجري التحقيقات لتحديد ما إذا كانوا مرتبطين بأطراف في الاتفاق أو بأفراد خاضعين للجزاءات.

الاتجار بالكوكايين والقنب والمؤثرات الأفيونية بين مالي والسنغال

95 - في تشرين الأول/أكتوبر 2022، ضبطت سلطات الجمارك السنغالية في كيديرا (منطقة تامباكوندا) 300 كيلوغرام من الكوكايين، تقدر قيمتها بـ 24 بليوناً من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (39,97 مليون دولار)، كانت مخبأة في شاحنة تبريد تحمل لوحة أرقام مالية ويُزعم أنها كانت قادمة من باماكو. وكانت هذه أكبر ضبطية لشحنة كوكايين مهربة براً تنفذها السنغال على الإطلاق[39].

96 - ولدى الفريق معلومات مفصلة عن مسار شحنة المخدرات تلك وعن الأفراد المتورطين في نقلها، وهو يجري تحقيقات لتحديد ما إذا كانوا ممن يخضعون لأحكام القرار 2374 (2017).

تعدين الذهب بالوسائل الحرفية في شمال مالي

97 - يجري تعدين الذهب بالوسائل الحرفية وعلى نطاق ضيق في جميع المناطق الواقعة في شمال مالي، وتخضع هذه الأنشطة لسيطرة أفراد مرتبطين بالجماعات المسلحة الموقِّعة، فضلا عن الجماعات الإرهابية. وتوفر هذه المواقع إيرادات كبيرة للجماعات المسلحة الموقِّعة والجماعات الإرهابية، حيث إنها تمول أنشطتها ويُحتمل أن تكون حيزا يهيئ مساحةً للتعايش بين هذه الجماعات، علماً بأن تلك المواقع تتعدد وتخضع لسيطرة جماعات مختلفة على النحو المبين أدناه:

(أ) يسيطر ائتلافُ الإطار الاستراتيجي الدائم على موقعي إنتاهاكا وتايكارين لتعدين الذهب الواقعَيْن في غاو، وإن كان مقاتلو تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى قد اقتحموا الموقع الأخير عدة مرات في الفترة بين نيسان/أبريل وحزيران/يونيه 2023؛

(ب) تسيطر تنسيقيةُ الحركات الأزوادية على مواقع أبيبارا وتنزاواتين وتين إيساكو لتعدين الذهب في كيدال؛

(ج) تسيطر جماعةُ طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفائهم وحركةُ إنقاذ أزواد (جناح قبيلة شمانّماس) على موقع أماسراكاد في تيلمسي بمنطقة غاو؛

(د) يتشارك السيطرة على موقع إنتيليت في منطقة غاو كلٌّ من تنسيقية الحركات الأزوادية، وجماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفائهم، وعناصر من جماعة نصرة الإسلام والمسلمين؛

(هـ) يسيطر تنظيمُ الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى على موقع تاسيغا؛

(و) تسيطر جماعة نصرة الإسلام والمسلمين على مواقع أبانكو وإندارسيت وإغرغر، التي كانت فيما سبق خاضعةً لسيطرة الحركة الوطنية لتحرير أزواد (انظر S/2021/714، الفقرة 89)، وعلى موقع تالهانداك، وكلها في تيساليت؛

(39) وفقا لمصادر سنغالية ومصادر تابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، من المعتاد أن تُضبط شحنات الكوكايين وهي في طريقها من السنغال إلى مالي، قادمةً من بلدان أمريكا اللاتينية، وغالبا ما يكون مقصدها النهائي بلدان شمال أفريقيا أو بلدان أوروبا.

(ز) لم يتبيّن بعد بوضوح مَنْ الذي يسيطر على موقع المغمور المكتشف حديثاً في بلدية بير، ولكن توجد عناصر تابعة لجماعة نصرة الإسلام والمسلمين ولتنسيقية الحركات الأزوادية حاضرة هناك.

98 - وفي حين أن الجماعات المسلحة الموقِّعة والجماعاتِ الإرهابية لا تشارك بصورة مباشرة في تعدين الذهب أو تجارته، فقد أقامت نقاط تفتيش للتحكم في سبل الوصول إلى هذه المواقع. ويضطر مشترو الذهب وتجاره والمنقبون عنه و/أو المشتغلون باستخراجه، فضلا عن المدنيين الذين لا يشاركون في عمليات التعدين، إلى دفع أموال للمرور عبر نقاط التفتيش هذه. ففي نقاط التفتيش الواقعة حول موقع إنتاهاكا لتعدين الذهب الذي يسيطر عليه ائتلاف الإطار الاستراتيجي الدائم مثلا، يتعين على المركبات دفع 000 5 من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (8,33 دولارات) كي تمر.

99 - ولا تملك الجماعات المسلحة الموقِّعة والجماعات الإرهابية الخبرةَ الكافية لاستغلال الذهب والاتجار به. ولذلك استعانت بأصحاب الخبرة الفنية من المناطق المجاورة. وقد أفادت المصادر بمعلومات متسقة بشأن وجود عمال مناجم وتجار "سودانيين"[40] في مواقع تعدين الذهب في شمال مالي، استدعتهم الجماعات المسلحة الموقِّعة لتنظيم أعمال التعدين. وعلى نفس المنوال، لجأت الجماعات المسلحة الموقِّعة إلى نموذج مجموعات "التومبولوما"[41] المعمول به في مواقع تعدين الذهب في جنوب مالي لكي توفر خدمات الأمن لعمليات تعدين الذهب.

100 - وحدّد الفريقُ الطرق الأربع التالية التي تتلقى من خلالها الجماعات المسلحة الموقِّعة والجماعات الإرهابية مدفوعات من مواقع الذهب:

(أ) تتمثل الطريقة الأولى في تقاضي أجر عن توفير الأمن. ويتخذ هذا الأجر عادة شكل كيس واحد من الحصى المعدني[42] عن كل 10 أكياس مستخرجة؛

(ب) تتخذ الطريقة الثانية شكل مدفوعات يجب على المشتغلين بالتعدين دفعها لبدء الحفر في الموقع ومدفوعات يسددها التجار لكي يُسمح لهم بالتجارة. وقد وثّق الفريق أمثلة لهذه المدفوعات (S/2020/785/Rev.1، المرفق 14)؛

(ج) تتلقى الجماعات المسلحة الموقِّعة والجماعات الإرهابية مدفوعات أيضاً عند تسوية الخلافات بين المشتغلين بتعدين الذهب أو تجارته، وتختلف المبالغ تبعاً لمدى تعقيد القضية قيد النظر. وكقاعدة عامة، يدفع جميع الشاكين مبلغاً، على سبيل الضمان المالي، قبل السماح لهم بدخول المحاكمة. ويتراوح هذا المبلغ بين 000 5 و 000 25 من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (أي ما يتراوح بين 8,33 دولارات و 41,63 دولارا) حسب درجة تعقد القضية. وبعد التسوية، يكون الطرف الذي تثبت إدانته ملزماً أيضا بدفع نفس مبلغ الضمان المالي الأولي للقضاة؛

(40) في المواقع التي يجري فيها تعدين الذهب بالوسائل الحرفية وعلى نطاق ضيق في بلدان الساحل الناطقة بالفرنسية، لا يشير مصطلح "سودانيين" إلى رعايا السودان. بل إن "السودانيين" هم أشخاص يعيشون في المناطق الحدودية في شمال تشاد وفي السودان وليبيا والنيجر. ويدير هؤلاء المسَمون "سودانيين" عمليات تعدين الذهب التي تتم بالوسائل الحرفية وعلى نطاق ضيق وعمليات الاتجار به في شمال النيجر وتشاد وأجزاء من السودان.

(41) "التومبولوما" هم مجموعات من السكان المحليين الذين يوفرون الأمن للمواقع التي يتم فيها تعدين الذهب بالوسائل الحرفية وعلى نطاق ضَيِّق في مناطق كايس وكوليكورو وسيكاسو. وهم يتقاضون أجورهم عن طريق أخذ حصة من أكياس الحصى المعدني.

(42) ترد في المرفق 20 الخطوات الكاملة للحسابات التي أجريت.

(د) يتمثل الشكل الرابع في المدفوعات التي يسددها تجار الذهب كأجر مقابل تأمين العمليات. وعلى عكس المشتغلين بالتعدين، لا يوجد مبلغٌ ثابت يدفعه تجار الذهب كنسبة مئوية من الذهب المتاجر به.

101 - ولا توجد بيانات واضحة عن حجم الإنتاج في المواقع التي يتم فيها التعدين بالوسائل الحرفية وعلى نطاق ضيق في شمال مالي. ويتفق المشتغلون بالقطاع والتجار والخبراء على أن المواقع الكائنة في مناطق كايس وكوليكورو وسيكاسو بالجنوب تنتج حوالي 70 في المائة من الذهب المستخرَج بالوسائل الحرفية وعلى نطاق ضيق في مالي. ويتراوح الإنتاج المعروف للذهب المستخرج بالوسائل الحرفية وعلى نطاق ضيق في مالي بين 35 و 40 طنا سنويا[43]. واستنادا إلى هذه البارامترات[44]، يقدّر الفريق أن:

(أ) إنتاج الذهب في المواقع التي يتم فيها التعدين بالوسائل الحرفية وعلى نطاق ضيق في وسط وشمال مالي قد يتراوح ما بين 15 و 17 طناً سنوياً، ويمكن أن تكون حصة المواقع الشمالية ما بين 9 و 10 أطنان؛

(ب) استنادا إلى التقديرات الواردة أعلاه وإلى سعر غرام الذهب، الذي يباع في مالي حالياً بسعر يتراوح بين 000 33 و 000 35 من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (أي ما بين 54,95 دولارا و 58,3 دولارا)، يمكن القول بأن القيمةَ السوقية للذهب الذي تنتجه المواقع في شمال مالي تتراوح بين 494 مليون دولار و 594 مليون دولار؛

(ج) وبالتالي فإن الإيرادات المتأتية للجماعات المسلحة الموقِّعة والجماعات المسلحة الإرهابية مقابل تقديمها الخدمات الأمنية للمواقع التي يتم فيها تعدين الذهب بالوسائل الحرفية وعلى نطاق ضيق، على النحو الموضح في الفقرة 100 (أ) أعلاه، يمكن أن تتراوح بين 36 مليون دولار و 41,5 مليون دولار سنويا. وتتوقف الإيرادات المتأتية من المصادر المفصلة في الفقرات 100 (ب) إلى (د) أعلاه على التحقق من وقائع أخرى - مثل عدد الوافدين الجدد الذين يصلون إلى الموقع للاشتغال بالتعدين أو عدد النزاعات التي تتم تسويتها أو درجة سخاء تجار الذهب، ومن ثم لا يمكن تقديرها.

102 - ويمكن أن تكون هذه الحسابات بمثابة نقاط انطلاق لتقدير الإيرادات التي تحصل عليها الجماعات المسلحة الموقِّعة والجماعات المسلحة الإرهابية نتيجة لسيطرتها على مواقع التعدين، استنادا إلى الافتراضات المفصلة أعلاه. ولكنها لا تسمح بتحديد أيّ الجماعات المسلحة يستفيد بأي حصة من المجموع، ولا بتقدير التكاليف غير المرتبطة بالذهب التي تتكبدها الجماعات المذكورة لتوليد هذه الإيرادات، كتكاليف اللوجستيات والرواتب مثلا. ولا يمكن الحصول على أرقام أكثر دقة إلا إذا تسنى الوصول إلى مناطق إنتاج الذهب.

تهريب المنتجات النفطية

103 - وثق فريق الخبراء ثلاث ضبطيات بلغ مجموعها 480 84 لترا من البنزين و 840 16 لترا من وقود الديزل، صادرها مسؤولو الجمارك الجزائريون في عام 2022 على طول الحدود مع مناطق في شمال مالي تسيطر على أغلبها الجماعات المسلحة الموقِّعة[45]. ووقعت هذه الحالات في برج باجي مختار

(43) مجلس الذهب العالمي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومصادر أخرى.

(44) ترد في المرفق 20 الخطوات الكاملة للحسابات التي أجريت.

(45) وفقا لتقرير صادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في عام 2022، تدعم الجزائر وليبيا ونيجيريا منتجات الوقود بإعانات مالية كبيرة، مما يبقي أسعار الوقود في تلك البلدان منخفضة بشكل مصطنع، وهو الأمر الذي يمثل أحد أهم العوامل الدافعة

وتِيمياوين بالقرب من مالي. وتفيد المصادر بأن الاتجار بالوقود يسهم في تمويل أنشطة جماعة نصرة الإسلام والمسلمين وبأنه لا يزال يشكّل منبعاً للإيرادات غير المشروعة لعناصر مرتبطة بتنسيقية الحركات الأزوادية[46]. وتتبع أنشطة الاتجار بالوقود بين الجزائر ومالي الأساليب التالية:

(أ) استخدام المخابئ والخزانات المزدوجة (في المركبات والشاحنات) لاستيعاب كميات كبيرة من الوقود لأغراض التهريب؛

(ب) الدخول والخروج المتكرر لملء خزانات الوقود وتفريغها على الجانب الآخر من الحدود المالية؛

(ج) الإخفاء والتمويه داخل الشاحنات باستخدام منتجات أخرى، أو حتى باستخدام الحيوانات (الماشية)؛

(د) استخدام مركبات عالية القدرة للهروب في حالة مطاردة دوائر مكافحة التهريب لها (سيارات من طراز ستيشن واغون، وما إلى ذلك)؛

(هـ) عادة ما ترافق الشاحناتِ التي تحمل بضائع مهربة مركباتٌ خفيفة أو دراجات نارية ذات قدرة عالية تقوم باستطلاع الطريق. فإذا تم اعتراض الشاحنات، يتركها السائقون ويلوذون بالفرار باستخدام هذه الدراجات النارية.

مصادر أخرى لإيرادات الجماعات المسلحة الموقِّعة والجماعات الإرهابية

104 - لا يزال الاختطاف من أجل طلب الفدية مصدراً للدخل تستخدمه الجماعات الإرهابية خصوصا. وقد أُبلِغ الفريق بعمليات اختطاف تورطت فيها عناصر قد تكون مرتبطة بجماعات مسلحة من تلك الموقِّعة على الاتفاق[47]. ولاحظ الفريق، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ثلاث حالات دُفعت فيها فدية لإطلاق سراح رهائن احتجزتهم جماعات مسلحة موقِّعة وإرهابية على حد سواء[48]. وبالإضافة إلى ذلك، أُبلِغ الفريق بوقوع 118 حادثة اختطاف في تمبكتو وميناكا وغاو وكيدال، ومن ثم فقد ارتفع عدد حالات دفع الفدية بالتأكيد[49].

105 - ويشكّل فرض الضرائب غير القانونية عند نقاط التفتيش مصدرا آخر من أهم مصادر الإيرادات التي تجمعها الجماعات المسلحة الموقِّعة والإرهابية على حد سواء. وقد أقام كلٌّ من تنسيقية الحركات الأزوادية وائتلاف حركات 14 حزيران/يونيه 2014 نقاط تفتيش على المحاور الرئيسية التي يسيطران عليها. ويتعين على كلّ مَنْ يمر عبر نقاط التفتيش هذه أن يدفع مبلغاً من المال وإلا تعرض للانتقام. وقد سجل الفريق، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أربعة حوادث وقعت فيها مواجهات بين الجماعات المسلحة بشأن نقاط التفتيش في شمال مالي، إضافة إلى أربع حالات أخرى استُخدمت فيها نقاط التفتيش للتحقّق من الهوية.

UNODC, “Fuel Trafficking in the Sahel: Transnational Organized Crime - Threat Assessment - Sahel”, (Vienna, 2022). للاتجار بالوقود في منطقة الساحل.

(46) كان الاتجار بالوقود بين الجزائر وكيدال أحد أسباب إدراج اسم محمدو أغ غيسا (MLi.002)، عضو المجلس الأعلى لوحدة أزواد، في قائمة الجزاءات.

(47) مصادر سرية.

(48) مصادر سرية.

(49) أرقام واردة من عدة مصادر سرية.

106 - وتفرض الجماعات المسلحة الموقِّعة رسوماً أيضا نظير حراسة سائقي الشاحنات. ففي ميناكا، تلقى الفريق تقارير تفيد بأن جماعةً مسلحة موقِّعة تفرض رسوما قدرها 000 40 من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (66,6 دولارا) على كل شاحنة توفر لها الحراسة لمسافة الكيلومترات السبعة الأولى من الطريق الواصل بين ميناكا وغاو والطريق الواصل بين ميناكا والنيجر[50].

107 - ولا تزال الجماعات المسلحة، الموقِّعة والإرهابية على السواء، تتخذ من سرقة الماشية وفرض الضرائب غير القانونية عليها مصدراً رئيسياً للتمويل (انظر S/2023/138، الفقرتان 53 و 54؛ و S/2022/595، الفقرتان 104 و 116؛ و S/2021/714، الفقرة 149). ففي 10 آذار/مارس 2023، على سبيل المثال، زعمت عناصر من جماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفائهم أنها استعادت حوالي 000 1 رأس من رؤوس الماشية سرقها مسلحون يُفترض أنهم تابعون لتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى في منطقة أدارين تيكيليت الواقعة في منطقة غاو.

باء - الضلوع في تخطيط أو توجيه أو رعاية أو تنفيذ هجمات ضد الكيانات المشار إليها في الفقرة الفرعية (د) من الفقرة 8 من القرار 2374 (2017)

108 - استمرت طوال الفترة المشمولة بالتقرير الهجمات التي تشنها جماعةُ نصرة الإسلام والمسلمين على القوات المسلحة المالية، وكان لذلك تأثيرٌ شديد على المدنيين. ففي 22 نيسان/أبريل 2023، تعرض معسكر القوات المسلحة المالية في مطار سيفاري بمنطقة موبتي لهجوم شنته جماعة نصرة الإسلام والمسلمين - جبهة تحرير ماسينا، التي أعلنت مسؤوليتها عن الحادث (انظر المرفق 21)، حيث انفجرت سيارةٌ مفخخة بالقرب من المعسكر، مما أسفر عن مقتل 10 مدنيين وإصابة 61 شخصا، كان منهم نازحون داخلياً من موقع ساريما. وعلاوة على ذلك، أطلق منفذو الهجوم النارَ على المعسكر القريب التابع لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة. كما أعلنت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين- جبهة تحرير ماسينا مسؤوليتها عن هجوم آخر وقع في 18 أيار/مايو عند نقطة تفتيش أقيمت في منطقة سيغو، وعن عملية أخرى وقعت في نارا في 18 نيسان/أبريل وانطوت على هجوم شُنّ على موكب لمسؤولين ماليين وقتل خلاله أحد أعضاء حكومة الرئيس الانتقالي (انظر المرفق 22).

109 - وبالمثل، يواصل كلٌّ من جماعة نصرة الإسلام والمسلمين وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى تهديد واستهداف الأفراد والمجتمعات المحلية ممن يعتبرهم التنظيم أو الجماعة متعاونين مع القوات المسلحة المالية، إضافة إلى تهديد واستهداف خصومهما المتصوَّرين.

110 - ولا تزال البعثة المتكاملة نفسها هدفاً للجماعات الإرهابية. ففي 9 حزيران/يونيه 2023، تعرضت القوات التابعة للبعثة لهجومين في بلدية بير، منطقة تمبكتو. وفي أول هذين الهجومين أُطلق جهاز متفجر يدوي الصنع على قافلة لوجستية، مما أسفر عن مقتل اثنين من حفظة السلام وإصابة عدد آخر بجروح. وقد أعلنت جماعة نصرة الإسلام والمسلمين مسؤوليتها عن تلك العملية. وفي الحادث الثاني، أطلق مجهولون النار على دورية تابعة للقوة. وفي الوقت نفسه، ما زالت قوات البعثة تعاني من الهجمات التي تشن باستخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، ولا سيما في بلدية دوينتزا، في موبتي. ففي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو 2023، وقعت في دوينتزا 5 من الحوادث الستة التي استُخدمت فيها أجهزةٌ متفجرة يدوية الصنع.

(50) تقرير سري للأمم المتحدة. حُذِف اسم الجماعة المسلحة لحماية المصدر.

جيم - انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وعرقلة إيصال المساعدات الإنسانية إلى مالي أو عرقلة الحصول على المساعدات الإنسانية أو توزيعها في مالي

111 - لا يزال غياب أي تقدّم ملموس في تنفيذ الاتفاق يهيئ تربةً خصبة لانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. والأطراف الموقِّعة متورطة في انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، لا سيما في شكل أعمال عنف ضد المدنيين. ولئن كان وقف إطلاق النار حائلا دون نشوب أعمال عدائية مباشرة بين الأطراف الموقِّعة، فقد وقعت مواجهاتٌ مسلحة بين هذه الأطراف في سياق العمليات التي نفذتها لمحاربة الجماعات الإرهابية (تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى، وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين). كما ارتُكبت أعمال عنف ضد المدنيين في سياق الأعمال العدائية التي نشبت بين جماعة نصرة الإسلام والمسلمين وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى. ووقعت هذه المواجهات تحديداً في مناطق ميناكا وغاو وموبتي.

112 - وما زال الفريق يشعر بقلق بالغ إزاء أنماط العنف الجنسي المتصل بالنزاع في موبتي وميناكا، ولا سيما تلك التي يتورط فيها الشركاء الأمنيون الأجانب للقوات المسلحة المالية[51]. وفي استمرار وقوع هذه الحوادث ما يدعو الفريق إلى الاعتقاد بأن هذه الأعمال منهجية ومخطَط لها وبأنها تخدم أهدافاً أمنية معينة للشركاء الأمنيين الأجانب. وفي الوقت نفسه، بينما يحتل تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى الجزءَ الأكبر من منطقة ميناكا، يستمر الوضع الإنساني في المنطقة والمدينة في التدهور. وقد نزح السكان إلى منطقة كيدال وإلى البلدان المجاورة، وخاصة النيجر، في حين واصل البعضُ مساره حتى بوركينا فاسو.

العنف ضد المدنيين واستهداف المدنيين

113 - لا يزال العنف ضد المدنيين ظاهرة مثيرة للقلق في مالي، ولا سيما في مناطق ميناكا وغاو وموبتي. وتلجأ جميع الأطراف الموقِّعة في مالي إلى العنف ضد المدنيين. وفي الفترة ما بين حزيران/يونيه 2022 وآذار/مارس 2023، زُعم وقوع 414 1 حادثة عنف ضد المدنيين، مما أسفر عن مقتل 850 شخصا[52].

114 - ومنذ نيسان/أبريل 2023، نجح تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى في احتلال بلديتي تيدرمين وإكَدوان، في شمال شرق بلدة ميناكا، اللتين كانتا آخر معقلين لجماعة نصرة الإسلام والمسلمين في المنطقة. وأعقب ذلك تدفقٌ للنازحين داخلياً نحو كيدال. وواصل تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى تعزيز وجوده في المنطقة عن طريق مخاطبة السكان من خلال توزيع المنشورات وإجراء جولات لزيارة المساجد (انظر المرفق 23). وفي 10 حزيران/يونيه 2023، زُعِم أن عناصر من تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى قتلت عشرة مدنيين في دائرة أبلاج، في تيدرمين، وجميعهم من الرجال والفتيان الذين تتراوح أعمارهم بين 14 و 65 عاماً (انظر المرفق 24). وفي تمبكتو، زُعم أن تحالف القوات المسلحة المالية والشركاء الأمنيين الأجانب في بلدية أديار بدائرة غوسي قتل ثلاثة مدنيين، من بينهم شخص معاق.

115 - واستمر النزوح الناجم عن الأعمال العدائية في غاو وميناكا وموبتي. وواصلت الجماعات المسلحة الإرهابية أساليبها الرامية إلى إجبار السكان على النزوح عن طريق التهديد والعنف. ففي كانون الأول/

(51) انظر الحاشية 33 أعلاه.

(52) مصدر في الأمم المتحدة. لا تتوافر بعد معلومات عن الفترة التالية لآذار/مارس 2023.

ديسمبر 2022، وصل حوالي 000 17 شخص إلى مدينة غاو، وهو ما عُزي أساساً إلى الأعمال العدائية في بلدية إنتيليت. وفي شباط/فبراير 2023، هددت عناصر يُزعم انتماؤها إلى جماعة نصرة الإسلام والمسلمين – جبهة تحرير ماسينا سكانَ قرية سيغيندارا وقرية فارابوغو في نيونو، حيث طالبتهم بالمغادرة أو مواجهة العواقب. وحدثت موجةُ نزوح أخرى في كانون الثاني/يناير 2023، بعد أن طولِب المدنيون في قرية إيناغام وفي إينيكار الغربية بالمغادرة أو مواجهة الموت، مما أسفر عن نزوحهم إلى بلدة ميناكا.

116 - وارتفع عدد النازحين داخليا في كيدال إلى ما يقرب من 000 23 شخص في نيسان/أبريل 2023، وكان نصفهم من النساء. وأُبلِغ الفريق بأن الزيادة في عدد النازحين داخليا تدفع عدة جهات فاعلة في مجال العمل الإنساني إلى توسيع أنشطتها لتشمل كيدال، حيث لم تكن لها عمليات بها من قبل.

العنف الجنساني والعنف الجنسي المتصل بالنزاع

117 - لا يزال العنف ضد النساء والفتيات والعنفُ الجنسي المتصل بالنزاع[53] منتشرا في مالي، وترتكبهما الأطراف الموقِّعة وشركاؤها التابعون لها وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى. ويحدث هذا العنف في سياق الخوف من الانتقام وندرة الإبلاغ عن الحوادث وفي ظل فراغ في آليات المساءلة، مما يفضي إلى الإفلات من العقاب.

118 - وفي عام 2022، يُقدَّر أن تحالف القوات المسلحة المالية والشركاء الأمنيين الأجانب وميليشيات الدوزو تورط في أكثر من 50 حالة عنف ضد النساء. ويتزايد ضلوع ميليشيات الدفاع عن النفس، بما فيها جماعة دان نا أمباساغو، في حوادث العنف الجنسي المتصل بالنزاع، وخاصة ضد الفتيات[54].

119 - ولقد لاحظ الفريق بالفعل نمطاً متكرراً منذ عام 2022 لوقوع أعمال عنف جنسي متصل بالنزاع في موبتي، يرتكبها تحالف القوات المسلحة المالية والشركاء الأمنيين الأجانب وميليشيات[55] الدوزو[56]. ولوحظت هذه الأعمال أساسا في دائرة دجيني في منطقة موبتي، وهي تتبع نمطاً يبدو منهجيا ومنظما كما يتضح من الحوادث الموصوفة أدناه.

120 - وكشفت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن القوات المسلحة المالية، وبرفقتها شركاء أمنيون أجانب، تورطت في أعمال عنف جنسي متصل بالنزاع واسعة النطاق، وقعت في مورا في آذار/مارس 2022. ويشير التقرير إلى أن 58 امرأة وفتاة تعرضن وفق المزاعم للعنف الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب. وأفيد بوقوع انتهاكات أخرى للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، مثل قتل المدنيين[57].

(53) بما في ذلك الاغتصاب والاغتصاب الجماعي والاختطاف. معلومات مستمدة من مقابلات سرية ومن مصادر بالأمم المتحدة.

(54) مقابلات سرية. وفقا لأحدث تقرير للأمين العام عن الحالة في مالي (S/2023/402)، أُبلغ في نيسان/أبريل 2023 عن وقوع 470 حالة عنف جنسي، منها 51 حالة عنف جنسي متصل بالنزاع. وكانت الجماعات المسلحة الموقِّعة مسؤولة، فيما يُزعم، عن 8 في المائة من مجموع عدد الحوادث.

(55) انظر تقرير منتصف المدة الصادر عن فريق الخبراء (S/2023/138).

(56) يُرجح أن يكون صيادو "الدوزو" المشار إليهم في هذه الفقرات من أبناء قبيلة الدوغون، ذلك أن معظم أفراد الدوزو في منطقة موبتي ينحدرون من قبيلة الدوغون. وعلاوة على ذلك، تشير الشهادات الواردة إلى أنهم يتكلمون لغة الدوغون.

(57) Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, "Rapport sur les évènements de Moura du 27 au 31 mars 2022", May 2023. التقرير متاح على الرابط التالي:

121 - وأفاد فريق الخبراء، في تقريره لمنتصف المدة، عن حادثة مماثلة وقعت في نيا أورو في أيلول/سبتمبر 2022[58]. ومنذ ذلك الحين، علم الفريق بروايات مؤكدة لوقائع اغتصاب وتهديد بالاغتصاب أمام أفراد الأسرة، بمن فيهم الأطفال الصغار، وعن إجبار النساء على التعري وتصوير النساء والفتيات عاريات وغير ذلك من الممارسات المثيرة للقلق التي حدثت أثناء العملية[59]. وكانت العملية قد بدأت في وقت مبكر من صباح 7 أيلول/سبتمبر، مع وصول القوات المسلحة المالية والشركاء الأمنيين الأجانب وميليشيات الدوزو.

122 - ووقعت معظم الحوادث المذكورة أعلاه عند قيام الشركاء الأمنيين الأجانب بتفتيش المنازل من باب إلى باب بحثاً عن السكان الذكور والأموال. وأفيد عن حوادث أخرى وقعت في الأيام التالية عند عودة السكان لاستعادة ممتلكاتهم الثمينة.

123 - وأُبلغ الفريق بما لا يقل عن خمس حالات مزعومة ارتكبها الشركاء الأمنيون الأجانب وحالتين ارتكبتهما ميليشيات الدوزو. ويقدر العدد الإجمالي للنساء بما يتراوح بين 12 و 21 امرأة، من بينهن فتاتان.

124 وكما هو معتاد الآن في مثل هذه العمليات، نُهبت البضائع وسُرقت الماشية وجُرِّدت المنازل من أي ممتلكات ذات قيمة[60]. وعلاوة على ذلك، يفهم الفريق أن عدة رجال من القرية قد احتجزوا أو اختفوا قسرا.

125 - وتلقى الفريق معلومات موثوقة تفيد بأن حادثة أخرى تتعلق بالتحالف بين القوات المسلحة المالية والشركاء الأمنيين الأجانب وميليشيات الدوزو وقعت في الربع الأول من عام 2023. ويُدَّعى أنها حدثت في قرية جابا - بيوله ببلدية فاكالا، دائرة دجيني الكائنة في منطقة موبتي، وهي الموقع المزعوم لعدة حالات أُبلغ الفريق بوقوع محاولات اغتصاب فيها[61].

126 - وقد يدل استمرار ارتكاب هذه الأفعال على أن العنف ضد المرأة المدعَّى ارتكابه من جانب القوات المسلحة المالية وحلفائها الأجانب والمحليين هو عنف منهجي ومنظم. ويُحتمل أنه يُستخدم لتحقيق أهداف أمنية، لا سيما بالنسبة للشركاء الأمنيين الأجانب وميليشيات الدوزو. وقد يكون هذا الأمر صحيحا فيما يتعلق بدائرة دجيني خصوصا، حيث شهدت تلك المنطقة موجات من العنف مرتبطة بوجود الجماعات الإرهابية، وأبرزها جماعة نصرة الإسلام والمسلمين.

127 - ويعتقد الفريق أن العنف ضد المرأة وغيره من أشكال الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني تُستخدم، من جانب الشركاء الأمنيين الأجانب تحديداً، لغرض نشر الرعب بين السكان. ويمكن القول بأن هذه الممارسات تبث الخوف من الانتقام الذي يصبح رادعاً للمجتمعات المحلية والجماعات المسلحة التي كانت ستسعى، لولا ذلك، إلى تهديد الشركاء الأمنيين الأجانب أو إلحاق الأذى بهم.

---

https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/countries/mali/20230512-Moura-Report.pdf، تم الاطلاع عليه عبر الإنترنت في 10 حزيران/يونيه 2023.

(58) انظر S/2023/138، الفقرة 62.

(59) لا تسمح اعتبارات السرية بالكشف في هذا التقرير عن مزيد من التفاصيل بشأن طبيعة تلك الممارسات.

(60) انظر تقرير الفريق عن الحادث الذي وقع في روبينيه العطاي في آذار/مارس 2022 (S/2022/595، الفقرات 99 إلى 103).

(61) مقابلات سرية أجراها فريق الخبراء. وسيواصل الفريق تحقيقاته في هذا الصدد.

128 - ولا يزال الفريق يشعر بالقلق إزاء التحالف بين القوات المسلحة المالية وميليشيات الدوزو. فلربما كانت هذه الميليشيات، بمعرفتها الفائقة بالميدان، تستخدم القواتِ المسلحة المالية والشركاء الأمنيين الأجانب لاستهداف أعدائها.

129 - وترتكِب العنفَ ضد المرأة أيضا عناصر تابعة لجماعات مسلحة موقّعة، ويديمه غيابُ حظر واضح للعنف الجنسي في عقيدتها العسكرية أو في وثائق أخرى[62]. وقد تلقى الفريق معلومات عن حادثة تتعلق بخمس نساء يُدَّعى أنهن تعرضن للاغتصاب في حزيران/يونيه 2022 على أيدي عناصر تابعة لجماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفائهم وحركة إنقاذ أزواد (جناح قبيلة دوساحاق). ويُدَّعى أن الحادثة وقعت عندما أوقفت هذه العناصر شاحنة وطلبت من الركاب مغادرتها[63].

130 - والعنف الجنسي المتصل بالنزاع الذي يرتكبه تحالف من الجهات الفاعلة في مالي، بما في ذلك الأطراف في الاتفاق، قد يشكّل انتهاكا للفقرة 8 (و) من القرار 2374 (2017)، كما أنه يهدد تحقيق السلام والأمن والاستقرار في مالي. وعلاوة على ذلك، يمكن اعتبار هذه الأعمال انتهاكا للمبادئ والالتزامات المنصوص عليها في الاتفاق، ولا سيما تلك المتعلقة بالمصالحة والعدالة.

استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع بوصفه تهديدا متزايدا للمدنيين والمساعدةِ الإنسانية والكيانات المذكورة في الفقرة 8 (د)

131 - تستخدم الجماعات الإرهابية بشكل متزايد الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على المدنيين. وقد أفيد بأن عدد الإصابات التي تقع في صفوف المدنيين بسبب استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع تضاعَف تقريباً منذ عام 2021 (25 في المائة من جميع الإصابات التي تتسبّب فيها هذه الأجهزة)، وارتفعت نسبة هذه الإصابات في عام 2022 إلى 43 في المائة وفي عام 2023 إلى 44 في المائة[64]. وقد يكون هذا الاتجاه المفزع عائدا إلى زيادة الضغط على الجماعات الإرهابية من جراء عمليات الحكومة ضدها. ويتزايد وضع الجماعات الإرهابية الأجهزةَ المتفجرة اليدوية الصنع على

(62) أبلغ ممثلو تنسيقية الحركات الأزوادية الفريقَ بأنهم لا يرون حاجة إلى أوامر توجيهية خطية تحظر على المقاتلين صراحةً العنف ضد المرأة. ووفقا لما ذكره هؤلاء الممثلون، يحترم جميع مقاتلي تنسيقية الحركات الأزوادية المرأة وفقا لما تمليه عليهم تقاليدهم وقيمهم.

(63) تقرير سري.

(64) دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، الأرقام متاحة على الرابط التالي: https://www.unmas.org/en/programmes/mali (تم الاطلاع عليها في 18 حزيران/يونيه 2023). وسجلت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة 39 حادثة استخدام لأجهزة متفجرة يدوية الصنع، أدت إلى مقتل 36 فرداً وإصابة 86 آخرين في الربع الأول من عام 2023. انظر أيضا: MINUSMA, “Les attaques à l’engin explosif improvisé continuent de faire des victimes parmi les civils au Mali”، متاح على الرابط التالي: https://minusma.unmissions.org/les-attaques-%C3%A0-l%E2%80%99engin-explosif-improvis%C3%A9-continuent-de-faire-des-victimes-parmi-les-civils-au-0، تم الاطلاع عليه في 17 حزيران/يونيه 2023. وانظر أيضاً: Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, “OCHA Mali: Rapport de situation - dernière mise à jour: 19 avril 2023”، متاح على الرابط التالي: https://reliefweb.int/report/mali/ocha-mali-rapport-de-situation-derniere-mise-jour-19-avril-2023

الطرق التي يرتادها المدنيون[65]. وعلاوة على ذلك، يرتبط الاستخدام السائد للأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع ارتباطا وثيقا باستغلال الأطفال، الذين كثيرا ما يُستخدمون لزرعها[66].

132 - وتستخدم الجماعاتُ الإرهابية الأجهزةَ المتفجرة اليدوية الصنع على نحو أكثر تواترا في وسط مالي، ولا سيما لاستهداف قوات الأمن، بما في ذلك القوات المسلحة المالية وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة. وفي شباط/فبراير 2023، وقعت 15 حادثة من هذا القبيل، كان لنصفها تأثير على المدنيين[67]. وعلاوة على ذلك، تشكل الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع عقبةً كبيرة أمام المساعدة الإنسانية؛ فحتى نهاية أيار/مايو 2023، كانت 77 حادثة من أصل 193 حادثة أُبلغ عنها وتتعلق بإيصال المساعدة الإنسانية ناجمةً عن استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع[68].

عرقلة إيصال المساعدات الإنسانية إلى مالي أو عرقلة الحصول على المساعدات الإنسانية أو توزيعها في مالي

133 - لا تزال الأعمال العدائية الجارية في مناطق ميناكا وغاو وموبتي تخلِّف تداعيات على الحالة الإنسانية. فقد أدى الوجود النشط للجماعات الإرهابية، وخاصة تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى، في جميع مناطق ميناكا إلى إفراغ القرى والبلدات من سكانها. والملاحظ أن تحركات السكان تتلاقى في معظمها في بلدة ميناكا وضواحيها. وقد أخبرت عدة جهات فاعلة في مجال العمل الإنساني الفريقَ بأن قدرتها على الوصول تقتصر على الضواحي الملاصِقة لبلدة ميناكا نفسها، في حين ادعت جهات أخرى أنها تواصل أنشطتها من خلال شركاء محليين.

134 - وقدَّر آخر تقييم عددَ النازحين داخليا في بلدة ميناكا بـ 000 38 شخص. ففي الفترة بين نيسان/أبريل وأيار/مايو وحدها، وصل ما يقدر بـ 700 10 من النازحين داخليا إلى بلدة ميناكا، مما زاد من الضغط على الحالة الحرجة أصلا[69]. وقد تأثرت النساء سلباً بشكل خاص، حيث أبلغت الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني عن 165 حادثة مثيرة للقلق. ومن التطورات المثيرة للانزعاج أن ميناكا ربما تكون بصدد الدخول في المرحلة 5، المصنفة باعتبارها "كارثة" على مقياس التصنيف المتكامل لمراحل الأمن

(65) Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "L'urgence de limiter l'impact des engins explosifs sur les civils au Mali, avril 2023"، متاح على الرابط التالي: https://reliefweb.int/report/mali/lurgence-de-limiter-limpact-des-engins-explosifs-sur-les-civils-au-mali-avril-2023.

(66) مقابلات سرية.

(67) المنظمة الدولية لسلامة المنظمات غير الحكومية، شباط/فبراير 2023، انظر: https://sway.office.com/scNl8crYHumADjIj?ref=Link.

(68) Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Mali: Humanitarian access dashboard"، متاح على الرابط التالي: https://response.reliefweb.int/mali/humanitarian-access (تم الاطلاع عليه في 12 حزيران/يونيه 2023).

(69) Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Mali: Humanitarian situation in Ménaka region - Special situation report on Ménaka"، متاح على الرابط التالي: https://reliefweb.int/report/mali/mali-humanitarian-situation-menaka-region-special-situation-report-menaka (تم الاطلاع عليه في 7 حزيران/يونيه 2023). وانظر أيضاً: United Nations Children's Fund (UNICEF) Mali, "Ménaka Situation Report No. 1", 1 June 2023، متاح على الرابط التالي: https://reliefweb.int/report/mali/unicef-mali-humanitarian-situation-report-no-1-menaka-01-june-2023 (تم الاطلاع عليه في 15 حزيران/يونيه 2023).

الغذائي[70]. وستكون هذه هي المرة الأولى التي تُصنف فيها مالي ضمن هذه الفئة، وهو الأمر الذي يرتبط في المقام الأول بالعنف المشهود في منطقة ميناكا.

135 - ولا تزال الشواغل الأمنية ومخاوف اندلاع الأعمال العدائية تشكّل التحدي الرئيسي الذي لاحظه الفريق فيما يتعلق بإمكانية وصول الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني وإيصالِ المساعدة. وقد أصبحت زيادة استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، لا سيما في الوسط، تمثل تحدياً أكثر جسامة يعوق وصول المساعدة الإنسانية[71]. وحتى نهاية أيار/مايو 2023، تم الإبلاغ عن 193 حادثة تتعلق بالوصول، بما فيها 50 حالة انطوت على استخدام العنف ضد الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني[72]. وأبلغت هذه الجهات عن 41 حادثة مُنعت فيها من الوصول إلى مقصدها و 7 حالات تعرضت خلالها للعنف[73].

136 - ولا تزال الجماعات الإرهابية تستهدف العاملين في مجال العمل الإنساني وتختطفهم. وقد أُبلِغ الفريق بما لا يقل عن حادثتين انطوتا على أعمال عنف أو تهديدات من جانب السكان تجاه الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني[74]. وفي عدة مناسبات، طالبت جماعاتٌ مسلحة مجهولة الجهاتِ الفاعلة في مجال العمل الإنساني بالتنسيق المباشر معها و/أو بدفع مبلغ من المال إذا كانت تريد الوصول إلى مناطق معينة[75]. وتم الإبلاغ أيضاً عن مسائل تتعلق بالنقل، حيث ووجِهت صعوبات في جلب البضائع عبر الطرق المعروف أنها تثير مخاوف أمنية. ويزيد الأمرَ تعقيدا ما أفيد به عن إغلاق حدود النيجر في أنديرامبوكان بمنطقة ميناكا.

137 - وفي بلدية غوسي، دائرة غورما - راهروس، بمنطقة تمبكتو، أُبلِغ الفريق بحادثة قامت فيها عناصر تابعة للشركاء الأمنيين الأجانب، تتصرف بشكل فردي، بتفتيش دار ضيافة كان يتواجد فيها عاملون في المجال الإنساني في أيار/مايو 2023. ويزعم أن تلك العناصر استجوبت موظفي العمل الإنساني في دار للضيافة، وطلبت منهم ما يثبت هويتهم وما يثبت أن وجودَهم في تلك الجهة مشروع.

138 - ولا تزال جماعة نصرة الإسلام والمسلمين - جبهة تحرير ماسينا نشطة في فرض الحصار على القرى ووضع قيود على التنقل. ففي حزيران/يونيه 2023، زُعم أن عناصر من جماعة نصرة الإسلام والمسلمين - جبهة تحرير ماسينا قامت بفرض قيود في منطقة موبتي على تحركات سكان قرية ديونديوري

(70) Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), Global Information and Early Warning System on Food and Agriculture “Country Brief: Mali”, 5 June 2023. متاح على الرابط التالي: https://reliefweb.int/report/mali/giews-country-brief-mali-05-june-2023 (تم الاطلاع عليه في 11 حزيران/يونيه 2023).

(71) انظر الفقرتين 131 و 132 أعلاه.

(72) Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, “Mali: Humanitarian access dashboard”.

(73) المرجع نفسه.

(74) مقابلات سرية. وقعت إحدى الحادثتين في موبتي والأخرى في غاو.

(75) المرجع نفسه.

الواقعة في دائرة تينينكو[76]. وحذرت جبهة تحرير ماسينا السكان من سلوك الطرق المتجهة إلى بلدة ديونديوري، حيث هددت بمهاجمتهم بالمتفجرات إذا فعلوا ذلك.

139 - وفيما يتعلق بأحكام قرار مجلس الأمن 2664 (2022)، لم يتلق الفريق أي معلومات تفيد بأن الجزاءات المفروضة على الأفراد عملا بالقرار 2374 (2017) كانت لها عواقب إنسانية غير مقصودة.

رابعا - تنفيذ تدابير حظر السفر وتجميد الأصول

140 - قامت اللجنة المنشأة عملا بالقرار 2374 (2017) بشأن مالي بإدراج أسماء ثمانية أفراد في قائمة الجزاءات، وأخضعت ثلاثة منهم لحظر السفر في حين أخضعت الخمسة الباقين لتجميد الأصول وحظر السفر معاً. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرى فريق الخبراء مقابلةً مع محمد بن أحمد مهري (MLi.007).

ألف - حظر السفر

141 - خلال فترة الولاية الحالية، لم يجد الفريق أدلة على انتهاك أشخاص خاضعين للجزاءات لحظر السفر.

142 - وفيما يتعلق بانتهاك محمد بن أحمد مهري (MLi.007) لحظر السفر في نيسان/أبريل 2022، والذي أبلغ عنه الفريق في الفقرة 124 (ب) ’2‘ من الوثيقة S/2022/595، جمَع الفريق المعلومات التالية:

(أ) تذكرة الذهاب من باماكو إلى نيامي، عبر لومي، ابتيعت نقداً من وكيل سفر في بوركينا فاسو في 1 نيسان/أبريل 2022، وهو اليوم السابق للسفر. وبناء على وقت الشراء وتاريخ سفر السيد مهري، لا بد أن شخصا آخر اشترى التذكرة نيابة عن السيد مهري. وقد بلغت تكلفة التذكرة، وهي من درجة رجال الأعمال، ما قدره 000 248 1 فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (078 2 دولاراً)؛

(ب) أبلغت شركة الخطوط الجوية الفريقَ بأنها عمدت، بعد اتصال الفريق بها في أيار/مايو 2022، إلى إدخال قائمة الأفراد الخاضعين للجزاءات بموجب النظام الوارد في القرار 2374 (2017) في نظامها لمراقبة مغادرة المسافرين؛ وهذا النظام مجهزٌ بخاصية الكشف عن الأفراد الموضوعين في قوائم المراقبة ومنعهم من الصعود إلى الطائرة. ووفقا للمعلومات التي أفادت بها الشركة والتي قام الفريق من جانبه بالتحقّق منها، ليست لوكلاء تسجيل أسماء المسافرين صلاحية تجاوُز التنبيه الصادر عن قائمة المراقبة برفض صعود الراكب المعني إلى الطائرة. ويجب على وكلاء تسجيل أسماء المسافرين إحالة هذا الراكب إلى مشرف المحطة الذي سيتعين عليه بدوره تصعيد المسألة إلى موظفين كبار في شركة الخطوط الجوية مكلفين بالتعامل مع تلك المسألة ويتمتعون بسلطة إصدار قرار نهائي بشأن ما إذا كان سيُسمح للراكب بالصعود إلى الطائرة أم لا؛

(ج) أما إذا رأى هؤلاء الموظفون أن التنبيه قد نجم عن تشابه في الأسماء وخلصوا في نهاية المطاف إلى أن الشخص المعني ليس الراكب المقصود، فإنهم يمنحون في العادة الإذن بالصعود إلى الطائرة. وكما هو مبين في الفقرة 144 أدناه، سُجل محمد بن أحمد مهري (MLi.007) باسم

(76) تقرير سري للأمم المتحدة.

محمد مهري فقط في بطاقة هويته، وهذا الاسم لا يرد ضمن أسماء الشهرة المرتبطة بالسجل MLi.007 (انظر الفقرة 151 أدناه). وبالتالي من الممكن أن يكون السيد مهري قد استغل هذه الثغرة، إضافة إلى امتلاكه جوازات سفر متعددة ليست مسجلة في قائمة الجزاءات الموحدة، لانتهاك حظر السفر.

143 - ويتبين من هذا الانتهاك لحظر السفر الوارد تفصيله أعلاه كيف أن التعاون بين الفريق وشركات الخطوط الجوية ومقدمي خدمات نظم مراقبة إجراءات مغادرة المسافرين أمرٌ أساسي لضمان إنفاذ حظر السفر بشكل صحيح.

باء - تجميد الأصول

144 - خلص الفريق إلى أن المدعو محمد بن أحمد مهري (MLi.007) الخاضع للجزاءات لديه حساب مصرفي في مالي، مسجل ببطاقة هويته الوطنية التي يظهر فيها اسم محمد مهري فقط. ويلاحظ الفريق أن الاسم "محمد مهري" لا يرد ضمن أسماء الشهرة المرتبطة بالسجل MLi.007، مما حال دون قيام المصرف بتجميد هذا الحساب.

145 - وفي عام 2022، أبلغ السيد مهري (MLi.007) الفريق بأنه باع أسهمه في شركة Tilemsi Holding SA (شركة تيلمسي القابضة) (انظر S/2022/595، الفقرة 129). وحصل الفريق، في حزيران/يونيه 2023، على وثائق سرية تؤكد أن التعديل الأخير في النظام الأساسي لشركة Tilemsi Holding حدث في 7 آذار/مارس 2018. ويحمل آخر تسجيل معتمد للشركة الرقمَ "MA.BKO.2018.M.2566" (انظر المرفق 26). ووفق ذلك التعديل، لا يزال السيد مهري أحد المساهمين في شركة Tilemsi Holding SA. ولاحظ الفريق في وثيقة أخرى أن السيد مهري يملك 25 في المائة من رأس مال شركة Tilemsi Holding SA (المرفق 27 أ). وعلاوة على ذلك، لا يزال السيد مهري يحتفظ برقم هاتف أرضي مسجل باسمه على عنوان شركة Tilemsi Holding في باماكو (انظر المرفق 27 ب).

146 - وفي 29 أيار/مايو 2020، وقعت شركة Tilemsi عقدا بقيمة 000 260 137 فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (951 230 دولارا)[77] مع عميل لم يكن على علم بأن أحد المساهمين في الشركة شخصٌ خاضع لجزاءات. ثم تم تمديد العقد عدة مرات، حتى 30 حزيران/يونيه 2022. وسُددت آخر فاتورة مدفوعة إلى شركة Tilemsi في 25 نيسان/أبريل 2023، وكانت قيمتها 700 882 31 فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (001 55 دولار). وإجمالا، تلقت شركة Tilemsi Holding SA طوال فترة التعاقُد مدفوعات قدرها 370 825 99 فرنكاً من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (210 172 دولارات)، موزعة على النحو التالي:

- 000 452 27 فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (358 47 دولاراً) في 30 حزيران/يونيه 2021

(77) كان سعر الصرف الذي طبقه العميل على هذا العقد هو 579,67 فرنكاً من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية لكل دولار من دولارات الولايات المتحدة.

- 670 490 40 فرنكاً من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (851 69 دولاراً) في 8 آذار/مارس 2022
- 700 882 31 فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (001 55 دولار) في 25 نيسان/أبريل 2023.

147 - والفريق على علم بعقود أخرى وقعتها شركة Tilemsi خلال الفترة قيد الاستعراض. ولم تزُد بعض المصارف المعروف أن لديها حسابات لشركة Tilemsi Holding على طلباتٍ وجهها إليها الفريق للحصول على معلومات.

148 - ولشركة Tilemsi Holding عدة فروع في دول أخرى في غرب أفريقيا. وسبق أن قدم الفريق معلومات عن شركة Tilemsi Distribution (شركة تيلمسي للتوزيع) الكائن مقرها في غاو وعن فرعها في النيجر (الفقرة 78 من الوثيقة S/2020/785/Rev.1، والفقرتان 87 و 88 من الوثيقة S/2020/158/Rev.1). ووفقا لسجلات المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية[78]، كانت شركة Tilemsi Distribution هي الجهة المالكة لثلاث علامات تجارية للشاي قامت بتسويقها، وهي "Thé vert de Chine Tilemsi" و "Super Tilemsi" و "Tanbankort"[79]. وقد حُذفت علامتا "Super Tilemsi" و "Thé vert de chine Tilemsi" من قائمة العلامات التجارية المسجلة لدى المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية في عامي 2017 و 2018، على التوالي[80]، مما حوّل شركة Tilemsi Distribution فعلياً إلى صندوق فارغ. وعلاوة على ذلك، تبيَّن للفريق أن شركة "Tilemsi Transport voyageurs" (شركة تيلمسي لنقل المسافرين) المعروفة التي توفر خدمات الحافلات والنقل بين مالي وثمانية بلدان في منطقة غرب أفريقيا، هي أيضا جزء من شركة Tilemsi Distribution[81] (انظر المرفق 28)[82].

(78) المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية هي الفرع الإقليمي للمنظمة العالمية للملكية الفكرية. وهي تصدر نشرات يتم فيها تسجيل كل علامة تجارية ومنتج، مع إيراد صور وتفاصيل للألوان المستخدمة.

(79) سجلات المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية، انظر: http://195,24,202,12:9092/wopublish-search/public/detail/trademarks?id=OA32015001104، و http://195,24,202,12:9092/wopublish-search/public/detail/trademarks?id=OA32015001105 و http://195,24,202,12:9092/wopublish-search/public/detail/trademarks?id=OA32015001106.

(80) AIPO, décision n° 468/OAPI/DG/DGA/DAJ/SAJ portant radiation de l'enregistrement de la marque "SUPER TILEMSI" n° 83248، القرار متاح في الرابط التالي: http://www.oapi.int/index.php/fr/component/k2/item/266-marques-radiees-en-2017، و and décision n° 475/OAPI/DG/DGA/DAJ/SAJ portant radiation de l'enregistrement de la marque "THE VERT DE CHINE TILEMSI + Logo" n° 83249, http://www.oapi.int/index.php/fr/component/k2/item/267-marques-radiees-en-2018

(81) تزعم شركة Tilemsi Transport voyageurs على موقعها الشبكي أنها تخدم موريتانيا، والسنغال، وبوركينا فاسو، والنيجر، وكوت ديفوار، وغانا، وتوغو، وبنن. انظر: https://tilemsitransport.wordpress.com/tilemsi-transport.

(82) شعار شركة Tilemsi Transport هو نفس الشعار المسجل من قِبَل شركة Tilemsi Distribution لدى المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية. انظر أيضا صفحة شركة Tilemsi Distribution على موقع Linkedin، حيث يظهر شعار شركة Tilemsi Transport: https://ml.linkedin.com/company/tildis?trk=public_profile_experience-item_profile-section-card_image-click.

149 - ومنذ تموز/يوليه 2019[83]، سُجلت في حسابات شركة Tilemsi Holding معاملات بقيمة 093 744 203 فرنكاً من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (290 339 دولارا). وسُحب رصيد هذا الحساب بانتظام ليقارب الصفر، بما في ذلك من خلال سحب مبالغ مساوية لإيداعات تمت في نفس اليوم. وقد حدثت هذه المعاملات في 14 كانون الثاني/يناير و 1 شباط/فبراير و 13 نيسان/أبريل 2022 وفي 1 آذار/مارس و 17 أيار/مايو 2023 (معلومات واردة في مرفق سري). ووفقا للأوامر التوجيهية لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، يُعتبر هذا النوع من الأنشطة علامةً على حدوث عملية غسل أموال. وعليه، يشتبه الفريق في أن يكون الهدف الرئيسي من أنشطة شركة Tilemsi Holding هو غسل الأموال والتهرب من الجزاءات لمصلحة ملاكها المستفيدين منها، بمن فيهم محمد بن أحمد مهري (MLi.007).

150 - ويرى الفريق أيضاً أن الشبكة المتشعبة من الشركات المرتبطة بمحمد بن أحمد مهري (MLi.007)، المعروفة بأسماء منها شركة Tilemsi Holding وشركة Tilemsi Distribution-TILDIS وشركة Tilemsi Transport voyageurs، تولد تدفقات نقدية ينتفع بها الشخص المذكور آنفاً في انتهاك لتدابير تجميد الأصول التي يخضع لها.

جيم - معلومات محدّثة عن الأفراد المدرجة أسماؤهم في قائمة الجزاءات

151 - تتوافر لدى الفريق معلومات إضافية محدِّدة لهوية محمد بن أحمد مهري (MLi.007)، هي كالتالي:

(أ) مزدوج الجنسية (جزائري ومالي)، حامل لجواز سفر جزائري رقم 156448178 صادر في 16 آب/أغسطس 2015؛

(ب) يحمل بطاقة هوية مالية رقم 06698/15A صادرة في باماكو في 25 حزيران/يونيه 2018، مسجل فيها اسمه باسم محمد مهري فقط (انظر المرفق 29). ويأتي في الوثيقة المذكورة أنه مولود في غاو.

دال - الإجراءات المتخذة من أجل التنفيذ الفعال لتدابير حظر السفر وتجميد الأصول

152 - أرسل فريق الخبراء طلبات إلى 55 دولة عضوا ومؤسسة إقليمية وكيانا خاصا للاستفسار عن التدابير التي اتخذها كل منهم لتنفيذ تدابير حظر السفر وتجميد الأصول ضد الأشخاص الخاضعين للجزاءات بموجب القرار 2374 (2017). وقد تلقى الفريق 21 ردا.

153 - ويلاحظ الفريق أن معظم دول المنطقة التي تفاعَل معها ليس لديها سوى أحكام قانونية محددة ومؤسسات معينة لتنفيذ نظم جزاءات مجلس الأمن المتصلة بالإرهاب، ولا سيما تلك المنشأة بموجب القرارين 1267 (1999) و 1373 (2001)[84]. ولا يزال تنفيذ تلك الدول لتدابير تجميد الأصول المفروضة على

(83) في 10 تموز/يوليه 2019، أُدرج اسم محمد بن أحمد مهري (MLi.007) في القائمة الموضوعة والمحفوظة عملا بقرار مجلس الأمن 2374 (2017).

(84) سنت مالي، على سبيل المثال، القانون رقم 008 المؤرخ 17 آذار/مارس 2016 لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، الذي تنص المادة 100 منه على أن "السلطة المختصة تأمر، بموجب قرار إداري، بتجميد الأصول والأموال والموارد المالية الأخرى للمسؤولين عن تمويل الإرهاب من أشخاص أو كيانات". ويرد في المادة نفسها أنه يجوز وضع قائمة وطنية بالأشخاص أو الكيانات أو الهيئات عملا بالقرار 1373 (2001) والقرارات اللاحقة. ولا يرد أي ذكر لجزاءات الأمم المتحدة المفروضة خارج إطار مكافحة الإرهاب.

الأفراد الخاضعين للجزاءات بموجب القرار 2374 (2017) متفاوتا عبر مختلف الدول، وغالبا ما يجري إنفاذه بواسطة قرارات إدارية غير قابلة للتطبيق الفوري.

154 - وفي 20 كانون الأول/ديسمبر 2019، خاطب المصرف المركزي لدول غرب أفريقيا جميع المصارف والمؤسسات المالية المعنية في مالي كتابةً لكي يحيل إليها قائمة الأشخاص الخاضعين للجزاءات التي يفرضها مكتب مراقبة الأصول الخارجية التابع للولايات المتحدة. وفي 7 نيسان/أبريل 2020، طلبت الوحدة الوطنية لتجهيز المعلومات المالية في مالي من جميع المصارف العاملة في البلد موافاتها بقائمة بأصول الأفراد الخاضعين للجزاءات عملا بقرارات الأمم المتحدة المعنية بمكافحة الإرهاب، استنادا إلى قائمة شملت 6 من الأفراد الثمانية الخاضعين للجزاءات بموجب القرار 2374 (2017) (انظر المرفق 30)[85].

155 - وأبلغت عدة دول أعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الفريقَ بأنها تواجه صعوبات في الوصول إلى قائمة الأشخاص الخاضعين للجزاءات بموجب القرار 2374 (2017). وهذه الحالة يستحيل معها ولو إبلاغ المؤسسات المالية وغير المالية المعنية بهوية الأشخاص المستهدفين بالجزاءات، حتى وإنْ كانت هناك آليات قائمة للتنفيذ. وقد طلبت تلك الدول من الفريق أن يرسل إليها قائمة بالأفراد الخاضعين للجزاءات.

خامساً - توصيات

156 - يوصي الفريق بأن تقوم اللجنة المنشأة عملا بالقرار 2374 (2017) بشأن مالي بالآتي:

(أ) إدراج المعلومات التعريفية الإضافية الواردة فيما يلي في سجل MLi.007 بقائمة الجزاءات:

'1' جواز سفر جزائري رقم 156448178، صادر في 16 آب/أغسطس 2015؛

'2' بطاقة هوية مالية رقم 06698/15A، صادرة في باماكو في 25 حزيران/يونيه 2018؛

'3' كنية إضافية كافية لتحديد الهوية: محمد مهري؛

(ب) التنسيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا لضمان إمكانية وصول الدول الأعضاء بهما إلى قائمة الجزاءات الموحدة وكفالة تعميم القائمة على الأشخاص المعنيين ومنشآت الأعمال والأوساط المهنية المعنية على النحو المناسب؛

(ج) دعوة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ودولها الأعضاء إلى تسخير الزخم الإقليمي الإيجابي بغية دعم تنفيذ الاتفاق؛

(د) دعم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ودولها الأعضاء في بناء القدرات من أجل تعزيز تنفيذ جزاءات الأمم المتحدة المحددة الأهداف. وينبغي لبناء القدرات أن يشمل، على وجه الخصوص، الجهود الرامية إلى تشجيع التوقيع أو التصديق على ما هو معلّق من الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف، من حيث التعاون القضائي والتعاون في مجال التحقيقات من أجل ملاحقة مرتكبي الجريمة المنظمة عبر الوطنية وتجميد الأصول ومكافحة تمويل الإرهاب.

(85) القائمة التي أعدتها الوحدة الوطنية لتجهيز المعلومات المالية تشمل أيضا أفرادا ليسوا خاضعين لتدابير تجميد الأصول. ولا يظهر في تلك القائمة اسم محمد ولد متالي (MLi.008) الخاضع لتدابير تجميد الأصول.

المرفقات

Contents

Annex 1	Abbreviations and acronyms
Annex 2	Methodology
Annex 3	List of visits, organization, individuals
Annex 4	Panel correspondence records
Annex 5	Statute of the Commission for Disarmament, Demobilization, and Reintegration (CNDDR)
Annex 6	Transitional authorities letter to the International Mediation
Annex 7a	Law No. 2023-001 of 13 March 2023, “Electoral Law”
Annex 7b	Law No. 2023-002 of 13 March 2023, “Fundamental principles of the administrative organization of the territory”
Annex 7c	Law No. 2023-003 of 13 March 2023, “Conditions for the free administration of territorial collectivities”
Annex 8	Presentation of the draft Constitution
Annex 9a	CSP-PSD communique issued on 28 March 2023 about the Constitutional reform
Annex 9b	CSP-PSD communique issued on 05 June 2023 about Constitutional reform
Annex 9c	AIGE communique on referendum in Kidal and Aguelhok
Annex 10a	Extracted frames from a video showing CMA elements firing at a Malian army fighter jet in Kidal
Annex 10b	Communique by the CMA to protest the Malian fighter jet overfly on Kidal
Annex 11	Extracted frames from a video of a CNT member on the situation in Kidal
Annex 12	JNIM message asking communities to contribute
Annex 13	Communique by Plateforme to request help in Ménaka
Annex 14	: CSP-PSD Communiqué on its structures
Annex 15	CMA communique on Tidermene arrests
Annex 16a	CMA ordre de mission for Tidermene
Annex 16b	Commission on CMA unification
Annex 17	Decree of the President concerning resignation of Colonel Hassan Ag Fagaga
Annex 18	Organized crime routes in West Africa and Mali
Annex 19	GPS tracker found in cocaine consignment
Annex 20	Calculation steps for gold production and revenues
Annex 21	JNIM claims responsibility for an attack on Malian Armed Forces in Sevare 22 April 2023.
Annex 22	JNIM claims responsibility for an attack on Malian Armed Forces in *Nara* 18 April 2023
Annex 23	Alleged ISGS leaflets distributed to populations in Menaka
Annex 24	List of persons allegedly executed by elements of ISGS in *Abalag cercle, Tidermene Commune* le10-06-2023
Annex 25	Excepts from SRSG report of April 2023
Annex 26	Tilemsi Holding incorporation
Annex 27a	Tilemsi Holding shares owned by Mohamed Ben Ahmed Mahri (MLi.007)
Annex 27b	Mohamed Ben Ahmed Mahri (MLi.007) landline number
Annex 28a	WIPO record of Tilemsi brands
Annex 28b	Linkedin page of Tilemsi Distribution
Annex 29	Mohamed Ben Ahmed Mahri (MLi.007) identity card
Annex 30	Letter issued from Mali CENTIF to Banks about individuals and entities sanctioned by the UN

Annex 1: Abbreviation and acronyms

Agreement	Agreement on Peace and Reconciliation in Mali (Accord pour la paix et réconciliation auMali)
AGRV	Authority for the Management of Reparations for Victims of Crises
AML/CTF	Anti money laundering / Counter financing of terrorism
ASM	Artisanal and small-scale mining
BCEAO	Central Bank of West African States
CENTIF	Cellule Nationale de Traitement des Informations Financières
CEO	Chief executive officer
CMA	Coordination des Mouvements de l'Azawad
CMI	Coordination des mouvements de l'inclusivité
CNDDR	National Commission for Disarmament, Demobilization, and Reintegration
CNT	National Transition Council
Committee	Committee established pursuant to Security Council resolution 2374 (2017) concerning Mali
CRSV	Conflict-related sexual violence
CSP-PSD	Cadre Stratégique Permanent – Paix, Sécurité et Développement
DDR	Disarmament, Demobilization, and Reintegration
DNA	Dan Na Ambassagou
ECOWAS	Economic Community of West African States
EUR	Euro
FAO	UN Food and Agriculture Organization
FATF	Financial Action Task Force
FIU	Financial Intelligence Unit
GATIA	Groupe autodéfense touareg Imghad et alliés
GBV	Gender-based violence
GPS	Global Positioning System
HCUA	Haut conseil pour l'unité de l'Azawad
IDPs	Internally displaced persons
IEDs	Improvised explosive devices
IHL	International humanitarian law
INSO	International NGO Safety Organisation
ISGS	Islamic State in the Greater Sahara (ISGS, QDe.163)
JNIM	Jama'a Nusrat ul-Islam wa al-Muslimin (QDe.159)
MAA	Mouvement arabe de l'Azawad
MINUSMA	United Nations Multidimensional Integrated Stabilization Mission in Mali
MNLA	National Movement for the Liberation of Azawad
MSA-C	Mouvement pour le Salut de l'Azawad – Chamanamas
MSA-D	Mouvement pour le Salut de l'Azawad – Daoussak
OAPI	Organisation Africaine de la Proprieté Intellectuelle
OCHA	UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs
OECD	Organization for Economic Cooperation and Development
OFAC	United States Office for Overseas Assets Control
OHCHR	UN Office of the High Commissioner for Human Rights
Panel	The UN Panel of Experts on Mali established pursuant to Security Council resolution 2374 (2017)
Plateforme	Plateforme des mouvements du 14 juin 2014 d'Alger
PSC	Foreign private security partners
SAG	Signatory Armed Groups to the Agreement on Peace and Reconciliation in Mali
SRSG	Special Representative of the Secretary General of the United Nations
STR	Suspicious transaction report
TAG	Terrorist Armed Groups
UEMOA	West African Economic and Monetary Union
UN	United Nations
UNICEF	UN Children's fund
UNODC	United Nations Office for Drugs and Crime
US$	United States Dollar
WGC	World Gold Council
WIPO	World Intellectual Property Organization
XOF	CFA Franc

Annex 2: Methodology

1. The Panel ensured compliance with the methodological standards recommended by the Informal Working Group of the Security Council on General Issues of Sanctions (S/2006/997). Those standards call for reliance on verified, genuine documents and concrete evidence and on-site observations by the experts, including taking photographs, wherever possible. When physical inspection is not possible, the Panel will seek to corroborate information using multiple, independent sources to appropriately meet the highest achievable standard, placing a higher value on statements by principal actors and first-hand witnesses to events.

2. Public statements by officials through their official media channels were accepted as factual unless contrary facts were established. Any mobile phone records from service providers were also accepted as factual. While the Panel wishes to be as transparent as possible, in situations in which identifying sources would have exposed them or others to unacceptable safety risks, the Panel decided not to include identifying information in this document and instead placed the relevant evidence in United Nations secure archives.

3. The Panel reviewed social media, but no information gathered was used as evidence unless it could be corroborated using multiple independent or technical sources, including eyewitnesses, to appropriately meet the highest achievable standard of proof.

4. The spelling of toponyms within Mali often depends on the ethnicity of the source or the quality of transliteration. The Panel has adopted a consistent approach in the present update. All major locations in Mali are spelled or referenced as per the UN Geographical Information System (GIS) map at appendix A.

5. The Panel has placed importance on the rule of consensus among the Panel members and agreed that, if differences and/or reservations arise during the development of reports, it would only adopt the text, conclusions and recommendations by a majority of three out of the four members including the Coordinator. In the event of a recommendation for designation of an individual or a group, such recommendation would be done based on unanimity.

6. The Panel is committed to impartiality in investigating incidents of non-compliance by any party.

7. The Panel is equally committed to the highest degree of fairness and has offered the opportunity to reply to Member States, entities and individuals involved in the majority of incidents that are covered in this update. Their response has been taken into consideration in the Panel's findings. The methodology for this is provided in appendix B.

8. The Panel's methodology, in relation to its investigations concerning IHL, IHRL and human rights abuses, is provided in appendix C.

Appendix A to Annex 2: UN Geographical Information System (GIS) of Mali

Appendix B to Annex 2: The "opportunity to reply methodology used by the Panel

1. Although sanctions are meant to be preventative not punitive, it should be recognized that the mere naming of an individual or entity[76] in a Panel's report could have adverse effects on the individual. As such, where possible, individuals concerned should be provided with an opportunity to provide their account of events and to provide concrete and specific information/materiel in support. Through this interaction, the individual is given the opportunity to demonstrate that their alleged conduct does not fall within the relevant listing criteria. This is called the 'opportunity to reply'.

2. The Panel's methodology on the opportunity to reply is as follows:

(a) Providing an individual with an 'opportunity to reply' should be the norm;

(b) The Panel may decide not to offer an opportunity of reply if there is credible evidence that it would unduly prejudice its investigations, including if it would:

(i) Result in the individual moving assets if they get warning of a possible recommendation for designation;

(ii) Restrict further access of the Panel to vital sources;

(iii) Endanger Panel sources or Panel members;

(iv) Adversely and gravely impact humanitarian access for humanitarian actors in the field; or

(v) For any other reason that can be clearly demonstrated as reasonable and justifiable in the prevailing circumstances.

3. If the circumstances set forth in 2 (b) do not apply, then the Panel should be able to provide an individual an opportunity to reply.

4. The individual should be able to communicate directly with the Panel to convey their personal determination as to the level and nature of their interaction with the Panel.

5. Interactions between the Panel and the individual should be direct, unless in exceptional circumstances.

6. In no circumstances can third parties, without the knowledge of the individual, determine for the individual its level of interaction with the Panel.

7. The individual, on the other hand, in making their determination of the level and nature of interaction with the Panel, may consult third parties or allow third parties (for example, legal representative or his/her government) to communicate on his/her behalf on subsequent interactions with the Panel.

[76] Hereinafter just the term individual will be used to reflect both.

Appendix C to Annex 2: Investigations methodology on violations relating to IHL, IHRL, and acts that constitute human rights abuses

1. The Panel adopted the following stringent methodology to ensure that its investigations met the highest possible evidentiary standards. In doing so it has paid particular attention to the "Informal Working Group on General Issues of Sanctions Reports", S/2006/997, on best practices and methods, including paragraphs 21, 22 and 23, as requested by paragraph 12 of resolution 2511 (2020).

2. The Panel's methodology, in relation to its investigations concerning IHL, IHRL and human rights abuses, is set out as below:

a. All Panel investigations are initiated based on verifiable information being made available to the Panel, either directly from sources or from media reports.

b. Due to the lack of access to Mali, the Panel has only related incidents which were verified by credible sources, including:

i. Interviews with people with knowledge of the event such local authorities and community members.

ii. Investigation and other documentation from local and international organizations that have independently investigated the incident.

iii. Documentation from local or international organisation that provide contextual information and crime pattern analysis.

iv. Open-source information to identify other collaborative or contradictory information regarding the Panel's findings.

c. The investigation of sexual and gender-based violence presents its own specific challenges, especially in a context where the Panel did not have access to Mali. These include the survivors' inability or unwillingness to report the incident due to social, cultural, or religious factors, and fear of retaliation; their lack of access to medical care of health providers; limited domestic investigations, and absence of a judicial response. The Panel is mindful that victims of sexual and gender-based violence may face the additional risks of discrimination, social stigma, exclusion from their family and community, or other forms of reprisals. In order to minimise their exposure and possible retraumatisation, the Panel exercised caution in approaching survivors and witnesses, and collected contextual or corroborating data, such as statistical or pattern-related information, from relevant experts, intergovernmental and non-governmental organisations, and other reliable sources. In carrying out its investigations on sexual and gender-based violence, the Panel relies on the following sources of information:

i. The victims, where they are able and willing to speak to the Panel, and where medical and security conditions are conducive to such an interview. The Panel for this report has in some cases relied on testimonies from survivors collected by credible international and local actors.

ii. Medical and police reports are not required by the Panel to conclude that rape or sexual violence took place. the Panel accepts testimonies as prima facie evidence of sexual violence.

iii. Interviews with at least one individual or organization (either local or international) that has also independently investigated the incident.

iv. Interviews with medical personnel who treated the victim, wherever possible.

v. Interviews with local authorities.

vi. Interviews with other people with knowledge of the violations such as family members, community leaders, teachers, and social workers.

vii. Investigation and other documentation from local and international organizations that have independently investigated the incident.

viii. Open-source information to identify other collaborative or contradictory information regarding the Panel's findings.

3. The Panel will not include information in its reports that may identify or endanger its sources. Where it is necessary to bring such information to the attention of the Council or the Committee, the Panel will deposit such information in the custody of the Secretariat for viewing by members of the Committee.

4. The Panel will not divulge any information that may lead to the identification of victims, witnesses, and other particularly vulnerable Panel sources, except 1) with the specific permission of the victims and witnesses; and 2) where the Panel is, based on its own assessment, certain that these individuals would not suffer any danger as a result. The Panel stands ready to provide the Council or the Committee, on request, with any additional documentation to supports the Panel's findings beyond that included in its reports. Appropriate precautions will be taken though to protect the anonymity of its sources.

Annex 3: List of visits, organization, individuals

1. This list excludes individuals and certain organizations or entities with whom the Panel met, in order to protect source(s) confidentiality

Country / Location	Government	Representative or International Organization	NGO / CSO
Albania		Permanent Mission to the UN	
Belgium		Permanent Mission to the UN; World Customs Organization; European Union External Action Service (EEAS)	
Burkina Faso	Ministry of Foreign Affairs and other Ministries; CENTIF; Specialized Police and Judiciary units; CONAREF		
China		Permanent Mission to the UN	
Cote d'Ivoire	Ministry of Foreign Affairs and other Ministries; Academie International de lutte contre le terrorisme ; CENTIF; Specialized Police and Judiciary units	Permanent Mission to the UN; INTERPOL Regional Office; UNODC TOC hub	
France	Ministry of Foreign Affairs and other Ministries; Specialized Police and Judiciary units	Permanent Mission to the UN; Representative of INTERPOL to the UN	
Germany	Ministry of Foreign Affairs and other Ministries		
Ghana		Permanent Mission to the UN	
Ireland		Permanent Mission to the UN	
Italy *	Ministry of Foreign Affairs and other Ministries; Direzione Investigativa Antimafia; Guardia di Finanza; Specialized Police and Judiciary units; Financial Intelligence Unit	Permanent Mission to the UN	
Japan		Permanent Mission to the UN	
Jordan			Source

Kenya		Permanent Mission to the UN	
Mali		Permanent Mission to the UN	
Malta		Permanent Mission to the UN	
Mauritania	Ministry of Foreign Affairs and other Ministries; Specialized Police and Judiciary units; Financial Intelligence Unit	Permanent Mission to the UN	
Mexico		Permanent Mission to the UN; Chair of the 2374 Committee	
Morocco	Ministry of Foreign affairs and other Ministries; Financial Intelligence Unit; Specialized Police and Judiciary units	Permanent Mission to the UN	
Mozambique		Permanent Mission to the UN; Chair of the 2374 Committee	
Nigeria		Representative of ECOWAS to the UN; ECOWAS Commission; H.E. Goodluck Jonathan – Ecowas Special Envoy on Mali; MINUSMA SRSG; IOM	NGOs
Norway		Permanent Mission to the UN	
Russian Federation	Ministry of Foreign Affairs	Permanent Mission to the UN	
Senegal	Ministry of Foreign Affairs and other Ministries; Specialized Police and Judiciary units; CENTIF	Permanent Mission to the UN; UNODC ROSEN; UNOWAS	
Switzerland **		Permanent Mission to the UN	
The Niger	Ministry of Foreign Affairs and other Ministries; Haute Autorité pour la Consolidation de la Paix – HACP ; CENTIF; Specialized Police and Judiciary units	UNHCR IOM	NGOs
United Arab Emirates ***		Permanent Mission to the UN	
United Kingdom ****		Permanent Mission to the UN	

United States of America *****		Permanent Mission to the UN	

* The Panel visited refugee camps and other institutions in Italy after the writing of this report

** The Panel visited Switzerland after the writing of this report

*** The Panel visited the United Arab Emirates after the writing of this report

**** The Panel visited the United Kingdom after the writing of this report

***** The Panel visited the United States of America after the writing of this report

Annex 4: Panel correspondance records

(a) Correspondence with Member States

Member State / Country	# letters sent by the Panel	# replies	# awaiting reply
Algeria	3	2	1
Burkina Faso	2	2	0
Cote d'Ivoire	2	1	1
France	2	2	0
Germany	2	1	1
Guinea	2	1	1
Guinee Bissau	1	0	1
Italy	2	2	0
Mali	8	0	8
Mauritania	1	1	0
Morocco	2	1	0
Nigeria	1	1	0
Russian Federation	2	2	0
Senegal	5	3	2
Spain	2	0	2
Switzerland	1	1	0
The Niger	4	2	2
Togo	2	0	2
Tunisia	1	0	1
United Arab Emirates	2	1	1

(b) Correspondence with International Organizations and United Nations mechanisms

Institution	# letters sent by the Panel	# replies	# awaiting reply
ECOWAS	1	1	0
European Union	1	1	0
MINUSMA	2	2	0

(c) Correspondence with private entities

The Panel wrote to the 12 commercial airlines servicing Mali airports to inquire about the measures they took to prevent people subject to travel ban from traveling. The Panel only received a reply from one airline.

The Panel contacted 17 banks and designated financial institutions operating in Mali to enquire about the measures they took to implement the asset freeze and received three responses. Only three banks responded, among which one reported holding an account for a sanctioned individual in their accounts.

Private entity	# letters sent by the Panel	# replies	# awaiting reply
BANKS			
Alios Finance Mali	1	0	1
Banque Atlantique Mali	1	0	1
BCI MALI SA	1	0	1
BCIM	1	0	1
BCS	1	0	1
BDM	1	0	1
BIM	1	0	1
BMS	1	0	1
BNDA	1	0	1
BOA	1	0	1
BSIC	1	1	0
CORIS BANK MALI	1	0	1
ECOBANK MALI	1	1	0
FGHM SA	1	0	1
FGSP SA	1	0	1
ORABANK MALI	1	0	1
UBA MALI	2	2	0
AIRLINES			
Air Burkina	1	0	1
Air Cote d'Ivoire	1	0	1
Air France	1	0	1
ASKY	2	2	0
Ethiopian Airlines	1	0	1
Kenya Airways	1	0	1
Mauritania Airlines	1	0	1
Royal Air Maroc	1	0	1

Sky Mali	1	0	1
Transair	1	0	1
Tunisair	1	0	1
Turkish Airlines	1	0	1
SIGNATORY ARMED GROUPS			
MSA-D	2	1	1
CMA	2	1	1
GATIA	2	1	1
OTHER ENTITIES			
AMADEUS	1	0	1
Apple Corp	1	0	1
Marena gold Mali	1	1	0
Philip Morris International	1	1	0
SABRE	1	1	0
SITA	1	1	0
TRAVELPORT	1	1	0

Annex 5 : Statute of the Commission for Disarmament, Demobilization, and Reintegration (CNDDR)

LOI N°2023-009 DU 17 AVRIL 2023 AUTORISANT LA RATIFICATION DE L'ACCORD DE PRET SIGNE A LOME, LE 30 MARS 2023, ENTRE LE GOUVERNEMENT DE LA REPUBLIQUE DU MALI ET LA BANQUE OUEST AFRICAINE DE DEVELOPPEMENT (BOAD), POUR LE FINANCEMENT PARTIEL DU PROGRAMME D'APUREMENT DE LA DETTE DES FOURNISSEURS STRATEGIQUES DE LA SOCIETE ENERGIE DU MALI (EDM-SA)

Le Conseil national de Transition a délibéré et adopté en sa séance du 11 avril 2023,

Le Président de la Transition, Chef de l'Etat, promulgue la loi dont la teneur suit :

Article unique : Est autorisée, la ratification de l'Accord de prêt d'un montant maximum en principal de 45 milliards (45 000 000 000) francs CFA, reparti en une tranche concessionnelle de 25 milliards (25 000 000 000) francs CFA et une tranche marchande de 20 milliards (20 000 000 000) francs CFA, signé à Lomé, le 30 mars 2023, entre le Gouvernement de la République du Mali et la Banque ouest africaine de Développement (BOAD), pour le financement partiel du Programme d'apurement de la dette des fournisseurs stratégiques de la Société Energie du Mali (EDM-SA).

Bamako, le 17 avril 2023

Le Président de la Transition,
Chef de l'Etat,
Colonel Assimi GOITA

DECRETS

DECRET N°2023-0242/PT-RM DU 14 AVRIL 2023 PORTANT CREATION, ORGANISATION ET MODALITES DE FONCTIONNEMENT DE LA COMMISSION NATIONALE DE DESARMEMENT-DEMOBILISATION-REINSERTION AU MALI

LE PRESIDENT DE LA TRANSITION, CHEF DE L'ETAT,

Vu la Constitution ;

Vu la Charte de la Transition ;

Vu la Loi n°2022-001 du 25 février 2022 portant révision de la Charte de la Transition ;

Vu le Décret n°2021-0361/PT-RM du 07 juin 2021 portant nomination du Premier ministre ;

Vu le Décret n°2022-0752/PT-RM du 04 décembre 2022 portant nomination d'un ministre d'Etat ;

Vu le Décret n°2021-0385/PT-RM du 11 juin 2021, modifié, portant nomination des membres du Gouvernement,

STATUANT EN CONSEIL DES MINISTRES,

DECRETE :

CHAPITRE I : DE LA CREATION ET DE LA MISSION

Article 1er : Il est créé, sous l'autorité du ministre chargé de l'Accord pour la Paix et la Réconciliation nationale, une Commission nationale de Désarmement-Démobilisation- Réinsertion, en abrégé CNDDR.

Article 2 : La CNDDR a pour mission d'élaborer et de mettre en œuvre le Programme national de Désarmement-Démobilisation-Réinsertion des Ex-combattants.

A ce titre, elle est chargée :

- de collecter les données de base et d'établir les indicateurs et les cibles ;
- de définir les critères d'éligibilité pour l'inclusion des individus dans les activités de Désarmement-Démobilisation-Réinsertion ;
- de développer des manuels opérationnels de mise en œuvre et d'orientation et de gérer de façon efficace et efficiente les projets ;
- de mettre en place les relais locaux ;
- de suivre et d'évaluer les activités du Programme national de Désarmement-Démobilisation-Réinsertion ;
- d'élaborer et de mettre en œuvre une stratégie de communication proactive et efficace.

Article 3 : La CNDDR travaille en étroite collaboration avec les structures chargées de la mise en œuvre de l'Accord pour la Paix et la Réconciliation au Mali, issu du Processus d'Alger et toutes autres structures pouvant contribuer à la réalisation de sa mission.

CHAPITRE II : DE L'ORGANISATION

Article 4 : La CNDDR comprend :

- un (01) Président ;
- un (01) Coordinateur général ;
- trois (03) Coordinateurs adjoints ;
- trente-deux (32) membres ;
- une Cellule administrative ;
- une Cellule financière ;
- un personnel d'appui.

Les membres de la CNDDR sont répartis ainsi qu'il suit :

- dix (10) représentants du Gouvernement ;
- sept (07) représentants de la Coordination des Mouvements de l'Azawad (CMA) ;
- sept (07) représentants de la Plateforme ;
- huit (08) représentants des Mouvements de l'Inclusivité.

Article 5 : La CNDDR est organisée en quatre (04) sous-commissions :

- la Sous-Commission Cantonnement, Désarmement et Démobilisation ;
- la Sous-Commission Réinsertion socio-économique ;
- la Sous-Commission Communication ;
- la Sous-Commission Suivi et Evaluation.

Chaque sous-commission est dirigée par un Chef nommé par décision du Président de la CNDDR.

Article 6 : Le Président de la CNDDR est chargé :

- de superviser le bon déroulement des activités de la Commission ;
- de rendre compte au Comité de suivi de l'Accord ainsi qu'aux partenaires du Programme national de Désarmement-Démobilisation -Réinsertion à travers des rapports réguliers ;
- d'assurer la bonne gestion des ressources engagées dans la mise en œuvre du Programme national de Désarmement-Démobilisation-Réinsertion ;
- d'approuver les plans de travail trimestriels et annuels et d'examiner les rapports et états financiers en ce qui concerne le fonctionnement de la Commission.

Article 7 : Le Coordinateur général est chargé :

- d'assurer la mise en œuvre technique du Programme national de Désarmement-Démobilisation et Réinsertion ;
- d'assurer la coordination des actions qui concourent à l'exécution du Programme national de Désarmement-Démobilisation et Réinsertion ;
- de coordonner les activités des sous-commissions, en collaboration avec la Commission nationale d'Intégration ;
- d'élaborer le programme et rapport annuel d'activités.

Il est assisté par trois (03) Coordinateurs adjoints qui le remplacent de plein droit en cas d'absence ou d'empêchement.

Article 8 : La Sous-Commission Cantonnement, Désarmement et Démobilisation est chargée d'organiser le cantonnement, le désarmement et la démobilisation des ex-combattants.

Elle travaille avec les partenaires qui soutiennent ses activités, en particulier les Nations Unies.

Article 9 : La Sous-Commission Réinsertion et Réintégration socio-économique est chargée de mettre en œuvre les programmes de réinsertion. Elle travaille avec les partenaires qui soutiennent ses activités.

Article 10 : La Sous-Commission Communication est chargée de la communication interne et externe de la commission.

Article 11 : La Sous-Commission Suivi et Evaluation est chargée du suivi et de l'évaluation des activités de la CNDDR.

Elle rend compte périodiquement au Coordinateur général, en étroite collaboration avec le Comité de Suivi de l'Accord.

Article 12 : La Cellule administrative est dirigée par un Chef de Cellule et comporte en son sein un personnel d'appui.

Placé sous l'autorité du Président de la CNDDR, le Chef de Cellule assure le fonctionnement normal de l'Administration.

A ce titre, il est chargé :

- de planifier et d'organiser les réunions et en assurer le secrétariat ;
- d'organiser les audiences du Président et gérer son agenda ;
- de contrôler le courrier et d'élaborer les projets d'actes administratifs ;
- d'assurer la gestion des ressources humaines ;
- de superviser et de contrôler les travaux du Secrétariat ;
- de veiller aux relations publiques de la CNDDR.

Article 13 : La Cellule financière veille à la bonne gestion des deniers publics conformément à la règlementation en vigueur.

Placée sous l'autorité du Président de la Commission, la Cellule financière est dirigée par un Agent comptable et comprend un Chargé des Finances et du personnel d'appui.

Article 14 : La CNDDR est représentée au niveau des Régions de Mopti, Tombouctou, Gao, Kidal, Ménaka et Taoudenni par des relais locaux.

L'organisation et les modalités de fonctionnement des relais locaux sont fixées par arrêté du ministre chargé de l'Accord pour la Paix et la Réconciliation nationale.

Article 15 : Le Président de la CNDDR est nommé par décret pris en Conseil des Ministres, sur proposition du ministre chargé de l'Accord pour la Paix et la Réconciliation nationale. Il est assisté d'un Coordinateur général qui le remplace en cas d'absence ou d'empêchement.

Le Coordinateur général est nommé par décret du Premier ministre sur proposition du ministre chargé de l'Accord pour la Paix et la Réconciliation nationale.

Les membres sont nommés par décret du Premier ministre sur proposition du ministre chargé de l'Accord pour la Paix et la Réconciliation nationale.

Le Chef de la Cellule administrative est nommé par arrêté du ministre chargé de l'Accord pour la Paix et la Réconciliation nationale, sur proposition du Président de la CNDDR.

Le Chef de la Cellule financière est nommé par arrêté du ministre de l'Economie et des Finances.

Les Coordinateurs adjoints sont nommés par décision du Président de la CNDDR parmi ses membres. L'acte de nomination détermine la préséance de ces Coordinateurs adjoints.

Les Chefs de Relais locaux sont nommés par arrêté du ministre chargé de l'Accord pour la Paix et la Réconciliation nationale sur proposition du Président de la CNDDR.

Le personnel d'appui est nommé par décision du Président de la CNDDR.

Article 16 : Une décision du Président de la CNDDR répartit les membres entre les différentes sous-commissions.

CHAPITRE III : DU FONCTIONNEMENT

Article 17 : La CNDDR se réunit sur convocation de son Président.

Le secrétariat est assuré par les membres désignés à cet effet.

La CNDDR bénéficie de l'appui et de l'assistance technique des partenaires techniques et financiers. Elle peut faire appel à toute personne physique ou morale en raison de ses connaissances particulières du processus de Désarmement-Démobilisation et Réinsertion. Les résultats des travaux de la Commission font l'objet de rapports périodiques adressés à l'autorité de tutelle, en étroite collaboration avec le Comité de Suivi de l'Accord.

Article 18 : La CNDDR élabore son règlement intérieur.

CHAPITRE IV : DES RESSOURCES

Article 19 : Les ressources de la CNDDR proviennent :

- du budget national ;
- des fonds mis à disposition par les partenaires techniques et financiers.

CHAPITRE V : DES DISPOSITIONS DIVERSES ET FINALES

Article 20 : Un décret pris en Conseil des Ministres fixe les avantages accordés aux membres et au personnel d'Appui de la CNDDR.

Un arrêté du ministre chargé de l'Accord pour la Paix et Réconciliation nationale fixe les détails de l'organisation de la CNDDR.

Article 21 : Le présent décret abroge toutes les dispositions du Décret n°2015-894/P-RM du 31 décembre 2015, modifié, portant création, organisation et modalités de fonctionnement de la Commission nationale de Désarmement-Démobilisation-Réinsertion (CNDDR) au Mali.

Article 22 : Le ministre de la Réconciliation, de la Paix et de la Cohésion nationale, Chargé de l'Accord pour la Paix et la Réconciliation nationale, le ministre de la Défense et des anciens Combattants, le ministre de la Sécurité et de la Protection civile, le ministre de l'Economie et des Finances et le ministre du Travail, de la Fonction publique et du Dialogue social sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'exécution du présent décret qui sera enregistré et publié au Journal officiel.

Bamako, le 14 avril 2023

Le Président de la Transition,
Chef de l'Etat,
Colonel Assimi GOITA

Le Premier ministre,
Choguel Kokalla MAIGA

Le ministre de la Réconciliation, de la Paix et de la Cohésion nationale, chargé de l'Accord pour la Paix et la Réconciliation nationale,
Colonel-major Ismaël WAGUE

Le ministre de la Défense et des anciens Combattants,
Colonel Sadio CAMARA

Le ministre de la Sécurité et de la Protection civile,
Général de Brigade Daoud Aly MOHAMMEDINE

Le ministre de l'Economie et des Finances,
Alousséni SANOU

Annex 6 : Transitional authorities letter to the International Mediation

MINISTERE DE LA RECONCILIATION, DE LA PAIX ET DE LA COHESION NATIONALE, CHARGE DE L'ACCORD POUR LA PAIX ET LA RECONCILIATION NATIONALE

REPUBLIQUE DU MALI
Un Peuple - Un But – Une Foi

.....***.....

CABINET

CONFIDENTIEL

Bamako, le 24 FEV 2023

Le Ministre

A

Monsieur le Ministre des Affaires étrangères et de la communauté nationale à l'Etranger République Algérienne Démocratique et Populaire

Chef de file de la Médiation Internationale

N° 0010 **/MRPCN-APR-CAB**

Objet : Observations sur le rôle de la Médiation internationale et les cas de violations par certains mouvements, de l'Accord pour la paix et la Réconciliation au Mali issu du processus d'Alger.

ExcellenceMonsieur le Ministre

Au nom du Gouvernement de la République du Mali, je tiens à adresser nos remerciements au Gouvernement de la République Algérienne Démocratique et Populaire pour le rôle crucial que votre pays, frère, ami et voisin du Mali, joue dans la stabilité du Mali et de la région du Sahel. Je vous réitère également ma gratitude pour votre implication personnelle en faveur de la paix durable dans mon pays.

Comme vous le savez, sous l'impulsion de Son Excellence Le Colonel Assimi GOITA, Président de la Transition, Chef de l'Etat, le Gouvernement de la République du Mali est attaché au processus de paix engagé depuis la signature de l'Accord pour la paix et la réconciliation au Mali, issu du processus d'Alger.

A cet égard, le Gouvernement du Mali a déployé de nombreux efforts pour la mise en œuvre de l'Accord, qui demeure le cadre de référence pour une paix et une stabilité durables au Mali. L'engagement du Mali à mettre en œuvre l'Accord, s'est traduit à travers l'implication des mouvements signataires de l'Accord, dans la désignation du Président de la Transition, la nomination de leurs responsables au

IW

sein du Gouvernement et au sein du Conseil national de Transition, organe législatif de la Transition.

Ces responsables ont également été systématiquement consultés et associés à toutes les étapes majeures de la vie de la Nation, notamment les Concertations nationales, les Assises Nationales de la Refondation ; la rédaction du projet de nouvelle Constitution et sa finalisation en cours.

Ces mesures de confiance, qui renforcentle caractère participatif et consensuel de la Transition, matérialisent la vision du Chef de l'Etat, résolument attaché à la paix. Concourent de cette vision, le dialogue permanent avec les acteurs des mouvements, considérés comme des maliens à part entièreet l'inscription de la mise en œuvre de l'Accord dans le Plan d'Action du Gouvernement (PAG).

Son Excellence Monsieur Ramtane LAMAMRA,
Ministre des Affaires étrangères et de la Communauté nationale
à l'Etranger de la République Algérienne Démocratique et Populaire
Chef de file de la Médiation internationale

- ALGER –

L'engagement du Gouvernement se manifeste en outre par l'allocation de ressources budgétaires spécifiquement dédiées au développement des régions du Nord du Mali, notamment à travers le financement, sur ressources propres, du Fonds de développement durable (FDD).

Malgré cet engagement, force est de constater que certains mouvements, précisément ceux de la CMA, n'ont cessé de violer l'Accord pour la paix et la réconciliation au Mali, issu du processus d'Alger. Les cas les plus récents de ces violations sont :

1. L'installation d'Etats-Majorspar certains mouvements armés dans le Gourmah en 2020-2021.
2. La réouverture des postes de sécurité dans les Zones de Kidal, Gao, Ménaka et Tombouctou.
3. La délivrance illégale d'autorisations de déplacement sur les sites d'orpaillage.
4. L'installation et la mise en place de dispositifs de sécurisation sur les sites d'orpaillages illégaux de N'Tahaka (sud de Gao) et au Nord de Kidal.
5. Le refus de recevoir les médecins en charge de la lutte contre la Covid-19.
6. Les actions entravant le fonctionnement optimal des Bataillons des Forces ArméesReconstituées (BATFAR).
7. La conduite de patrouille TARTIT par des entités non reconnues (CSP-PSD) sans concertation, ni accord du Gouvernement (Kidal, Ménaka, Gao, Tombouctou, Taoudenni).

IW

8. *L'occupation et l'organisation de rencontres à Anéfis.*
9. L'opérationnalisation d'un tribunal islamique à Kidal et qui a déjà délibéré sur le cas de deux éléments du BATFAR de Kidal.
10. La sécurisation de la ville de Kidal par le « CSMAK », et ce malgré la présence du BATFAR.
11. La collusion de plus en plus manifeste avec les groupes terroristes, en violation des résolutions pertinentes du Conseil de sécurité des Nations Unies, notamment les résolutions *S/RES/2100 (2013)* du 25 avril 2013, *S/RES/2164 (2014)* du 25 juin 2014, *S/RES/2227(2015)* du 29 juin 2015, qui, entre autres,« ***exigent de tous les groupes armés présents au Mali (...) qu'ils rompent tous liens avec des organisations terroristes*** ».

Ces cas flagrants de violation de l'Accord sont d'autant plus préoccupants qu'ils n'ont donné lieu à aucune condamnation de la Médiation internationale et leurs auteurs n'ont jamais été rappelés à l'ordre. Il me plaît de rappeler que la Médiation internationale, en tant que garante politique de l'Accord et du respect de ses dispositions par les Parties, doit pleinement jouer son rôle pour sa mise en œuvre effective.

L'attitude de certains mouvements, suivie de l'absence de réaction de la médiation, jettent un discrédit sur cette dernière. Cette situation entrave les efforts inlassables de la Médiation internationale en vue de la paix et de la réconciliation au Mali, laissant ainsi se forger auprès des ennemis de la paix, un sentiment d'impunité.

Aussi, les structures chargées d'accompagner la mise en œuvre de l'Accord, notamment la MINUSMA, l'Observatoire indépendant et le Groupe d'experts international pour les sanctions concernant le Mali, n'ont jamais comblé les attentes. En effet, l'inaction du premier, le silence du deuxième sur les violations effectuées par certains mouvementsainsi quela propension du troisièmeà outrepasser son mandat posent la question de la pertinence de ces structures.

Fidèle à son double engagement de renforcer la sécurité sur l'ensemble du Territoire national et rétablir un ordre constitutionnel apaisé et sécurisé, le Chef de l'Etat n'a cessé d'équiper les forces armées et de sécurité, dont les succès opérationnels sont éloquents. Il a également validé un chronogramme réaliste comportant des réformes politiques et l'organisation des élections.

Je voudrais souligner que le comportement de certains mouvements constitue une entrave à la paix, à la sécurité, et au développement. Ces cas de violation empêchent la création d'un climat de sérénité nécessaire pour le retour à l'ordre constitutionnel.

Dans le cadre de la Refondation du Mali, le respect de la souveraineté ; le respect des choix stratégiques et des choix de partenaires ; et la prise en compte des intérêts vitaux du Peuple malien, sont les principes qui servent de boussole. Par

IW

conséquent, le Gouvernement mettra tout en œuvre pour atteindre ses objectifs, quel qu'en soient le prix et la forme, tout en respectant strictement les droits de l'homme, jusqu'à l'éradication du dernier terroriste ainsi que la sécurisation complète du Mali, afin que les populations puissent jouir des dividendes d'une paix tant attendue.

Aussi, je voudrais attirer votre attention sur le fait que le Gouvernement, tout en restant attaché à la mise en œuvre intelligente de l'accord, rejettera d'office toute accusation qui serait de nature à le tenir responsable des éventuelles conséquences de sa violation.

Je vous prie d'agréer, **Excellence Monsieur le Ministre**, l'assurance de ma haute et fraternelle considération./.

LE MINISTRE

Colonel Major Ismaël WAGUE
Commandeur de l'Ordre National

Annex 7a: Law No. 2023-001 of 13 March 2023, "Electoral Law"

Annex 7b: Law No. 2023-002 of 13 March 2023, "Fundamental principles of the administrative organization of the territory"

Annex 7c: Law No. 2023-003 of 13 March 2023, "Conditions for the free administration of territorial collectivities"

24 octobre 2022 Arrêté Interministériel n°2022-4892/ MUHDATP-MJDH-MATD-MSPC-MEF-MDR-S.G déterminant les modalités d'application de certaines dispositions de la Loi domaniale et foncière.....**p.239**

15 mars 2023 Arrêt n°2023-01/CC relatif à la requête de l'Organisation Non Gouvernementale « ATE THIAN ANGNENA KOUROUKANFUGA appelée A.T.A.K ».....**p.240**

Annonces et communications.....**p.242**

ACTES DE LA REPUBLIQUE DU MALI

PRESIDENCE DE LA REPUBLIQUE

LOIS

LOI N°2023-001 DU 13 MARS 2023 PORTANT MODIFICATION DE LA LOI N°2022-019 DU 24 JUIN 2022 PORTANT LOI ELECTORALE

Le Conseil national de Transition a délibéré et adopté en sa séance du 28 février 2023,

Le Président de la Transition, Chef de l'Etat promulgue, la loi dont la teneur suit :

Article 1er : Les dispositions des articles « 4, 24, 70, 71, 72, 92, 93, 97, 100, 101, 120 et 149 » de la Loi n°2022-019 du 24 juin 2022 portant loi électorale sont modifiées ainsi qu'il suit :

« Article 4 (nouveau) : L'Autorité indépendante de Gestion des Elections a pour mission l'organisation et la gestion de toutes les opérations référendaires et électorales.

A ce titre, elle est chargée :

- de la confection, de la gestion, de la mise à jour et de la conservation du fichier électoral ;
- de la réception et de la transmission des dossiers de candidatures relatifs aux élections des Députés à l'Assemblée nationale, des Conseillers nationaux et des Conseillers des Collectivités territoriales ;
- de la sécurité, de la fiabilité, de la confidentialité et de l'intégrité des données électorales ;
- des opérations de dépouillement des bulletins de vote, du recensement des votes, de la centralisation, de la proclamation, de la publication des résultats provisoires des scrutins par bureau de vote et de la transmission des procès-verbaux ;
- de la gestion des observateurs nationaux et internationaux;
- de la formation électorale et de la coordination des activités y afférentes ;
- de la publication et de la remise officielle de son rapport annuel d'activités ;
- de l'acheminement des procès-verbaux des consultations référendaires, présidentielles et législatives, accompagnés des pièces qui doivent y être annexées à la Cour Constitutionnelle, en rapport avec les Représentants de l'Etat ;
- de la centralisation des résultats des consultations électorales communales, régionales, de Cercle et de District et de la conservation des procès-verbaux ;
- du suivi et de la supervision de la révision des listes électorales à l'occasion des opérations référendaires et des élections dans les conditions prévues par la présente loi ;
- du suivi de la campagne électorale ;
- des opérations de délivrance des procurations de vote ;
- du suivi du déroulement des opérations de vote ;
- de l'élaboration de son budget annuel de fonctionnement et du budget des consultations référendaires et électorales ;
- de la mise en place des cadres de concertation permanents avec l'Administration, les partis politiques et la société civile ;
- de la dénonciation des infractions aux autorités judiciaires compétentes.

L'AIGE participe à l'élaboration de la législation afférente aux élections.

Article 24 (nouveau) : Les Coordinations au niveau des Régions, du District, des Cercles, des Communes, Ambassades et Consulats sont mises en place trois (03) mois au plus avant le date des scrutins référendaire et électorale et leurs missions prennent fin un (01) mois après la proclamation des résultats définitifs.

Article 70 (nouveau) : La Commission administrative se réunit sur décision du Représentant de l'Etat dans le Cercle ou dans le District, afin de procéder à la rectification de toutes les erreurs décelées suite au traitement informatique des tableaux rectificatifs.

A cette occasion, elle prendra en compte les modifications résultant des décisions de justice prononcées en appel.

En année électorale, la nouvelle liste électorale résultant du tableau rectificatif est adressée par le Ministère chargé de l'Administration territoriale à l'AIGE en deux exemplaires en vue de la confection ou de la mise à jour du fichier électoral.

Le premier exemplaire est déposé au secrétariat de la Commune, de l'Ambassade ou du Consulat où il est affiché au plus tard sept (07) jours avant la date du scrutin.

Le second exemplaire est archivé au sein de l'AIGE.

Toutefois, en cas de réorganisation territoriale ou administrative, l'Autorité Indépendante de Gestion des Elections (AIGE) est autorisée à procéder à la mise à jour du fichier électoral, conformément à la nouvelle carte électorale.

Article 71 (nouveau) : La carte nationale d'identité biométrique sécurisée tient lieu de carte d'électeur. Sa délivrance est déterminée par les lois et règlements en vigueur.

La carte nationale d'identité biométrique sécurisée est l'unique document d'identification admis dans le bureau de vote.

La carte nationale d'identité biométrique sécurisée est personnelle et incessible. Sa falsification est interdite.

Article 72 : Les dispositions de cet article sont abrogées.

Article 92 (nouveau) : Les élections ont lieu au niveau de la Commune, de l'Ambassade ou du Consulat sur la base d'un bureau de vote pour cinquante (50) électeurs au moins et cinq cents (500) au plus.

Il est créé au moins un bureau de vote dans chaque village ou groupe de villages, site principal de fixation de fraction, quartier et si possible dans les principales villes de juridictions de l'extérieur, sous réserve de contraintes et réalités spécifiques et les garnisons militaires en tant que de besoin.

Le nombre de bureaux de vote ainsi que le nombre d'électeurs par bureau de vote, l'emplacement et le ressort des bureaux de vote sont fixés, après consultation des partis politiques et la coordination de l'AIGE présents dans la circonscription électorale et le cas échéant, les autorités militaires par décision du Représentant de l'Etat dans le Cercle, le District, de l'Ambassadeur ou du Consul.

Cette décision intervient après la révision des listes électorales. Elle est transmise au Président de l'AIGE.

Le Coordinateur de l'AIGE dans la Commune, dans l'Ambassade ou le Consulat fait procéder à son affichage aux emplacements retenus dans un délai de trois (03) jours précédant le scrutin. Tels que fixés, les bureaux de vote servent pour toute élection devant se dérouler au cours de l'année suivant la décision qui les a déterminés.

Article 93 (nouveau) : Le bureau de vote comprend un président et quatre (04) assesseurs. Ils sont nommés, quinze (15) jours au moins avant la date du scrutin, par décision du Coordinateur de l'AIGE dans la Commune, dans l'Ambassade ou le Consulat.

La décision doit obligatoirement comporter leur nom, leurs prénoms, leur profession et leur domicile.

Le président et les assesseurs doivent être en possession de leur carte nationale d'identité biométrique sécurisée ou de la photocopie légalisée de celle-ci s'ils ont donné procuration de vote conformément à l'article 116 ci-dessous. Ils doivent figurer sur une liste électorale.

Ils doivent être de bonne moralité, reconnus pour leur intégrité et leur probité. Les présidents et assesseurs doivent savoir lire et écrire dans la langue d'expression officielle.

Le président du bureau de vote assure le remplacement des assesseurs absents le jour du vote parmi les électeurs inscrits dans le bureau de vote.

En cas d'empêchement du président, l'assesseur le plus âgé parmi les assesseurs assure la présidence du bureau de vote et complète le nombre d'assesseurs requis en choisissant parmi les électeurs du bureau de vote.

Article 97 (nouveau) : Le scrutin a lieu un dimanche. Toutefois, en cas de nécessité et hormis le cas de l'élection du Président de la République, le scrutin peut se tenir tout autre jour de la semaine.

En cas de nécessité et lorsque les conditions sont réunies, les membres des Forces de Défense et de Sécurité peuvent exercer leurs droits de vote par anticipation le dimanche précédent le scrutin général.

Dans ce cas, les dispositions des alinéas 2 et 3 de l'article 102 sont observées, en ce qui concerne l'utilisation des scellés sécurisés.

Les opérations de vote se déroulent conformément aux dispositions de la présente loi.

Le dépouillement des bulletins a lieu en même temps que celui du scrutin général et dans les mêmes conditions.

Article 100 (nouveau) : Nul ne peut être admis à voter s'il ne présente sa carte nationale d'identité biométrique sécurisée.

A son entrée dans le bureau de vote, l'électeur présente sa carte nationale d'identité biométrique sécurisée à l'assesseur chargé de l'identification.

Les électeurs se présentent au bureau de vote le visage découvert.

L'utilisation du téléphone portable et de tout autre appareil électronique est interdite dans les bureaux de vote jusqu'à la fin du dépouillement et du scellé des enveloppes contenant les procès-verbaux.

Article 101 (nouveau) : L'électeur reçoit de l'assesseur désigné un bulletin de vote.

Il se rend obligatoirement dans l'isoloir pour apposer son empreinte digitale dans la case réservée à la photo du candidat de son choix, au logo type ou à l'emblème de la liste.

Chaque bureau de vote est doté d'un ou de plusieurs isoloirs. L'isoloir doit assurer le secret du vote pour chaque électeur.

Avant d'entrer dans l'isoloir, l'électeur fait constater au président qu'il n'est porteur que d'un seul bulletin ; le président le constate sans toucher le bulletin unique que l'électeur introduit lui-même dans l'urne après l'avoir plié.

L'électeur signe ou appose son empreinte digitale sur la liste d'émargement à l'emplacement prévu en face de son nom et de sa photo.

L'électeur trempe obligatoirement son doigt dans l'encre indélébile.

Article 120 (nouveau) : Le mandataire participe au scrutin dans les conditions prévues aux articles 100 et 101 de la présente loi.

A son entrée dans le bureau de vote, sur présentation de sa carte nationale d'identité biométrique sécurisée, des procurations et des cartes nationales d'identité biométriques sécurisées de ses mandants, il lui est remis le même nombre de bulletins de vote. Le mandataire, après le vote signe ou appose l'empreinte de son index gauche en face de son nom et de ceux de ses mandants en présence des membres du bureau de vote.

Les procurations sont estampillées.

Article 149 (nouveau) : Il est mis à la disposition de chaque électeur deux bulletins de vote sauf cas de recours au bulletin unique. En cas de bulletin unique, celui-ci est de deux cases de couleurs différentes ».

Article 2 : La présente loi sera enregistrée et publiée au Journal officiel.

Bamako, le 13 mars 2023

Le Président de la Transition,
Chef de l'Etat,
Colonel Assimi GOITA

LOI N°2023-002 DU 13 MARS 2023 PORTANT MODIFICATION DE LA LOI N°2012-006 DU 23 JANVIER 2012 PORTANT PRINCIPES FONDAMENTAUX DE L'ORGANISATION ADMINISTRATIVE DU TERRITOIRE

Le Conseil national de Transition a délibéré et adopté en sa séance du 20 février 2023,

Le Président de la Transition, Chef de l'Etat promulgue la loi dont la teneur suit :

Article 1er : Les dispositions des articles 3, 4, 5, 15, 16 et 17 de la Loi n°2012-006 du 23 janvier 2012 portant principes fondamentaux de l'organisation administrative du territoire sont modifiées ainsi qu'il suit :

« **Article 3 (nouveau)** : Les Collectivités territoriales sont : la Commune, la Région et le District.

Article 4 (nouveau) : Les Circonscriptions administratives et les Collectivités territoriales sont créées, modifiées et supprimées par la loi.

Il est institué une codification numérique en vue de faciliter l'identification des Circonscriptions administratives et des Collectivités territoriales, dont les caractéristiques sont les suivantes :

- pour la Région : le numéro d'ordre ;
- pour le Cercle : le numéro d'ordre de la Région suivi du numéro chronologique du Cercle ;
- pour l'Arrondissement : le numéro d'ordre de la Région suivi du numéro chronologique du Cercle et de celui de l'Arrondissement ;
- pour la Commune : le numéro d'ordre de la Région, suivi du numéro chronologique du Cercle, de ceux de l'Arrondissement et de la Commune ;
- pour le village, la fraction et le quartier : le numéro d'ordre de la Région, suivi du numéro chronologique du Cercle, de ceux de l'Arrondissement, de la Commune, du village, de la fraction ou du quartier.

La codification des villages, fractions et quartiers est incluse dans celle des Arrondissements et des Communes.

Les codes des villages, fractions et quartiers de l'Arrondissement sont les mêmes que ceux de la Commune.

Article 5 (nouveau) : La Circonscription administrative porte le nom de son chef- lieu.

A la tête de chaque Circonscription administrative est nommé un Représentant de l'Etat chargé de diriger l'action de l'Etat dans la Circonscription, de coordonner, d'orienter et de contrôler les activités des services déconcentrés sous son autorité.

A ce titre, il est garant de l'ordre public.

Article 15 (nouveau) : La Commune, la Région et le District sont des Collectivités territoriales dotées de la personnalité morale et de l'autonomie financière.

Article 16 (nouveau) : Les conditions de création et les modalités de fonctionnement de la Commune, de la Région et du District sont définies par la loi.

Article 17 (nouveau) : Les services déconcentrés de l'Etat peuvent concourir à la réalisation des missions des Collectivités territoriales à travers la mise à disposition de personnel ou le transfert desdits services aux Collectivités territoriales conformément aux dispositions réglementaires en vigueur. »

Article 2 : La présente loi abroge toutes dispositions antérieures contraires, notamment celles de la Loi n° 2012-006 du 23 janvier 2012 portant principes fondamentaux de l'organisation administrative du territoire.

Bamako, le 13 mars 2023

Le Président de la Transition,
Chef de l'Etat,
Colonel Assimi GOITA

LOI N°2023-003 DU 13 MARS 2023 PORTANT MODIFICATION DE LA LOI N°2017-052 DU 02 OCTOBRE 2017 DETERMINANT LES CONDITIONS DE LA LIBRE ADMINISTRATION DES COLLECTIVITES TERRITORIALES

Le Conseil national de Transition a délibéré et adopté en sa séance du 20 février 2023,

Le Président de la Transition, Chef de l'Etat promulgue la loi dont la teneur suit :

Article 1er : Les dispositions des articles 1er, 3, 4, 5, 9, 10, 17, 18, 20, 23 et 29 de la Loi n°2017-052 du 02 octobre 2017 déterminant les conditions de la libre administration des Collectivités territoriales sont modifiées ainsi qu'il suit :

« **Article 1er (nouveau)** : Dans le respect de l'unité nationale et de l'intégrité du territoire, les Collectivités territoriales de la République du Mali sont : la Commune, la Région et le District.
La Commune, la Région et le District sont dotés de la personnalité morale et de l'autonomie financière.

Article 3 (nouveau) : Les Collectivités territoriales ont pour mission la conception, la programmation, la mise en œuvre et le suivi évaluation des actions de développement économique, social et culturel d'intérêt régional, communal ou de District en cohérence avec les orientations et les stratégies de développement définies par l'Etat.

Un décret pris en Conseil des Ministres détermine les mécanismes de programmation et de mise en cohérence des actions de développement économique, social et culturel d'intérêt régional, communal ou de District.

Article 4 (nouveau) : Chaque Collectivité territoriale règle, par délibération, ses affaires propres.
Tout transfert de compétences à une Collectivité territoriale doit être accompagné du transfert concomitant par l'Etat à celle-ci, des ressources et moyens nécessaires à l'exercice normal de ces compétences.

Toutefois, l'allocation des ressources additionnelles aux Collectivités territoriales est conditionnée à une évaluation annuelle de performance des Collectivités territoriales effectuée par les Autorités de contrôle de légalité.

Des contrats de performance sont conclus entre le Représentant de l'Etat et les Collectivités territoriales de son ressort territorial.

Les copies des contrats de performance et les rapports d'évaluation annuelle sont transmis, par tout moyen, à la Direction générale des Collectivités territoriales.

Un décret pris en Conseil des Ministres détermine les modalités d'élaboration, de conclusion et de suivi des contrats de performance des Collectivités territoriales.

La détermination des compétences de la Commune, de la Région et du District relève de la loi.

Article 5 (nouveau) : Les Collectivités territoriales s'administrent librement par des conseils élus.
Le Conseil de la Collectivité territoriale est doté d'un organe exécutif dont la composition et les modalités de désignation sont fixées par la loi.

Le Maire est le Chef de l'organe exécutif de la Commune.

Le Président du Conseil régional est le Chef de l'organe exécutif de la Collectivité territoriale de Région.

Le Chef de l'organe exécutif prépare et exécute les délibérations du Conseil de la Collectivité territoriale, exerce ses pouvoirs propres et ceux qui lui sont délégués et dirige les services de la Collectivité territoriale.

Article 9 (nouveau) : Pour accomplir ses missions, chaque Collectivité territoriale dispose de services créés par elle-même et des services mis à sa disposition par le Représentant de l'Etat dans la Circonscription.

Une loi fixe les principes fondamentaux de la création, de l'organisation, de la gestion et du contrôle ainsi que la norme de classification des services des Collectivités territoriales.

Un décret pris en Conseil des Ministres détermine les modalités de transfert des services déconcentrés de l'État aux Collectivités territoriales relevant de leurs domaines de compétences.

Article 10 (nouveau) : Le personnel des Collectivités territoriales comprend :

- les fonctionnaires des Collectivités territoriales ;
- les fonctionnaires de l'Etat en position de détachement ou mis à disposition ;
- les agents contractuels des Collectivités territoriales.

Tout recrutement de personnel par une Collectivité territoriale doit être prévu et autorisé par son budget.

Une loi détermine le Statut des Fonctionnaires des Collectivités territoriales.

Article 17 (nouveau) : En cas de refus ou de négligence d'une Collectivité territoriale de réparer les dommages engageant sa responsabilité, l'autorité chargée du contrôle de légalité de la Collectivité territoriale, dans un délai de deux (2) mois, procède à l'inscription d'office des frais de réparation au budget en cours d'exécution ou celui à venir de ladite Collectivité.

Sous réserve des cas d'inertie ou de complicité avec les émeutiers en cas de troubles, lorsqu'une collectivité n'a pas eu momentanément ou de façon permanente la disponibilité de la police locale ou de la force armée, ou si elle a pris toutes les mesures en son pouvoir à l'effet de prévenir les troubles, elle peut exercer un recours contre l'Etat. L'Etat ou la Collectivité déclarée responsable peut exercer un recours contre les auteurs ou complices du désordre.

Les Collectivités territoriales sont responsables des dommages subis ou occasionnés par les membres de leurs organes exécutifs dans l'exercice de leurs fonctions.

Les membres des organes délibérants des Collectivités territoriales bénéficient de la même protection lorsqu'ils sont chargés de l'exécution d'un mandat spécial.

Article 18 (nouveau) : La police administrative a en charge l'application des mesures édictées par les organes compétents des Collectivités territoriales en matière d'ordre public, de tranquillité, de sécurité, d'hygiène et d'assainissement. Elle s'exerce conformément aux textes en vigueur et sous le contrôle de l'Etat.

Les attributions et les modalités d'organisation de la police administrative dans les Collectivités territoriales sont fixées par la loi.

Article 20 (nouveau) : Les Collectivités territoriales exercent leurs activités sous le contrôle de l'Etat et dans les conditions définies par la loi.

Les Représentants de l'Etat dans les Collectivités territoriales ont la charge des intérêts nationaux et du respect des lois.

Ils exercent le contrôle des Collectivités territoriales et leur apportent l'appui-conseil, conformément aux textes en vigueur.

Dans l'exercice du contrôle des Collectivités territoriales, les Représentants de l'Etat requièrent, en tant que de besoin, l'avis des services compétents.

Article 23 (nouveau) : Le contrôle des actes des Collectivités territoriales consiste en la vérification de leur légalité et l'appréciation de leur cohérence avec les orientations et les stratégies de développement définies par l'Etat.

Il s'exerce a posteriori sauf dérogation expresse prévue par la loi.

Article 29 (nouveau) : L'Etat procède annuellement à un transfert des ressources budgétaires aux Collectivités territoriales. Le taux de transfert qui ne peut être inférieur à 30% ainsi que les modalités de répartition des ressources entre les Collectivités territoriales sont définies par la loi de finances.

L'Etat rétrocède aux Collectivités territoriales concernées un pourcentage des revenus issus de l'exploitation, sur leur territoire, des ressources naturelles, selon les modalités fixées par la loi. »

Article 2 : La présente loi abroge toutes dispositions antérieures contraires, notamment celles de la Loi n°2017-052 du 02 octobre 2017 déterminant les conditions de la libre administration des Collectivités territoriales.

Bamako, le 13 mars 2023

Le Président de la Transition,
Chef de l'Etat,
Colonel Assimi GOITA

ORDONNANCES

ORDONNANCE N°2023-013/PT-RM DU 16 MARS 2023 PORTANT CREATION DE LA COMPAGNIE MALIENNE DES TEXTILES (COMATEX-SA)

LE PRESIDENT DE LA TRANSITION, CHEF DE L'ETAT,

Vu la Constitution ;

Vu la Charte de la Transition ;

Vu la Loi n°2022-001 du 25 février 2022 portant révision de la Charte de la Transition ;

Vu l'Acte uniforme de l'Organisation pour l'Harmonisation en Afrique du Droit des Affaires (OHADA) relatif au droit des Sociétés commerciales et du Groupement d'Intérêt Economique ;

Vu la Loi n°91-057/AN-RM du 20 mars 1991 portant statut général des Sociétés d'Etat ;

Vu l'Ordonnance n°91-014/P-CTSP du 18 mai 1999, modifiée, fixant les principes fondamentaux de l'organisation et du fonctionnement des Etablissements publics à caractère industriel et commercial et des Sociétés d'Etat ;

Vu la Loi n°2022-059 du 22 décembre 2022, autorisant le Gouvernement à prendre certaines mesures par ordonnances ;

Vu le Décret n°2021-0361/PT-RM du 07 juin 2021 portant nomination du Premier ministre ;

Annex 8 : Presentation of the draft Constitution

Annex 9a: CSP-PSD communique issued on 28 March 2023 about the Constitutional reform

CADRE STRATEGIQUE PERMANANT POUR LA PAIX, LA SECURITE ET LE DEVELOPPEMENT
CSP-PSD

BUREAU EXECUTIF

Déclaration sur la version dite finalisée du Projet de Nouvelle Constitution du Mali.

Les Mouvements Signataires de l'Accord pour la Paix et la Réconciliation au Mali issu du Processus d'Alger, en l'occurrence la CMA et la Plateforme des Mouvements du 14 Juin 2014 d'Alger et une partie des mouvements de l'inclusivité, tous regroupés au sein du **CSP-PSD**, prennent acte de la validation du projet de la nouvelle Constitution par le Président de la Transition, Chef de l'Etat, le **Colonel Assimi Goita**.

Le **CSP- PSD** rappelle que lors de la dernière **Réunion de Niveau Décisionnel** (RND), tenue du 1er au 5 Août 2022 à Bamako, le Gouvernement à travers les Relevés de Conclusions signés, avait également pris l'engagement de veiller à la prise en charge intégrale de l'Accord dans la nouvelle constitution, ceci conformément à l'**Article 3 - Chapitre 1 - Titre I** dudit l'Accord.

Cependant, Le **CSP-PSD** constate avec regret que ledit projet n'enregistre aucune évolution particulière à la constitution du 25 février 1992, en matière de dispositions indispensables à une concrétisation des mesures législatives et réglementaires, des engagements politiques et institutionnels pris à l'Accord pour la Paix et la Réconciliation au Mali Issu du Processus d'Alger.

Ainsi, les Mouvements signataires à travers le **CSP- PSD**, déplorent cet état de fait et déclarent solennellement ne pas se reconnaître dans ce projet de la nouvelle constitution en son état.

Le **CSP-PSD**, tout en espérant qu'il existe encore une opportunité de créer les conditions d'un consensus sur le texte avant sa soumission au référendum, informe l'opinion nationale et internationale du niveau élevé de fragilité du processus de Paix et des conséquences d'un forcing constitutionnel en violation des engagements pris à travers l'Accord pour la Paix et la Réconciliation au Mali issu du Processus d'Alger.

Les Mouvements signataires de l'accord pour la paix, membres du **CSP-PSD** réitèrent leur confiance à la médiation internationale et encouragent sa démarche en vue de sauver le processus de paix.

Kidal, le 28 mars 2023

Pour le CSP-PSD

Le Président

Alghabass AG INTALLA

Annex 9b : CSP-PSD communique issued on 05 June 2023 about Constitutional reform

Cadre Stratégique Permanant pour la Paix, la Sécurité et le Développement
(CSP-PSD)

BUREAU EXECUTIF

Communiqué: N°03/CSP-PSD/BE/2023.

Du 3 au 5 juin 2023 à Kidal, les Mouvements signataires de l'Accord pour la Paix et la Réconciliation au Mali issu du Processus d'Alger notamment la CMA et la Plateforme du 14 Juin 2014, regroupés au sein du CSP-PSD, ont en prélude à la visite de la Médiation Internationale à Kidal le Dimanche 4 Juin, tenu une réunion extraordinaire du Cadre autour de son Président Monsieur Alghabass Ag INTALLA, avec comme ordre du jour :

- Le processus de paix et les divergences autour du contenu du projet de nouvelle constitution
- Des questions sécuritaires et humanitaires

Les échanges autour des points inscrits à l'ordre du jour ont tenu compte des éléments d'interactions avec la délégation de la Médiation Internationale dont les efforts sont indéniables.
Ainsi les conclusions de cette réunion extraordinaire sont entre autres:

Au titre de processus de paix

Le CSP-PSD rappelle que l'accord pour la paix et la réconciliation au Mali issu de processus d'Alger demeure le seul outil d'une paix durable et d'une réconciliation nationale et déplore l'absence de volonté politique des autorités de transition pour transcender le blocage pour sa mise en œuvre ;
Le CSP-PSD remercie la médiation internationale pour la démarche entamée pour décrisper la situation et lui réitère son soutien.

Au titre du projet de la constitution et l'échéance référendaire prévue le 18 juin fixée unilatéralement par les autorités de la transition

Le CSP –PSD réitère sa position de rejet du projet de constitution en l'état actuel conformément à sa déclaration du 28 mars 2023 ;
Un texte qui ne prend pas en charge les dispositions principales de l'Accord pour la paix et la réconciliation au Mali issu de processus d'Alger, pire il constitue un obstacle pour une bonne gouvernance et qui est un recul démocratique ;
Au regard de l'absence d'un consensus national sur le projet et de la difficulté de réussir une large participation de tous les fils du pays sur l'ensemble du territoire, le CSP-PSD recommande

Au titre des questions sécuritaires humanitaires

Apres des analyses approfondies de la difficile situation sécuritaire qui prévaut dans l'Azawad, Le CSP-PSD a défini des actions qu'il mettra en œuvre afin de pallier aux différents défis

Face à un désastre sans précèdent dans nos régions, des populations meurtries et déplacées en masse, le CSP-PSD alerte les états, les organisations humanitaires du monde entier sur la vulnérabilité et le drame que vivent des milliers de personnes du fait du terrorisme ;

Le CSP-PSD s'engage à faciliter à tous les acteurs humanitaires l'accès aux terrains d'accueil des populations déplacées et refugiées

Le CSP-PSD condamne avec fermeté les exactions contre les populations civiles, présente ses condoléances les plus attristées aux familles des victimes et souhaite prompt rétablissement aux blessés.

Annex 9c: AIGE communique on referendum in Kidal and Aguelhok

Autorité Indépendante de Gestion des Elections

AIGE

Coordination Régionale de Kidal

République du Mali

Un Peuple – Un But – Un Foi

CR N° : 001/AIGE-RK

Le Coordinateur Régional de l'AIGE de Kidal

A

Monsieur le Président de l'AIGE - Bamako

Compte Rendu de l'Election référendaire du 18 Juin 2023 dans la Région de Kidal :

- **De la campagne électorale :**

Ouverte depuis le 02 juin 2023 et clôturée le 16 Juin 2023 à minuit les constats suivants se dégagent :

- Aucune manifestation n'est organisée par l'un ou par l'autre des courants (Oui et Non).
- Les médias de la place n'ont pas été sollicité.
- Il n'y a pas eu d'affiches publicitaires dans la région (Même si les médias sociaux comme WhatsApp, Facebook et autres sont utilisés pour la communication des différents courants dans les autres régions du pays).

Résumé : En somme une absence totale d'intérêt pour le vote dans la région de Kidal.

- **Du déroulement du vote :**

Les comptes-rendus et rapports qui nous sont parvenus des coordinations des communes et cercles de la région de Kidal font état de certaines contraintes d'ordre politiques et sécuritaires ayant entrainé la non ouverture des bureaux de vote dans l'ensemble de ces coordinations.

Le matériel électoral n'étant pas disponible, les agents électoraux n'étant pas désignés, aucune mobilisation des acteurs n'est constatée.

1

- **Des appuis et soutiens logistiques et financiers :**

Depuis l'installation et la mise en place des coordinations de l'AIGE en début juin 2023, aucun appui n'a été perçu par les coordinations de l'AIGE de la région de Kidal.

CONCLUSION :

Il ressort en définitive que l'élection référendaire du 18 Juin 2023 n'a pas pu se tenir sur l'ensemble de la région de Kidal.

Kidal, le 19 Juin 2023

Le Coordinateur Régional

ISSOUF SYLLA

Ampliations :

- **Gouverneur de Kidal : 01**
- **Archives : 01/02**

2

Autorité Indépendante des Gestion des Elections

AIGE

Coordination Communale de Tessalit

République du Mali

Un Peuple – Un But – Un Foi

Le Coordinateur Communal de l'AIGE de Tessalit

A

- Coordinateur Local de l'AIGE de Tessalit
- Coordinateur Régional de l'AIGE-KIDAL

OBJET : Compte-rendu de l'Election référendaire du 18 Juin 2023

Messieurs,

Dans le cadre de la tenue des élections référendaires, j'ai l'honneur de vous informer qu'aucun vote n'a été organisée à Tessalit.

Le matériel électoral est resté avec la MINUSMA de Tessalit.

L'AIGE n'a pas reçu le matériel électoral et la population a suivi le mot d'ordre du CSP-PSD qui avait boycotté la tenue du scrutin.

L'AIGE de Tessalit n'a reçu aucun soutien financier ni technique dans ce sens.

Franche Collaboration.

Tessalit, le 19 Juin 2023

Le Coordinateur

Abdollah Ag BILAL

Ampliation:

- Sous-préfet de Tessalit:..... 01
- Archives : 01/02

Autorité Indépendante des Gestion des Elections

AIGE

Coordination Communale d'AGUEL-HOC

République du Mali

Un Peuple – Un But – Un Foi

Le Coordinateur Communal de l'AIGE d'AGUEL-HOC

A

- Coordinateur Local de l'AIGE de Tessalit
- Coordinateur Régional de l'AIGE-KIDAL

OBJET : Election référendaire du 18 Juin 2023

Messieurs,

Dans le cadre de la tenue des élections référendaires, j'ai l'honneur de vous informer qu'aucun vote n'a été organisée à Adjelhoc.

Par ailleurs, nos constats sont les suivants :

- Une mascarade a été organisée par des personnes de mauvaise volonté pour organiser un semblant d'élection sans passer par la coordination de l'AIGE qui a été mise en place le 04 Juin 2023 et conformément à la décision N°2023-00232/AIGE-SG du 18 Mai 2023 portant nomination des membres de la coordination de l'AIGE d'AGUEL-HOC.
- Aucun matériel électoral n'a été reçu par l'AIGE d'Aguel-hoc ;
- Aucun bureau de vote n'a été ouvert ;
- Une manifestation populaire a été organisée pour dire non à la tenue du referendum ;
- Aucun soutien ni appui n'a été fait dans le sens des élections.

Aguel-hoc, le 19 Juin 2023

Le Coordinateur

Mohamedine Ag Aljimite

Ampliation:

- **Sous-prefét d'Ageul-hoc:..... 01**
- **Archives: 01/02**

Annex 10a: Extracted frames from a video showing CMA elements firing at a Malian army fighter jet in Kidal

Annex 10a VideoKidaloverflight.mov

Annex10b: Communique by the CMA to protest the Malian fighter jet overfly on Kidal

Annex 10b : CMA Communiqué following the overflying incident of 5 April 2022

COORDINATION DES MOUVEMENTS DE L'AZAWD -(CMA)-
_____-
BUREAU EXÉCUTIF
_____
CELLULE DE COMMUNICATION

COMMUNIQUÉ N°02/2023/BE/CC/ CMA

La Coordination des Mouvements de l'Azawad (CMA) informe l'opinion nationale et internationale que ce jour, 05 avril 2023 les avions de chasse des forces armées maliennes ont survolé à des altitudes délibérément provocatrices ses positions à Ber, Amassine,Anafis et Kidal en pleine période des tensions liées au blocage du processus de paix.

La Coordination des Mouvements de l'Azawad prend cette malheureuse aventure comme une violation patente du cessez-le-feu du 23 mai 2014 et une provocation grâve opérée sous les yeux de la communauté internationale garant des arrangements sécuritaires et de l'Accord pour la paix.

A cet effet la Coordination des Mouvements de l'Azawad décline toutes responsabilités et conséquences issues de tels agissements.

Kidal le 5 Avril 2023.

Pour la CMA :
Almou Ag Mohamed
Porte-parole

Annex 11 : Extracted frames from a video of a CNT member on the situation in Kidal

Annex 11: Video published in February 2023 by Albert Amadou Maiga, Member of CNT, alluding to attack on Kidal

https://emea01.safelinks.protection.outlook.com/?url=https%3A%2F%2Fm.facebook.com%2Faamaiga%2Fvideos%2Fhttpstmeamadoumaiga1489pourquoi-la-guerre-est-in%25C3%25A9vitable-%25C3%25A0-kidal-les-raison-dans%2F895366541615554%2F&data=05%7C01%7C%7C06f94817302845929ddf08db7ac0c405%7C84df9e7fe9f640afb435aaaaaaaaaaaa%7C1%7C0%7C638238740554524748%7CUnknown%7CTWFpbGZsb3d8eyJWIjoiMC4wLjAwMDAiLCJQIjoiV2luMzIiLCJBTiI6Ik1haWwiLCJXVCI6Mn0%3D%7C3000%7C%7C%7C&sdata=%2FPj4NaOcm89Y%2F6oaDBdJW%2BjRRB8CevMpmYGCyQcaIWk%3D&reserved=0

Annex 12: JNIM message asking communities to contribute

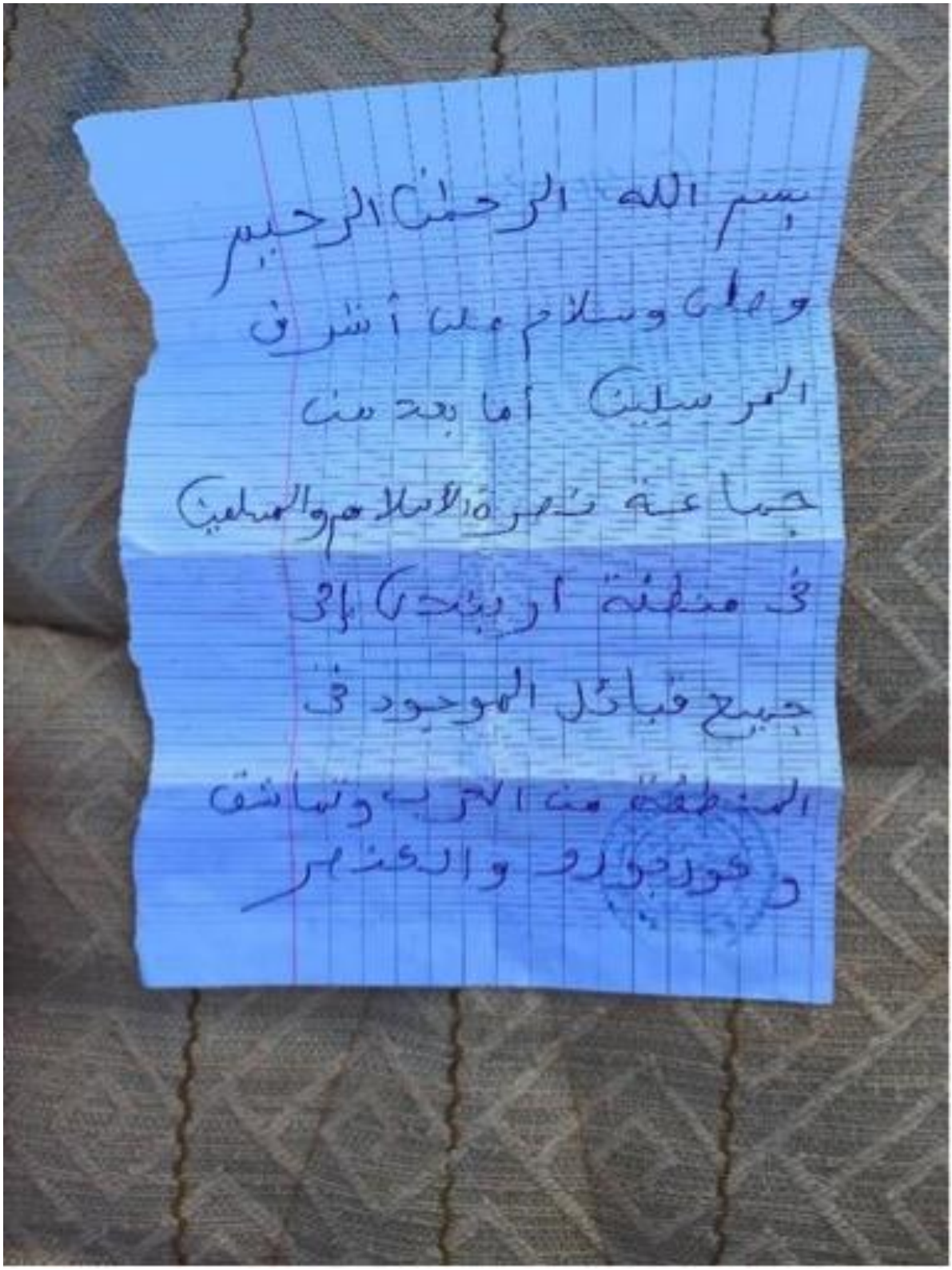

وغيرها من قبائل الأبيض
فإننا نطلب منكم المساعدة
وتعاون من أجل الحرب
على هذه الفئة الضالة
ولا تخفى عليكم خطرهم
على المسلمين فقد عاثوا
في الأرض فسادا ولم يرتدعوا
في أسرع وقت فقد يعاقبون
بما لا تحمد عقباه
وسلام عليكم

Annex 13: Communique by Plateforme to request help in Ménaka

Communiqué sur l'exécution de neuf (9) civils à Intiklatene (Inaghaber) par DAESH

La communauté Idaksahak informe l'opinion nationale et internationale qu'hier 26 février 2023, des terroristes affiliés à DAESH ont fait irruption dans la localité de Intiklatene (cercle d'Inekar, région Ménaka) tuant neuf (9) personnes civiles et enlevant une autre. Cette dernière a pu s'échapper des mains de ces criminels au niveau du village d'Emi-semis tard dans la nuit.
De centaines d'animaux ont également été emportés.

La communauté Idaksahak attire une fois de plus l'attention des autorités de la transition, des mouvements signataires et de tous les partenaires du pays sur les massacres qui ont débuté depuis Mars 2022 et qui ont fait plusieurs centaines de morts civils et des milliers d'animaux emportés, détruisant ainsi toute l'économie de la région.

Elle appelle le Gouvernement, les mouvements signataires ainsi que tous les partenaires du Mali à trouver une solution urgente pour stopper les massacres et protéger les populations.

La communauté Idaksahak présente ses condoléances les plus attristées aux familles des victimes, prie pour le repos éternel des âmes des disparus.

Enfin, elle appelle les uns et les autres à s'éloigner des zones de combats et regagner les grandes villes.

Ménaka , le 27 février 2023

Pour la communauté

Cellule de communication.

Annex 14 : CSP-PSD Communiqué on its structures

Cadre Stratégique Permanent pour la Paix, la Sécurité et le Développement
(CSP-PSD)

BUREAU EXECUTIF
COMMUNIQUE FINAL DE LA PREMIÈRE SESSION ORDINAIRE DU BUREAU EXÉCUTIF

Le Bureau Exécutif du Cadre Stratégique Permanent pour la Paix, la Sécurité et le Développement s'est réuni les 25 et 26 décembre 2022 à Kidal.

Cette réunion présidée par M. Alghabass AG INTALLA Président en exercice du CSP-PSD a enregistré la présence des membres du BUREAU Exécutif élargi aux Secrétaires Généraux des Mouvements.

Après avoir épuisé l'ordre du jour, le bureau exécutif a convenu Ce qui suit:
Au titre de la restructuration :

Le bureau a procédé à la nomination de deux assistants pour soutenir le Vice-président en charge des relations extérieures, à la nomination d'un représentant des imams, et au remplacement du 3ème Vice-président Chargé des questions humanitaires, réfugiés et déplacés pour le CSP-PSD.

Plusieurs commissions ont été créées pour travailler sur les questions portant sur la question de Défense et Sécurité, l'Humanitaire, les réfugiés, les déplacés, le genre, la jeunesse, la communication, les finances et le secrétariat permanent.

Au titre des questions politiques il a été décidé ce qui suit:

*Respect de l'accord de principe de Rome convenu entre le Gouvernement Malien et les Mouvements;
*Harmoniser les points de vues sur l'avenir de l'Accord pour la Paix et la Réconciliation au Mali issu du processus d'Alger;
* le CSP-PSD conformément à ses objectifs de sécurité, d'unité, de solidarité et d'entraide, s'engage à venir en aide à chacune de ses composantes en cas d' agression quelqu'en soit l'auteur ;
* Le bureau exécutif a unanimement décidé que le CSP-PSD est l'organe suprême des Mouvements Signataires et les engage de façon consensuel sur les questions politiques et sécuritaires ;
*Le bureau Exécutif a prévu d'organiser une rencontre avec les chefferies traditionnelles.

Au titre de la défense et Sécurité, il a été décidé :

* Une commission composée de tous les chefs d'états-majors des mouvements composants le CSP-PSD a été mise en place et placée sous l'autorité du vice-président chargé des questions de défense et sécurité ;
*De définir une politique de sécurisation des populations et de leurs biens ;
*De mettre en place une coalition pour la sécurisation des personnes et de leurs biens avec comme priorité les zones d'urgences ;
*De la mobilisation de tous les acteurs présents sur le terrain.

Au titre des questions humanitaires, il a été décidé :

*De travailler à mobiliser au niveau national et international les partenaires techniques et

financiers pour venir en aide aux populations ;
*De travailler pour faciliter l'accès humanitaire aux populations dans le besoin ;
*De créer les conditions pour faciliter le retour des populations réfugiées et déplacées.

Le Bureau Exécutif du CSP-PSD demande l'accompagnement des populations de l'Azawad/Nord du Mali et des acteurs concernés pour la réussite de sa mission de paix, de sécurité et de développement.

Fait à kidal, le 27 décembre 2022

Le Porte-parole

Mohamed Elmaouloud Ramadane

Annex 15 : CMA communique on Tidermene arrests

COORDINATION DES MOUVEMENTS DE L'AZAWD -(CMA)-
••••••••••••••••••
BUREAU EXÉCUTIF
••••••••••••••••••
CELLULE DE COMMUNICATION
••••••••••••••••••
COMMUNIQUÉ N°04 du 27/04/2023/BE/CC/ CMA

La Coordination des Mouvements de l'Azawad (CMA) informe l'opinion nationale et internationale que dans la journée du 23 Avril 2023,une patrouille FAMa et leurs partenaires de Wagner a interpellé ses combattants munis de leur ordre de mission, portant leurs armes dûment enregistrées dans le secteur de CHIMAM, Région de MENEKA.
Il s'agit de :
1.Mohamed Ag Abdoulahi ;
2.Ben Laden Ag issif;
3.Hamad lamine Ag Haya;
4.Ibrahim Ag kassata;
5.Aboubacrine Ag Akawel;
6.Mahamad Ag Ihinanan;
7.Moussa Ag Adenkache;
8.Mahamad Ag Amidi;
9.Eglass Ag Mahamad;
10.N'kozay Ag Willa.

La patrouille a également procédé à la séquestration des populations civiles, les dépossédant d'une importante somme d'argent.

Pour apaiser la situation, la CMA avait opté pour un règlement à l'amiable en donnant la chance à une initiative locale pour obtenir leur libération. Malgré cette démarche entamée depuis quelques jours, la CMA reste toujours sans nouvelle des dits combattants et pire,l'armée les qualifie de terroristes et se vante de l'exploit.

La CMA dément catégoriquement tout lien de ses combattants avec les terroristes et exige leur libération sans condition avec leurs armes et l'argent spolié aux paisibles populations par cette mission.

Enfin, en l'absence d'un dénouement heureux de cette affaire, la CMA prend à temoin la médiation internationale des eventuelles conséquences qui peuvent découler de tels agissements.

Kidal, le 27 Avril 2023

Pour la CMA:
Almou Ag Mohamed
Porte-parole.

Annex 16a : CMA ordre de mission for Tidermene

COORDINATION DES MOUVEMENTS DE L'AZAWAD
(CMA)

COMITE DIRECTEUR

COMMISSION DE LA SECURITE

ZONE DE DEFENSE ET DE SECURITE DE MENAKA

N° de chassis JTFLA71J...

Ménaka le : 03/02/2023

ORDRE DE MISSION N° 0[illegible] /2023 -ZDM-CDS-CMA

Objet :

Le Commandant de zone

Ménaka le 03/02/2023

Ampliations :
CDS ... 01/CR
Intéressé ... 01/Exec
Archives ... 01/03

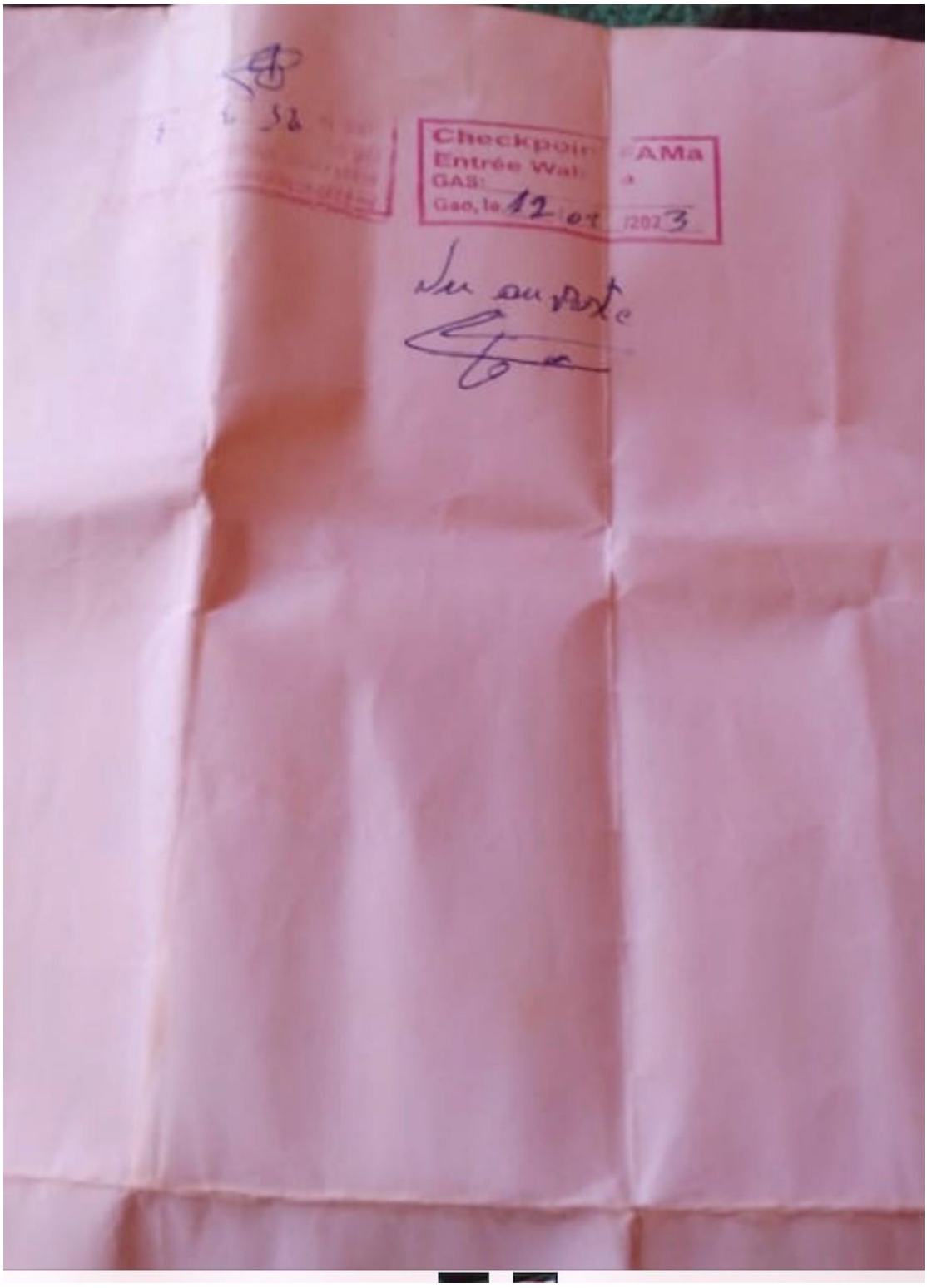
Checkpoint
Entrée Wal
GAS:
Gao, le 12 04 /2023

Annex 16b : Commission on CMA unification

COORDINATION DES MOUVEMENTS
DE L'AZAWAD (CMA)

تنسيقية الحركات الأزوادية

BUREAU EXECUTIF

DECLARATION

Nous, Mouvement National de Libération de l 'Azawad (MNLA), Haut Conseil pour l'Unité de l'Azawad (HCUA), Mouvement Arabe de l'Azawad (MAA), regroupés au sein de la Coordination des Mouvements de l 'Azawad (CMA) ;

- Considérant les dispositions de la charte de la CMA et de sa Plateforme politique de revendications ;
- Considérant les différentes résolutions issues des Congrès des entités de la CMA tenus respectivement les 12,13 et 14 Décembre 2021 pour le MAA , les 11, 12 et 13 Janvier 2022 pour le HCUA et les 27, 28 et 29 Aout 2022 pour le MNLA ;
- Considérant les différents accords et ententes entre la CMA et la Plateforme en vue d'asseoir les bases d'une paix définitive au profit des populations de L'Azawad ;
- Considérant les déclarations de création respectives du CSP et CSP-PSD les 06 avril 2020 et 20 décembre 2022 ;
- Conscients de la dégradation de la situation sécuritaire en Azawad ;
- Considérant la volonté des populations de l'Azawad d'unir leurs efforts pour faire face à tous les défis afin de parvenir au bien-être socio-politique ;
- Considérant les attentes légitimes des populations de vivre en paix et en tranquillité chez elles ;
- Considérant les différentes rencontres du Bureau Exécutif de la CMA au sujet de la fusion;

Décidons:

- De fusionner les Mouvements qui composent la CMA en une Seule entité politique et militaire;
- De créer une commission technique chargée des modalités pratiques de la Fusion ;
- D'organiser dans les meilleurs délais un Congrès qui fixera les orientations et mettra en place les organes de la nouvelle organisation ;
- En attendant l'aboutissement définitif du processus de fusion, le Bureau exécutif de la CMA continuera la gestion des affaires de la Coordination.

Invitons à cet effet , les autres mouvements de l'Azawad à se joindre à l'initiative d'union afin de consolider les acquis au bénéfice du peuple de l'Azawad.

Fait à Kidal le 08 Février 2023

POUR LE MNLA
BILAL AG ACHERIF

POUR LE HCUA
ALGHABASS AG INTALLA
PRESIDENT

POUR LE MAA
IBRAHIM OULD HANDA
SECRETAIRE GENERAL

Annex17 : Decree of the President concerning resignation of Colonel Hassan Ag Fagaga

Mme DIARRA

PRESIDENCE DE LA REPUBLIQUE

SECRETARIAT GENERAL

REPUBLIQUE DU MALI
Un Peuple – Un But – Une Foi

DECRET N°2021-0818/PT-RM DU 17 NOV. 2021

PORTANT ACCEPTATION DE DEMISSION D'UN OFFICIER SUPERIEUR DES FORCES ARMEES ET DE SECURITE

LE PRESIDENT DE LA TRANSITION, CHEF DE L'ETAT,

Vu la Constitution ;
Vu la Charte de la Transition ;
Vu la Loi n°04-051 du 23 novembre 2004 portant organisation générale de la Défense nationale ;
Vu la Loi n°2018-053 du 11 juillet 2018 portant code des pensions des fonctionnaires, des militaires et des parlementaires ;
Vu l'Ordonnance n°2016-020/P-RM du 18 août 2016, modifiée, portant Statut général des militaires ;
Vu la Lettre n°00518/CEMGA/S/CEM/ADM/D-RH du 03 juin 2021 ;
Vu la Demande du 06 novembre 2020 formulée par l'intéressé,

DECRETE :

Article 1er : La démission des Forces Armées et de Sécurité du Colonel **Hassane AG FAGAGA** de la Garde nationale du Mali pour convenance personnelle est acceptée.

L'intéressé est rayé du contrôle des effectifs des Forces Armées et de Sécurité.

Il sera versé dans la réserve des Forces Armées et de Sécurité.

Article 2 : Le présent décret sera enregistré et publié au Journal officiel.

Bamako, le 17 NOV. 2021

Le Président de la Transition,
Chef de l'Etat,

Colonel Assimi GOITA

Annex 18 : Organized crime routes in West Africa and Mali

Route (a): Trafficking to and from the area comprising the ports of Dakar (Senegal), Conakry (Guinea) and Freetown (Sierra Leone) via Bamako.

Route (b): Trafficking to and from North Africa via the Tilemsi valley, Tessalit and Borj Barj Moukthar (Algeria) and via Niamey and Agadez to Libya (via Dirkou) and Algeria (via Arlit).

Route (c): Trafficking to and from coastal countries in the Gulf of Guinea via Niamey and the area comprising the ports of Tema (Ghana), Lome (Togo), Cotounou (Benin) and Lagos (Nigeria).

Annex 19: GPS tracker found in cocaine consignment

Annex 20: Calculations on gold production and value

1. Production
    a. If known gold production in Kayes, Koulikouro and Sikasso is of 35 to 40 tons and represents 70% of the total gold production in Mali.
    b. The total is 35 / 0.7 = 50 to 40 / 0.7 = 57.14.
    c. The gold production of sites other than Kayes, Koulikouro and Sikasso is thus total – 70% = 50 – 35 to 57 – 40 = 15 to 17.14 tons.
    d. Sites in the northern regions of Gao, Timbuktu, Menaka and Kidal account for 60% of the amount calculated at step 1. c., while sites in the central regions of Mopti and Segou account for 40%.
    e. The gold production of sites in Gao, Timbuktu, Menaka and Kidal is thus 15 * 0.6 to 17.14 * 0.6 = 9 to 10.28 tons.
    f. A ton = 1 000 000 grams.

2. Selling price of gold
    a. A gram of gold is bought by trader at mining sites between 33 to 35 000 XOF (53 to 58 US$)[86].
    b. 9 to 10.28 tons of gold sold at 53 000 000 to 58 000 000 US$ yield 9 * 53 000 000 = 477 000 000 to 10.24 * 58 = 596 240 000 US$.

3. Bags of mineralized ore produced and paid to armed groups
    a. Armed groups charge one bag of mineralized ore for every 10 bags extracted.
    b. A bag of mineralized gravel weights around 70 kg.
    c. On average, artisanal and small-scale mining sites in Mali yield 4 grams of gold per metric ton of mineralized ore. This is called the grade of gold in ore. So, ¼ of a ton (250 kg) of mineralized ore are needed to extract on average a gam of gold. This represents 250 / 70 = 3.57 bags per gram.
    d. Gold produced by sites in Gao, Timbuktu, Menaka and Kidal equals to 9 000 000 to 10 240 000 grams * 3.57 bags = 32 130 000 to 36 556 8000 bags.
    e. Armed groups thus receive 32 130 000 / 10 = 3 213 000 to 36 556 8000 / 10 = 3 655 680 bags of mineralized ores as payment for providing security.
    f. These bags contain 3 213 000 / 3.57 = 900 000 to 3 655 680 / 3.57 = 1 024 000 grams of gold.

4. Value of the gold contained in mineralized gravel paid to armed groups
    a. The gold is worth 900 000 grams * 53 US$ = 47 700 000 US$ (worst-case scenario of lowest production with lowest price) to 1 024 000 grams * 58 US$ = 59 392 000 US$ (best-case scenario of highest production at highest price).
    b. A mid-case scenario would result in 900 000 grams * 58 US$ = **52 200 000 US$** to 1 024 000 grams * 53 US$ = **54 272 000 US$.**

5. Processing cost of mineralized gravel

[86] On 23 June 2023, 1 United States dollar was equivalent to 600.50 CFA francs and 0.92 euro.

a. The cost to process a bag of mineralized ore at the mining sites is of 2-3 000 XOF (3.33 to 5 US$).
b. To process the bags needed to extract a gram of gold costs 3.57 bags * 3.33 US$ = 11.88 US$ to 3.57 bags * 5 US$ = 17.85 US$.
c. To process bags of mineralized ore costs 3 213 000 bags * 3.33 US$ = 10 699 290 US$ to 3 655 680 bags * 5 US$ = 18 278 400 US$.

6. Estimate revenue = selling prices – processing cost
    a. The revenue generated from payments for the provision of security to the gold mining sites is 47 700 000 US$ revenue – 18 278 400 US$ cost = 29 421 600 US$ in the worst-case scenario (lowest revenues with highest costs) to 59 392 000 US$ revenue– 10 699 290 US$ cost = 48 692 710 US$ in the best-case scenario (highest revenues with lowest cost).
    b. A mid-point scenario, as calculated at step 4. b., would result in 52 200 000 US$ revenue – 10 699 290 US$ cost = 41 500 710 US$ to 54 272 000 US$ revenue – 18 278 400 US$ cost = 35 993 600 US$.

Annex 21 : JNIM claims responsibility for an attack on Malian Armed Forces in Sevare 22 April 2023.

Annex 22: JNIM claims responsibility for an attack on Malian Armed Forces in Nara 18 April 2023

Annex 23 : Alleged ISGS leaflets distributed to populations in Menaka

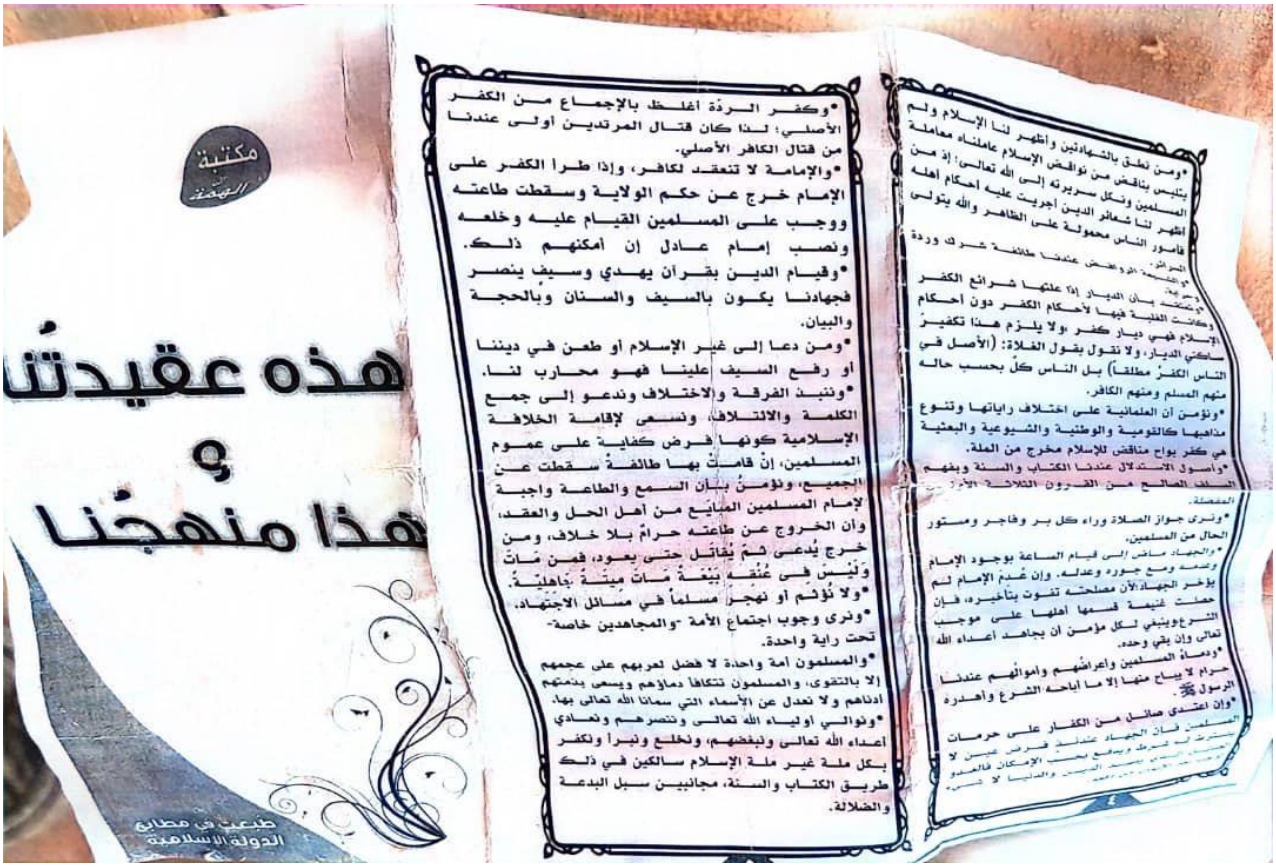

Accessed on line on: https://twitter.com/SimNasr/status/1645813091186221057

Annex 24: List of persons allegedly executed by elements of ISGS in Abalag cercle, Tidermene Commune le10-06-2023.

1- Almahmoud Ag Hamma

2- Wali Ag Hamma

3- Haba Ag Hamma

4- Mahamad Ag Idine

5- Mahamad Ag Mahine

6- Mahamad Ag Seydimohamad

7- Anar Ag Albahiri

8- Hadouwa Ag Ahbid

9- Tahamadat Ag Ahmad

10- Bouhoudou Ag Sory.

Annex 25 : Excerpt from report of the SG on the situation in Mali, S/2023/402, para. 21

In April 2023, 470 cases of sexual violence were reported, out of which 51 were CRSV. Signatory armed groups were allegedly responsible for 8% of these incidents. *« cas de violence sexuelle, dont 51 étaient liés à un conflit. Toutes les victimes étaient de sexe féminin, dont 11 filles âgées de 12 à 17 ans. Ces crimes avaient été perpétrés par des membres des groupes armés signataires (18 %) et par des éléments armés non identifiés (82 %). L'ONU a confirmé que des violations graves avaient été commises contre 154 enfants, dont 5 en avaient été victimes à deux reprises. Ces violations comprenaient des cas de recrutement et d'utilisation d'enfants (96), de meurtre ou d'atteintes à l'intégrité physique (32), de violences sexuelles (3), d'enlèvements (6), d'attaques contre des écoles et des hôpitaux (8) et de refus de l'accès à l'aide humanitaire (9 »).*

Annex 26 : Tilemsi Holding incorporation

GREFFE DU TRIBUNAL
DU COMMERCE BAMAKO
M
REGISTRE DU COMMERCE
ET DU CREDIT MOBILIER

RÉPUBLIQUE DU MALI
UN PEUPLE - UN BUT - UNE FOI

DÉCLARATION DE MODIFICATION
DE LA PERSONNE MORALE D'UN ETABLISSEMENT
Caractéristique, Activités, Dirigeants, Transfert, Fermeture, Dissolution.

MODIFICATIONS RELATIVES A LA PERSONNE MORALE

LA PERSONNE MORALE MODIFIE : **N° RCCM de l'entreprise : Ma.Bko.2017.B.8053 du 27/09/2017.**
Son SIÈGE : **Bamako, Quartier Baco –Djicoroni Golf, face mosquée Wany; Mali. Tel : 66 33 30 33 / 76 33 30 33.**
Sa FORME JURIDIQUE : **Société Anonyme.**
Son CAPITAL : **Dix Millions de Francs CFA (10 00 000 FCFA).**
Son DÉNOMINATION : **« TILEMSI HOLDING -SA »**
Son NOM COMMERCIAL : **TILEMSI HOLDING -SA**
Son ACTIVITÉ : La société a pour objet au Mali qu'a l'étranger et sous réserve, en cas de besoin, de l'obtention des autorisations nécessaires auprès des autorités compétentes:

- Recherche Exploitation et Prospection des Ressources Minière;
- Comptoir d'Achat et de Vente de Métaux Précieux;
- Traitement de Ressources Minières sous Toutes ses Formes;
- Importation des Machines d'Exploitation d'Équipements Minière;
- Vente et Location d'Équipements Minières;
- Importation Exportation, Distribution des Hydrocarbures et Produits Dérivés;
- Gestion et Exploitation des Points de Vente et de Stations d'Hydrocarbures et Produits Dérivés;
- Transport;
- Commerce Import-export;
- Commerce Général;
- Génie Civil et Industriel;
- Bâtiments Travaux Publics et Particuliers (BTP);
- Électricité, Plomberie, Froid Climatisation;
- Prestation de Services et Divers;
- Nettoyage, Entretien, Hygiène, Assainissement;
- Aménagement Hydro-agricole;
- Construction des Forages et Grands Puits;
- Telecom et Nouvelles Technologies;
- Énergies Solaires et Éoliennes etc.

Et, généralement, toutes opérations commerciales, industrielles, financières, mobilières ou immobilières se rattachant directement ou indirectement audit objet précité ou à tous objets similaires ou connexes et pouvant en faciliter la réalisation.

MODIFICATIONS RELATIVES AUX ASSOCIES

* Identité : Monsieur **Abidine OULD MOHAMED**, Maintenu.
qualité : **actionnaire et Président Directeur Général**
* Identité : Monsieur **Mohamed MAHRI**, Maintenu.
qualité : **actionnaire.**
Identité : Monsieur **Abdoulaye AHMADOU**, Nouveau.
Nouvelle qualité : **actionnaire**
Date 21/02/2018 : **Par la suite d'une cession d'actions.**

MODIFICATIONS RELATIVES AUX DIRIGEANTS

Monsieur Abidine OULD MOHAMED: Reste Président Directeur Général

LE SOUSSIGNÉ : Maître Karamoko CAMARA, Notaire à Bamako
Demande à ce que la présente constitue : **DEMANDE DE MODIFICATION AU RCCM**
La conformité de la déclaration avec les pièces justificatives
Produites en application de l'acte Uniforme sur le Droit commercial
Général a été vérifiée par le Greffier en Chef soussigné qui a procédé à l'inscription le 7-3-18

Sous le numéro. Na Bko 2018 M 2566

LE GREFFIER EN CHEF

Fait à Bamako
Le 21 Février 2018
Maître Karamoko CAMARA

Annex 27a Tilemsi Holding shares owned by Mohamed Ben Ahmed Mahri (MLi.007)

Par exception, le premier exercice social prendra le temps écoulé depuis l'immatriculation de la société au Registre du Commerce, jusqu'au trente et un décembre mil neuf cent quatre vingt dix neuf.

ARTICLE 7 : APPORTS

Les actionnaires apportent à la Société en numéraire la Somme de: **Dix Millions de Francs CFA (10 000 000F/CFA)**, ainsi:

Lors de la constitution, les actionnaires apportent à la société la somme de : **Dix Millions de Francs CFA (10 000 000F/CFA)** correspondant au capital de la société.

N° D'ordre	Nom du Souscripteur	Nombre d'actions souscrites	Pourcentage souscrit	Montant du Versement Effectué
1	Abidine OULD MOHAMED	700	70 %	7 000 000F/CFA
2	Mohamed MAHRI	250	25 %	2 500 000F/CFA
3	Abdoulaye AHMADOU	050	05%	500 000F/CFA
TOTAL		1 000	100 %	10 000 000F/CFA

Copie Authentique

DÉCLARATION DE SOUSCRIPTION ET DE VERSEMENT:

Les comparants de la Société ont, par ces présentes déclarées :

Qu'il n'a été fait aucun appel au public pour la souscription du Capital de la Société Anonyme « TILEMSI HOLDING – SA», et que cette souscription n'a été précédée d'aucune publicité.

Que les bulletins de souscription ont tous été régulièrement établis, et signés par les souscripteurs, conformément à la loi et que chacun d'eux mentionne la raison sociale de la société, le montant du capital mis en souscription et le lieu du versement des fonds à provenir de cette souscription.

Que les Milles (1000) actions de Dix Mille Francs CFA (10 000 F/CFA) chacune de la société « TILEMSI HOLDING – SA» susnommée, qui étaient à souscrire et à libérer en numéraires ont, toutes été souscrites et libérées pour leur montant intégral par Quatre (02) personnes.

Les sommes ainsi libérées par l'ensemble desdits actionnaires et représentant la totalité du capital a été déposé à la BCS – SA Bamako, en un compte ouvert au nom de la Société.

ARTICLE 9 : MODIFICATION DU CAPITAL

Le capital social peut être augmenté, réduit ou amorti dans les conditions prévues par la loi.

Le capital social peut être augmenté, soit par émission d'actions nouvelles, soit par majoration du montant nominal des actions existantes.

Annex 27b **Mohamed Ben Ahmed Mahri (MLi.007) landline number**

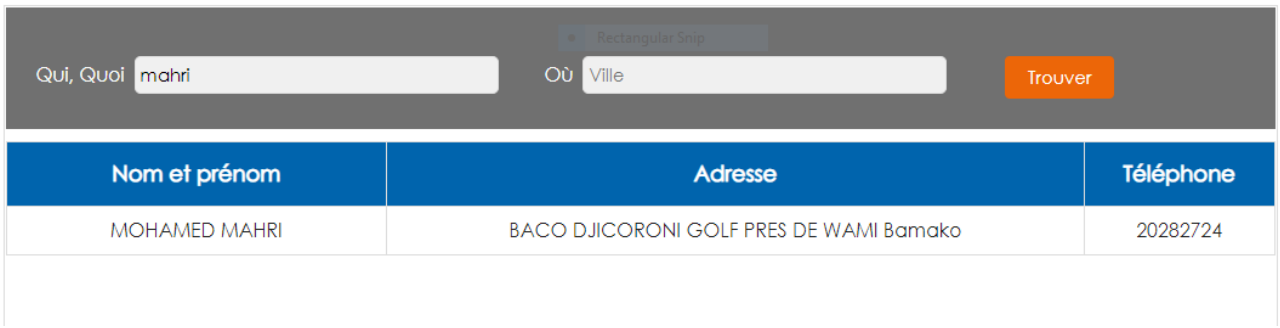

ANNUAIRE MOOV AFRICA

Qui, Quoi: mahri

Où: Ville

Trouver

Nom et prénom	Adresse	Téléphone
MOHAMED MAHRI	BACO DJICORONI GOLF PRES DE WAMI Bamako	20282724

Annex 28a: WIPO record of Tilemsi brands

WIPO
WORLD INTELLECTUAL PROPERTY ORGANIZATION

Report Date	: 2023.06.12
Search criteria	: tilemsi*
Applied Filter	:
Result	:5 records found

Status:	Registered		
Mark:	SUPER TILEMSI		
Filing#:	OA/3/2015/001104	Filing Date:	2015.03.31
Publication#:	083248	Pub. Date:	2016.03.11
Reg#:	083248	Reg. Date:	2015.06.30
Nice Classes:	30		
Vienna Classes:			
Applicant:	Société TILEMSI Distribution SARL		

Status:	Registered		
Mark:	TANBANKORT		
Filing#:	OA/3/2015/001106	Filing Date:	2015.03.31
Publication#:	083250	Pub. Date:	2016.03.11
Reg#:	083250	Reg. Date:	2015.06.30
Nice Classes:	30		
Vienna Classes:			
Applicant:	Société TILEMSI Distribution SARL		

Status:	Registered		
Mark:	THE VERT DE CHINE TILEMSI		
Filing#:	OA/3/2015/001105	Filing Date:	2015.03.31
Publication#:	083249	Pub. Date:	2016.03.11
Reg#:	083249	Reg. Date:	2015.06.30
Nice Classes:	30		
Vienna Classes:			
Applicant:	Société TILEMSI Distribution SARL		

Annex 28b: Linkedin page of Tilemsi Distribution

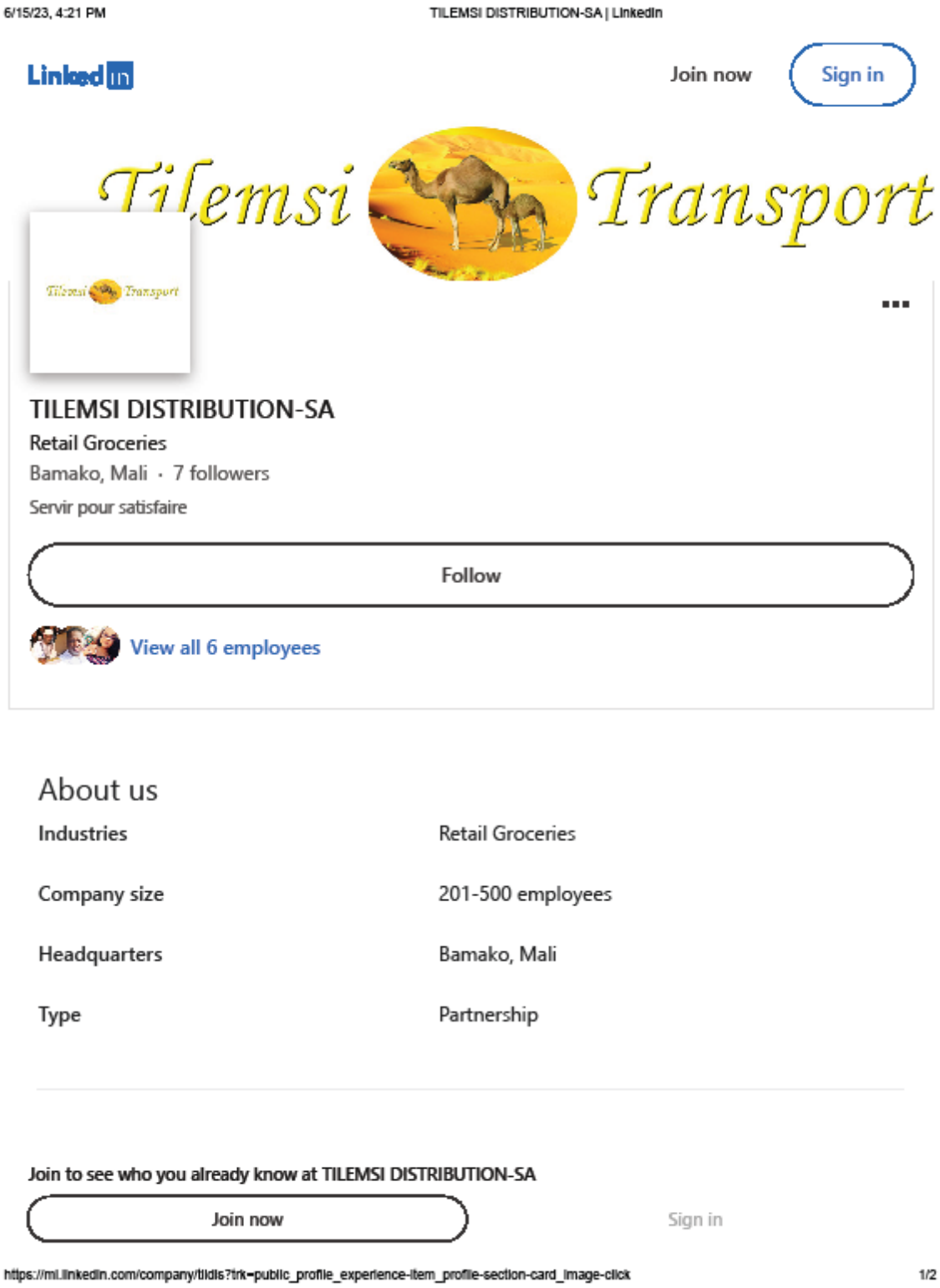

Annex 29 **Mohamed Ben Ahmed Mahri (MLi.007) identity card**

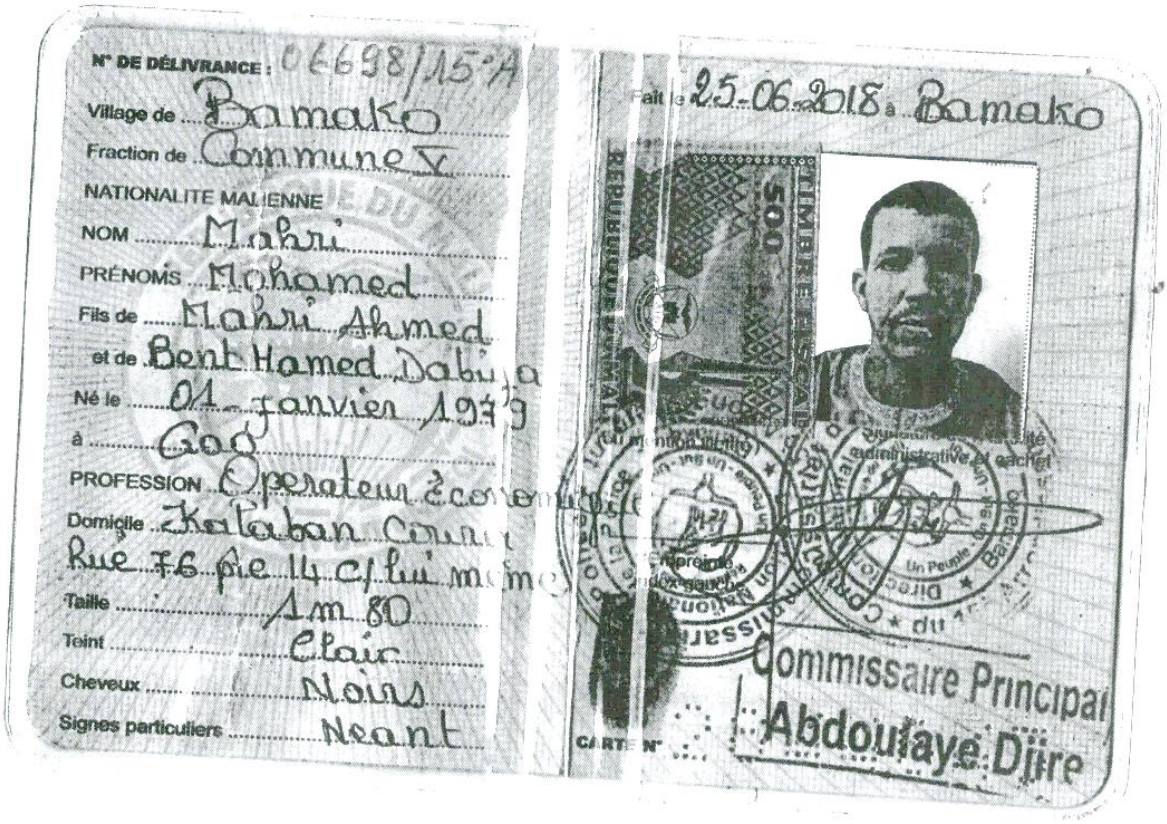

COPIE

Annex 30 **Letter issued from Mali CENTIF to Banks about individuals and entities sanctioned by the UN**

CELLULE NATIONALE DE TRAITEMENT DES INFORMATIONS FINANCIERES (CENTIF – MALI)

Rue 315 Porte 33 Tel : +223 20 23 30 48
E-mail : contact@centif.gov.ml
Hamdallaye ACI Bamako

République du Mali
Un Peuple * Un But Une Foi

COURRIER ARRIVEE
07/04/2023
00994

Le Président de la Cellule Nationale de Traitement des Informations Financières
Bamako

A 001-E-23

Madame et Messieurs :

- **La Directrice Générale de Eco Bank-Mali,**
- **Le Directeur Général de Orabank Mali,**
- **Le Directeur Général de Coris Bank Internationale-Mali,**
- **Le Directeur Général de la Banque de Développement Agricole du Mali (BDM),**
- **Le Directeur Général de la Banque Internationale pour le Mali (BIM),**
- **Le Directeur Général de la Banque Nationale de Développement Agricole du Mali (BNDA),**
- **Le Directeur Général de la Banque Commerciale du Sahel (BCS),**
- **Le Directeur Général de la Banque of Africa-Mali (BOA-Mali) ,**
- **Le Directeur Général de la Banque Internationale pour le Commerce et l'Industrie au Mali (BICI-M),**
- **Le Directeur Général de la Banque atlantique du Mali,**
- **Le Directeur Général de la Banque Malienne de Solidarité (BMS),**
- **Le Directeur Général de la Banque pour le Commerce et l'Industrie du Mali (BCI-Mali),**
- **Le Directeur Général de la banque Sahélo-saharienne pour l'Investissement et le Commerce -Mali (BSIC-Mali),**
- **Le Directeur Général de United Bank for Mali (UBA-Mali).**

Object: Enquête patrimoniale sur certaines personnes physiques et morales désignées sur la liste des sanctions du Conseil de Sécurité des Nations Unies, dans le cadre

de la lutte contre le financement du terrorisme.

Madame et Messieurs,

Dans le cadre de la lutte contre le terrorisme, la République du Mali a ratifié plusieurs conventions, en vue de tarir les sources de financement des individus et des organisations terroristes.

En effet, **l'article 100 de la Loi N° 008 du 17 mars 2016 dispose** que « l'autorité compétente ordonne, par décision administrative, le gel de biens, fonds et autres ressources financières des personnes ou entités auteurs de financement du terrorisme. Une liste nationale de ces personnes, entités ou organismes peut, le cas échéant, être dressée conformément à la résolution 1373 et les résolutions subséquentes.

La décision visée à l'alinéa premier ci-dessus, définit les conditions ainsi que la durée applicable au gel desdits fonds.

En application de cette disposition pertinente de la **Loi Uniforme** ci-dessus visée, j'ai l'honneur de vous demander de bien vouloir faire vérifier votre base de données et nous renseigner sur les comptes bancaires et tout autre actif domiciliés dans votre établissement au nom des personnes physiques et morales dont la liste est annexée à la présente.

Sachant compter sur votre diligence habituelle, je vous prie d'agréer, Madame et Messieurs, l'assurance de ma considération distinguée.

Bamako, le 07 avril 2020

Marimpa SAMOURA
Chevalier de l'Ordre National

LISTE DES PERSONNES PHYSIQUES ET MORALES VISEES PAR LES SANCTIONS DU CONSEIL DE SECURITE DES NATIONS UNIES, DASN LE CADRE DE LA LUTTE CONTRE LE FINANCEMENT DU TERRORISME.

A - Personnes Physiques:

1°) **AHMED AG ALBACHAR**, Président de la commission humanitaire du Bureau régional d'administration et de gestion de Kidal, né le 31 déc. 1963 Tin-Essako, Région de Kidal, **Pseudonyme fiable :** Intahmadou Ag Albachar, **Numéro national d'identification :** 1 63 08 4 01 001 005E, Adresse : Quartier Aliou, Kidal.

2°) HOUKA HOUKA AG ALHOUSSEINI, **date de naissance**: a) 1 janv. 1962 b) 1 janv. 1963 c) 1 janv. 1964, **Lieu de naissance**: Ariaw, Région de Tombouctou, **Pseudonyme fiable**: a) Mohamed Ibn Alhousseyni b)Muhammad Ibn Al-Husayn **Pseudonyme peu fiable**: Houka Houka.

3°) **IYAD 2: AG GHALI né vers** 1958 **à** Abeibara, Région de Kidal, **Pseudonyme fiable**: Sidi Mohamed Arhali né 1 janv. 1958 à Bouressa, Région de Bourem, Mali, **Numéro de passeport**: Mali A1037434, délivré le 10 août 2001 (expire le 31 décembre 2014), fondateur et chef d'Ansar Eddine, **Nom du père** : Ag Bobacer Arhali, **nom de la mère** : Rhiachatou Wallet Sidi.

4°) **BAH AG MOUSSA: date de naissance**: a) 1 janv. 1958 b) 31 déc. 1952 c) 28 oct. 1956, **Lieu de naissance**: n.d. **Pseudonyme fiable**: a) Ag Mossa b) Ammi Salim.

5°) **DJAMEL AKKACHA, né le** 9 mai 1978 **à** Rouiba, Algiers, Algérie. **Pseudonyme fiable**: a) Yahia Abou el Hoummam b) Yahia Abou el Hammam. **Nationalité**: Algérie, Adresse: Mali.

6°) **MAHRI SIDI AMAR BEN DAHA,** Chef d'état-major adjoint de la coordination régionale du Mécanisme opérationnel de coordination à Gao, né le 1er janv. 1978 **à** Djebock, **Pseudonyme fiable**: a) Yoro Ould Daha b) Yoro Ould Daya c) Sidi Amar Ould Daha **Pseudonyme peu fiable**: Yoro, **Numéro national d'identification**: 11262/1547 **Adresse**: Golf Rue 708 Porte 345, Gao, Mali.

7°) **AMADOU KOUFA,** né vers 1958 **à** Koufa, **Mali, Pseudonyme fiable**: a) Amadou Barry b) Amadou Kouffa c) Hamadoun Koufa d) Hamadoun Kouffa e) Hamadou Koufa f) Hamadou Kouffa.

8°) **MOHA MOHAMED BEN MAHRI né le** 1er janv. 1979 **à** Tabankort, Pseudonyme fiable: a) Mohammed Rougi b) Mohamed Ould Ahmed Deya c) Mohamed Ould Mahri Ahmed Daya **Pseudonyme peu fiable**: a) Mohamed Rougie b) Mohamed Rouggy c) Mohamed Rouji **Nationalité:** Mali, **Numéro de passeport**: a) AA00272627 b) AA0263957, **Adresse**: Bamako, Mali.
9°) **MOHAMED OULD MATALY, né vers**1958, **Numéro de passeport**: D9011156 **Adresse**: Golf Rue 708 Porte 345, Gao, Mali.

10°) Mohamed Ousmane Ag Mohamedoune, né le 16 avril 1972 au Mali, **Pseudonyme fiable**: a) Ousmane Mahamadou b) Mohamed Ousmane Adresse: Mali, **Numéro de téléphone** : +223 60 36 01 01.

11°) TAYEB NAIL, né vers 1972 **à** Faidh El Batma, Djelfa, Algérie, **Pseudonyme fiable**: a) Djaafar Abou Mohamed b) Abou Mouhadjir c) Mohamed Ould Ahmed Ould Ali (born in 1976) **Nationalité**: Algérie, **Adresse**: Mali, son **père** s'appelait Benazouz Nail et sa **mère** s'appelle Belkheiri Oum El Kheir.

12°) HAMADA OULD MOHAMED EL KHAIRY, né vers 1970 **à** Nouakchott, Mauritanie **Pseudonyme fiable**: a) Hamada Ould Mohamed Lemine Ould Mohamed el Khairy b) Ould Kheirou c) Hamad el Khairy, **Pseudonyme peu fiable**: Abou QumQum Nationalité: a) Mauritanie b) Mali, **Numéro de passeport**: Mali A1447120 (venu à expiration le 19 oct. 2011) Adresse: Gao, Mali. Sa **mère** s'appelle Tijal Bint Mohamed Dadda.

13°) Mahamadou Ag: Rhissa, né le 1er janv. 1983, **Pseudonyme fiable**: Mohamed Talhandak **Adresse**: Kidal, Mali.

B - Personnes Morales:

1°) AL MOUAKAOUNE BIDDAM:

Autre(s) nom(s) connu(s): a) Les Signataires par le Sang **b)** Ceux Qui Signent avec le Sang **c) , Adresse:** Mali .

2°) AL MOULATHAMOUN:
Autre(s) nom(s) connu(s): a) Les Enturbannés, **Adresse: a)** Mali **b)** Niger **c)** Algérie.

3°) AL MOURABITOUN:
Autre(s) nom(s) connu(s): a) Les Sentinelles, **Adresse:** Mali.

4°) ANSAR EDDINE:
Autre(s) nom(s) connu(s): Ansar Dine, **Adresse:** Mali.

5°) ISLAMIC STATE IN THE GREATER SAHARA (ISGS):
Autre(s) nom(s) connu(s): a) Islamic State in Iraq and Syria – Greater Sahara (ISIS-GS) **b)** Islamic State of Iraq and Syria – Greater Sahara (ISIS-GS) **c)** Islamic State of Iraq and the Levant - Greater Sahara (ISIL-GS) **d)** Islamic State of the Greater Sahel **e)** ISIS in the Greater Sahel **f)** ISIS in the Greater Sahara **g)** ISIS in the Islamic Sahel.

6°) MOUVEMENT POUR L'UNIFICATION ET LE JIHAD EN AFRIQUE DE L'OUEST (MUJAO)
Adresse : a) Mali **b)** Algérie.

7°) MUHAMMAD JAMAL NETWORK (MJN)
Autre(s) nom(s) connu(s): a) Muhammad Jamal Group **b)** Jamal Network **c)** Abu Ahmed Group **d)** Al-Qaida in Egypt (AQE) **Adresse:** opère en Égypte, en Libye et au Mali

8°) THE ORGANIZATION OF AL-QAIDA IN THE ISLAMIC MAGHREB
Autre(s) nom(s) connu(s): a) AQIM **b)** Al Qaïda au Maghreb islamique (AQMI) **Précédemment connu(e) sous le nom de: a)** Le Groupe Salafiste pour La Prédication et le Combat (GSPC) **b)** Salafist Group For Call and Combat **Adresse: a)** Algérie **b)** Mali **c)** Mauritanie **d)** Maroc **e)** Niger **f)** Tunisie

Le Président de la CENTIF

Marimpa SAMOURA
Chevalier de l'Ordre National